سواسية
SAWASIAH

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS

هيئة علمية مستقلة

العنوان
٩ شارع رستم- جاردن سيتي- الدور السادس شقة ٢٩ - القاهرة
تليفون ٧٩٥١١١٢ - ٧٩٤٦٠٦٥
فاكس ٧٩٢١٩١٣

مجلس الأمناء

د/ إبراهيم عوض مصر
د/ أحمد عثمان تونس
أ/ أسمى خضر الأردن
أ/ السيد ياسين مصر
د/ آمال عبد الهادي مصر
د/ سحر حافظ مصر
د/ عبد الله النعيم السودان
د/ عبد المنعم سعيد مصر
د/ عزيز بوحمد السعودية
د/ غانم النجار الكويت
د/ فيوليت داغر لبنان
د/ محمد أمين الميداني سوريا
أ/ هاني مجلي مصر
د/ هيثم مناع سوريا

منسق البرامج
يسري مصطفى

المستشار الأكاديمي
د. محمد السيد سعيد

المدير
بهي الدين حسن

في هذا العدد

حقوق الإنسان وقضايا التمويل ٤
هناك ضرورة العمل المشترك بين المنظمات غير الحكومية، وتفعيل المبادرات الإقليمية لتأمين حرية تأسيس الجمعيات، وتعزيز الشفافية داخل هذه المنظمات، ودراسة سبل تعزيز العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والأطراف المانحة وضرورة تنويع مصادر التمويل حفاظا على استقلالية المنظمات. ذلك ما انتهت إليه بعض توصيات ندوة إقليمة ببيروت حول حقوق الإنسان وقضايا التمويل.

فرص العولمة من أسفل ٦
في مواجهة العولمة التي تخدم المصالح الكبرى هل هناك فرصة لبناء عولمة بديلة ترمي إلى تحقيق أماني الشعوب رغما عن التحديات التي أفرزتها تداعيات محاربة الإرهاب؟ وإلى أي مدى يمكن للعرب أن يكونوا فاعلين في حركات مناهضة العولمة بصورتها الراهنة؟ ذلك ما يحاول أن يجيب عنه المشاركون في صالون ابن رشد.

المبادرة الأمريكية هل تعيد الحياة لسلام أوسلو؟ ٩
رغم الترحيب بإعلان الرئيس الأمريكي القبول بدولة فلسطينية مستقلة إلا أن توقيت الإعلان وغموض المبادرة وتزامنها مع إطلاق يد شارون في تصفية مرتكزات السلطة الوطنية وتنييب، المرجعية الدولية للإقرار بحق العودة، لا يعطي انطباعا بأن المبادرة تشكل أساسا لحل عادل ودائم للصراع العربي/ الإسرائيلي.

الحريات العامة في الأردن إلى أين؟ ١٣
شهدت الأردن مؤخرا سلسلة من القوانين المؤقتة ذات الصلة المباشرة بتنظيم الحريات العامة، وأثارت انتقادات وجدلا واسعا داخل الشارع الأردني. ويستعرض نظام عساف الآراء المطروحة حول مدى المشروعية الدستورية والسياسية للقيود التي فرضتها هذه القوانين.

الدوحة: سياتل بدون مناضلي الشوارع ١٥
استوعبت منظمة التجارة العالمية دروس فشل مؤتمرها الثالث في سياتل واختارت الدوحة لعقد مؤتمرها الرابع الذي استبعدت منه مؤسسات المجتمع المدني والحركات المناهضة للعولمة.

أوان الحساب على الانتهاكات الجسيمة في المغرب ١٧
تشكل جهود المنظمات الحقوقية المغربية والمجتمع المدني للتوصل لصيغة عادلة لإغلاق ملف الانتهاكات الجسيمة، مبادرة استثنائية غير مسبوقة في العالم العربي للمحاسبة رغم عدم تبدل النظام السياسي.

الإسلام وحقوق الإنسان ١٩
كتاب للمفكر العراقي عبد الحسين شعبان ويكتسب عرضه الذي أعده المفكر العراقي عزيز الحاج أهمية خاصة في ضوء الرد على حملات الكراهية وتشويه صورة الإسلام وخاصة بعد تفجيرات سبتمبر الإرهابية.

الملف: سبتمبر الأسود والتحديات الجسيمة أمام تحالف دربان

ملف مستقل من ٢٨ صفحة يتناول تداعيات الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة والحرب على أفغانستان والتحديات التي تمليها على التحالف المدني العالمي ضد العنصرية ومن أجل نظام عالمي أكثر إنسانية.
ويواصل الملف في هذا الاطار استخلاص دروس الانتصار العربي على الصهيونية في مؤتمر دربان وفرص تشكيل تحالف عالمي لدعم القضية الفلسطينية ومحاربة الارهاب دونما الاخلال بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
تقرأ في هذا الملف لكل من أحمد يوسف القرعي، بهي الدين حسن، خضر شقيرات، دياب أبو جهجه، راجي الصوراني، سعيد سنبل، سلامة أحمد سلامة، مروان بشارة، نجاد البرعي، نهاد أبو القمصان، وعصام الدين محمد حسن.
كما يعرض الملف لعدد من الأمسيات الثقافية التي نظمها مركز القاهرة وتناولت عدداً من القضايا المتصلة بما أثارته التطورات الراهنة من مخاطر الترويج لنظرية صراع الحضارات والقيود على حرية الإعلام وتداول المعلومات إلى جانب آفاق تشكيل تحالف مدني عالمي ضد العنصرية الإسرائيلية.

رئيس التحرير
عصام الدين محمد حسن

شارك في تحرير هذا العدد
سلاف طه- سيد إسماعيل- محمد سيد سلطان- مريان فاضل- يارا شاهين
الجمع الالكتروني: هشام السيد
رسوم كاريكاتير: رباب حاكم
الاخراج الفني : أيمن حسين

حقوق الإنسان... الضحية في عيدها !

بهي الدين حسن

فتحت هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية على المنشآت الأمريكية أبواب جهنم، ليس فقط على نحو ٤٠٠٠ إنسان من نحو ٦٠ دولة ذهبوا ضحية هذا العمل الإجرامي في ذلك اليوم الأسود، ولكن أبواب جهنم انفتحت على العالم كله.

في ١١ سبتمبر بدأت الحرب، الحرب ضد ما له صلة بحقوق الإنسان.. اليوم وبعد ٣ شهور وفي اليوم العالمي لحقوق الإنسان، فإن الحرب لم تنته، بل مازالت تتواصل بنشاط، فمن ناحية تستعد الولايات المتحدة الأمريكية لجولة ثانية، ربما في الصومال مثلما قالت الأوبزرفر البريطانية هذا الأسبوع-، وربما في العراق، مثلما صرح عدد من المسئولين الأمريكيين تباعا الأسبوع الماضي. بينما في أوروبا يناقش هذا الأسبوع مجلس وزراء العدل والداخلية في الاتحاد الأوروبي مشروع تشريع جديد لمواجهة الإرهاب ينطوي على انتهاك معايير حقوق الإنسان والميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وفي ميلانو قاد نائب رئيس وزراء إيطاليا مظاهرة عنصرية في اليوم العالمي لحقوق الإنسان ضد العرب والمسلمين تطالب بطردهم. وفي الهند أعدت الحكومة قانونا جديدا أيضا بدعوى مكافحة الإرهاب يطلق يد سلطات الأمن في الاعتداء على الحريات العامة وحريات الصحافة. بينما يستمر نزيف معاناة مئات الألوف من اللاجئين الأفغان للشهر الثالث، ويوشك الشتاء الأفغاني القارس أن يطبق على أعناقهم.

في العالم العربي، لم تفوت عدد من الحكومات الفرصة، فضاعفت من قمعها للجماعات الإسلامية المعتدلة والأفراد المشتبه في انتمائهم للفصائل المسلحة منها، وجرت مصادرة صحف، وسجن ومحاكمة معارضين ونواب برلمان غير إسلاميين. ولكن إسرائيل كانت أول من اغتنم الفرصة، وبادرت بنعت عرفات بأنه بن لادن، وشنت خلال الشهور الثلاث أقسى حملاتها الوحشية على الشعب الفلسطيني، وسط دو ي صمت عالمي، عيونه شاخصة على أفغانستان، وآذانه اعتادت سماع صوت المدافع فقط، ولم تعد مؤهلة لالتقاط ذبذبات أنين الضحايا في كل مكان في العالم. بما في ذلك داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها!

يستغيث كين روث مدير منظمة مراقبة حقوق الإنسان، التي تتخذ من نيويورك مقرا لها، قائلا:

"سهل أن تنادي بحقوق الإنسان حينما لا يكون هناك خطر محدق، ولكن في لحظات مثل هذه، حين يتعرض الأمن الوطني للخطر، فإن صوتنا يصير الأقل شعبية، رغم أنه الأكثر أهمية"!

تفجيرات نيويورك بداية الحرب العالمية على حقوق الإنسان

صعود الفاشية

بمقتضى التشريعات الأمريكية الجديدة، فإن الولايات المتحدة صارت مهددة بأن تنحط إلى درك أسوأ دول العالم الثالث، فقد صار ممكنا عقد محاكمات عسكرية سرية، تنظمها وزارة الدفاع الأمريكية، لمجرد الاشتباه في أشخاص مدنيين ينتمون إلى مجموعة دول بعينها دون سائر دول العالم، وخلال هذه المحاكمات يجري الاستناد إلى شهادات شهود لا يمكن الرجوع إليهم أو معرفتهم.

بالنسبة للمعتقلين هناك منذ ١١ سبتمبر، فلا أحد يعرف على وجه الدقة أسماءهم، والتهم الموجهة إليهم وأسماء السجون المحبوسين فيها، والدول التي ينتمون إليها، وليس متاحا لهم بعد ٣ شهور من اعتقالهم، الاستعانة بمحام، الأمر الذي اعتبرته منظمات حقوق الإنسان الأمريكية اعتداءً خطيرا على الدستور الأمريكي. وإذا كانت هذه الإجراءات قد أصابت في الأساس غير الأمريكيين، والمواطنين الوافدين حديثا من دول أخرى، فإن قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي الصادر في ٢٦ أكتوبر يصيب الحريات المدنية في مقتل، إذ يسمح بالتنصت على كل وسائل الاتصال للجميع، وبإجراء عمليات تفتيش سرية لمقار السكن والعمل دون إخطار.

في حديث لجريدة القدس، يقول خليل جهشان نائب رئيس اللجنة الأمريكية العربية لمكافحة التمييز، إن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية لمحاربة الإرهاب سوف تؤدي تدريجيا إلى تهميش دور القضاء الأمريكي، ومن ثم الإخلال بتوازن السلطات الثلاث، خاصة وأن القضاء الأمريكي له الدور الأكبر في الفصل بين صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية. إن هناك أغلبية ساحقة الآن في أمريكا، ومراكز قوى داخل وخارج الإدارة تطالب بوضع متطلبات الأمن القومي في مرتبة أعلى من متطلبات الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية. وقد استغلت أجهزة الأمن هذا المناخ لتقوية نفسها وصلاحياتها بشكل غير معهود في التاريخ الأمريكي كله، وحتى في مجالات كانت مرفوضة كليا من القضاء والكونجرس والرأي العام الأمريكي.

في هذا السياق يمكن فهم مصير الشكاوى المتوالية لكبريات منظمات حقوق الإنسان

❖ نشر هذا المقال بصحيفة الأهرام بتاريخ ١٨ ديسمبر ، ٢٠٠١

الأمريكية إلى وزير العدل الأمريكي، الذي رد عليها في الصحف بنفس طريقة ولغة وزراء داخلية العالم الثالث، مشككا في نوايا كل من ينتقد سياسة وزارته، باعتبارها موقفا ضد الحرب على الإرهاب.

وانعكس الأمر أيضا على بعض مؤسسات التمويل الأمريكية المحلية، التي أعلنت بفجاجة، أنها لن تمول أي منظمة أمريكية تنتقد السياسة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وذلك وفق ما كشفت عنه صحيفة أمريكية الشهر الماضي.

وتمددت حمم بركان ١١ سبتمبر، لتصبح عدداً من أبرز وسائل الإعلام الأمريكية بوقا لحكومتها مثل نظيرتها تماما في العالم الثالث- تروج لسياستها وشعاراتها يوما بيوم، وتتحول سوطا عند الاحتياج- لإلهاب ظهور المعارضين والدول المتلكأة في الاصطفاف في الطابور خلف حكومتها.

وإذا كان هذا هو الحال داخل أمريكا، فمن الطبيعي أن تتستر الإدارة الأمريكية على جرائم الحرب التي ترتكبها القوات الأفغانية الحليفة، من أعمال سجن وتعذيب وقتل ومذابح جماعية، ولا تتخذ موقفا نقديا علنيا منها، بالرغم من أنها بمقتضى القانون الدولي الإنساني، تتحمل مسئولية مشتركة عن جرائم تحالف الشمال.

غير أنه إذا كانت الإدارة الأمريكية لم توجه نقدا لحلفائها في أفغانستان، فإنها وجهت أقوى مساندة علنية لرئيس الوزراء الإسرائيلي، ليستمر في سلسلة مذابحه ضد الشعب الفلسطيني، هذه المذابح التي خضبت يداه نفسه كضابط في مذبحة قبية عام ١٩٥٣، ثم من موقعه كوزير للدفاع في عام ١٩٨٢ في صبرا وشاتيلا بلبنان، والآن يواصلها بهمة ونشاط أكبر في الضفة الغربية وغزة كرئيس للوزراء.

لم تستطع الإدارة الأمريكية أن تصبر ٣٤ يوما بعد هجمات ١١ سبتمبر، أو تفسح قليلا من الوقت لمفاوضات مكثفة لتسليم بن لادن، ولكنها صبت جام غضبها على الشعب الفلسطيني لأنه لا يصبر على ٣٤ عاما من الاحتلال، فضلا عن ٥٣ عاما من ألوان أخرى من المعاناة، بينها أقدم مأساة لاجئين في العالم (٥ ملايين). فأعطت شارون الضوء الأخضر للاستمرار في سفك الدماء، ومنحته الغطاء السياسي المناسب.

مع ماري روبنسون

الخميس الماضي (٦ ديسمبر) كان ذلك أحد موضوعات الاجتماع الخاص الذي عقدته في جنيف السيدة ماري روبنسون المفوض السامي لحقوق الإنسان مع وفد ضمني أنا واثنين من مديري المنظمات الفلسطينية لحقوق الإنسان، هما خضر شقيرات وراجي الصوراني الأعضاء بسكرتارية تجمع المنظمات العربية التي شاركت في المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربان.

كان اجتماعنا بها في اليوم التالي مباشرة لانتهاء مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، والذي انتهى ببيان إنشائي، يعيد تأكيد ما يقر به العالم كله باستثناء إسرائيل- من أن هذه الاتفاقية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولكن الدول المشاركة لم تتخذ إجراءً واحدا لإلزام إسرائيل بتنفيذ التزاماتها، وفق هذه الاتفاقية. قلنا لماري روبنسون أن الرسالة التي يبعث بها هذا البيان للشعب الفلسطيني، هو أن المجتمع الدولي لا يبالي بآلامه، وأنه بالتالي عليه أن يسعى لأخذ حقه بيده، أيما كانت الوسيلة.

قلت لها، لقد احتاج المجتمع الدولي ٦ شهور لكي يتدخل ليجبر العراق على الانسحاب من الكويت، وبضعة شهور للتدخل في كوسوفا، و٢٦ يوما فقط للتدخل في أفغانستان! بينما افتقر المجتمع الدولي إلى الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات للأمم المتحدة بخصوص فلسطين، مضى على صدور بعضها أكثر من نصف قرن. لم يسبق للمجتمع الدولي أن صبر كل هذا الزمن على ابتزاز دولة واحدة تهدد السلم والأمن الدوليين، وتشن الحروب، وتحتل أراضي الغير -الاحتلال الوحيد الباقي في العالم اليوم- دون أن يجرؤ المجتمع الدولي على إخضاعها لنفس معايير المحاسبة التي يطبقها على بقية دول العالم. هذا هو أخطر تحد لفكرة عالمية حقوق الإنسان، وللمظلة الدولية الواحدة لحماية هذه الحقوق.

في إطار تقييم برنامج تعليم حقوق الإنسان بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، كلف المركز اثنين من الباحثين الأكاديميين، بالقيام بتقييم علمي لهذه الدورات، ودورات مؤسسات أخرى. وقد قام الباحثان بإعداد استجوابين للدارسين الذين ينتمون لعدة بلدان عربية-، أحدهما عند بدء كل دورة، والثاني في ختامها، ثم قاما بتحليل النتائج. جاءت أغلب الإجابات بشكل يتسق بشكل عام مع التوقعات ومع خلفيات ومعارف الدارسين. ولكن إجابة نسبة يعتد بها من الدارسين على أحد الأسئلة البسيطة، جاءت غير متوقعة على الإطلاق، ومخالفة تماما لإحدى الحقائق البديهية التي تضمنتها محاضرات المحاضرين!.

كان السؤال هل تعتقد أن الاتفاقيات والقرارات الدولية ملزمة للدول؟ كانت الإجابة لا؟!

هذه الإجابة من الناحية النظرية غير سليمة بالطبع، ولكنها تنسجم تماما مع التجربة الحياتية والسياسية للدارسين في العالم العربي!.

لم تملك ماري روبنسون سوى ابتسامة العاجز عن التغيير.

بعد ٣ شهور من "الحرب العالمية" ضد حقوق الإنسان، أعتقد أن مثل هذه الدراسة لو أجريت على دارسين في مناطق أخرى من العالم، فإن نسبة أكبر منهم ستسخر من القول بأن اتفاقيات حقوق الإنسان ملزمة!.

يمكن القول أن قضية حقوق الإنسان لم تواجه منذ إصدار إعلانها في العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ تحديا بخطورة التحدي الذي تواجهه الآن، ليس على صعيد حجم الانتهاكات اليومية الجسيمة التي تحدث في كل مكان في العالم، على صعيد التشريع والممارسة، بل إنها تواجه لأول مرة سؤال الجدارة والاستحقاق. هل حقا مازال العالم يحتاج إلى هذه القيم والمثل والمواثيق؟، أم أن الزمن تجاوزها؟ مرة ثانية وعاشرة، بل المرة ما بعد المائة، هل حقا هذه القيم عالمية؟.

بالنسبة لعدد كبير من المؤمنين بالمثل الإنسانية العليا، وبالمصالح العليا المشتركة للبشرية جمعاء، فإن إجابة هؤلاء في كل مكان في العالم، هى بلا شك نعم. ولكن هذا لم يعد يكفي بعد هذا الإجماع، واندفاع أغلبية حكومات العالم في تصفية الحسابات، وتحقيق مصالحها الخاصة الضيقة في كل مكان، على حساب أبسط مبادئ حقوق الإنسان، بدعوى مكافحة الإرهاب.

الرد "الإيماني" لا يكفي، المطلوب اجتهاد نظري وميداني جديد، يستجيب لتحدي بهذا القدر، وهذه مسئولية مشتركة لحركة حقوق الإنسان في العالم كله. ولهذا الهدف فإن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان سيعقد في الشهر القادم ندوة بمشاركة كبريات المنظمات الدولية وأبرز الخبراء، حول تلك التحديات المشتركة، النابعة من أحداث ١١ سبتمبر وما بعدها.

سألت بعض الدبلوماسيين الأجانب الذين يتابعون حالة حقوق الإنسان في مصر، هل ما زلتم تتابعون مع السلطات المعنية هذه الأمور؟ كانت الإجابة الخجولة المتكررة: "نسأل.. ولكننا لا نلح في السؤال"!.

في فبراير من كل عام، اعتادت الإدارة الأمريكية أن تصدر تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان في العالم، يأخذه البعض بجدية، والبعض الآخر بابتسامة.

هناك اعتقاد واسع النطاق بأن هذا التقرير هو أحدى ضحايا الحرب ضد الإرهاب، وأنه لن يصدر مرة أخرى. ولكن إذا صدر، فلا أظن أن أحدا سيستطيع أن يجهد نفسه ويقرأه .. بجدية..

إنه سيكون نكتة القرن الحادي والعشرين!!!.

يوميات المركز

من أجل ملاحقة العنصرية الإسرائيلية وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة

شارك بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة في أعمال الاجتماع الدولي الذي عقد في جنيف في الخامس من ديسمبر لممثلي المنظمات غير الحكومية التي شاركت في المؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان بهدف تقييم نتائج المؤتمر وبحث سبل متابعة وتنفيذ التوصيات الصادرة عنه. كما شارك في اجتماع السيدة ماري روبنسون المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة مع وفد سكرتارية المنظمات العربية لحقوق الإنسان المشاركة في مؤتمر دربان والذي ضم أيضاً كلا من خضر شقيرات مدير جمعية القانون بالقدس وراجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، وخصص لتبادل وجهات النظر حول تقييم نتائج المؤتمر العالمي ضد العنصرية والمواقف التي اتخذتها ماري روبنسون خلال المؤتمر والتي أثارت انتقادات حادة من جانب منظمات حقوق الإنسان في ذلك الوقت.

كما شارك بهي الدين حسن كذلك في المؤتمر الذي نظمته جمعية القانون والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بجنيف بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، الذي عقد في ذات توقيت انعقاد مؤتمر الأطراف المفترض أن يبحث سبل تطبيق أحكام الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

حول نتائج هذه الاجتماعات، انظر على الصفحة الأخيرة بيان السكرتارية العربية لمنظمات حقوق الإنسان تحت عنون "انتصار جديد للتحالف العالمي ضد العنصرية على المنظمات الصهيونية".

دور المساعدات الاقتصادية في تعزيز حقوق الإنسان

بدعوة من الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، شارك مركز القاهرة في أعمال ندوة تدريبية نظمتها الشبكة بالعاصمة البلجيكية في الفترة من ٥-٧ نوفمبر ٢٠٠١ حول أثر المساعدات الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي على تعزيز حقوق الإنسان في بلدان جنو ب البحر المتوسط.

شارك في الندوة ما يزيد عن ٦٠ من ممثلي منظمات حقوق الإنسان والخبراء في دول الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق البحر المتوسط. وتناول البرنامج التدريبي عددا من القضايا المتصلة بموقع الديمقراطية وحقوق الإنسان في إعلان برشلونة واتفاقات الشراكة، وفرص ومجالات المقرطة في إطار سياسات الشراكة وفرص تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال مساعدات الاتحاد الأوروبي، ودور هذه المساعدات في التخفيف من حدة الآثار السلبية لإجراءات التكيف الهيكلي والتحول إلى الاقتصاد الحر في البلدان المتلقية للمساعدات، والآليات التي توفرها اتفاقات ومؤسسات الشراكة للتأثير على صانعي القرار من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان .

مثل مركز القاهرة في الندوة عصام الدين محمد حسن، و بسمة عبد المنعم.

وقد وجه المشاركون في الندوة بيانا إلى اجتماع وزراء خارجية الدول الأطراف في الشراكة المنعقد في ذات الوقت في بروكسل، دعوا من خلاله الاجتماع الوزاري إلى إعطاء أولوية كبرى لقضايا حقوق الإنسان في اجتماعهم.

وأكد البيان على أن الحملة ضد الإرهاب التي تشكل الموضوع الرئيسي للاجتماع الوزاري لا ينبغي التذرع بها لفرض مزيد من القيود على الحريات الأساسية أو للتصريح بخرق حقوق الإنسان دون مساءلة أو عقاب. وأعرب البيان عن أسف الشبكة لأن الأحداث المأساوية التي جرت في الحادي عشر من سبتمبر يجري توظيفها لإضفاء المشروعية على الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان، وبشكل خاص من خلال الضغوط المتزايدة على المدافعين عن حقوق الإنسان، وإخفاق الدول الأطراف في الشراكة في احترام المعايير الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، وكذلك من خلال تزايد حدة التوترات وبخاصة في الشرق الأوسط والاستخدام التعسفي من قبل بعض الدول لقوانين الطوارئ ذات الطابع القمعي، وأيضا من خلال تأجيج نزعات العنصرية وكراهية الأجانب.

وأكد البيان على أن هذه الأوضاع تسهم في تنامي المشاعر العدائية تجاه الغرب كما تهدد بتقويض التماسك الاجتماعي في مختلف البلدان،كما تساهم في نفس الوقت في تنامي حالة من انعدام الثقة ونزعات الكراهية وبخاصة تجاه السكان العرب والمسلمين.

وشدد البيان على أن هذه القضايا لا يمكن أن تجد حلا لها وفقا لمنطق الحرب الدائرة في أفغانستان وفلسطين، في حين يتعين النظر إلى هذه المشكلات من خلال احترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وتجنب المعالجات التي تقوم على المعايير المزدوجة والانتقائية في المنطقة.

ودعا البيان الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الشراكة الأورومتوسطية لتبني موقف واضح في الاجتماع الوزاري، وبخاصة فيما يتعلق بما يلي:

١- بذل كل الجهود الممكنة لضمان السلم والأمن في المنطقة على أساس من تأمين حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.

٢- إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، والعمل على تعزيز حريات التعبير واستقلال القضاء.

٣- مطالبة الحكومة الإسرائيلية بالالتزام بقواعد اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين الواقعين تحت سلطة الاحتلال.

٤- التأكيد على أن مواجهة الإرهاب ينبغي أن تقترن بإجراءات تضمن احترام حقوق الإنسان .

٥- محاربة ظواهر العنصرية وكراهية الأجانب، واحترام حقوق الأقليات.

٦- العمل على ترسيخ الشراكة الأورومتوسطية على أساس من التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية من جانب والأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية وحقوق الإنسان من جانب آخر.

احتفالية بمناسبة مرور عام على الانتفاضة

في إطار التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الثاني نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية ثقافية استضافتها نقابة الصحفيين المصرية في السادس والعشرين من سبتمبر. تضمن برنامج الأمسية فقرات فنية لكورال جمعية تنمية المرأة والمجتمع، وسبقها بدء مداولات صالون ابن رشد الذي تركز الحوار فيه على نتائج مؤتمر دربان ودروسه وآفاق تشكيل تحالف مدني عالمي لدعم حقوق الإنسان الفلسطيني. حول هذه المداولات انظر صفحتي ٢٤- ٢٥ من ملف العدد.

المنظمات غير الحكومية وقضايا التمويل

نظمت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مؤسسة حقوق الإنسان والحق الإنساني/ لبنان، والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان، مؤتمرا إقليميا بالعاصمة اللبنانية في الفترة من ١٩-٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ حول "نشاط الدفاع عن حقوق ا لإنسان في المنطقة الأوروبية المتوسطية ورهانات التمويل".

شارك في المؤتمر لفيف واسع من ممثلي منظمات حقوق الإنسان في عدد من البلدان العربية، والمفوضية الأوروبية والشبكة الأورومتوسطية وممثلي العديد من البلدان العربية، والمفوضية الأوروبية والشبكة الأورومتوسطية وممثلي العديد من مؤسسات التمويل الدولية. مثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بهي الدين حسن مدير المركز الذي ألقى كلمة في الجلسة الأولى حول التحديات التي تواجه المنظمات العربية لحقوق الإنسان.

وعلى هامش المؤتمر نظم ممثلو منظمات المشاركة مؤتمرا صحفيا تناولوا من خلاله أوضاع حقوق الإنسان في البلدان التي يمثلونها واستعرضوا بشكل خاص أوضاع اللاجئين الفلسطينيين ومشكلات طالبي اللجوء السياسي والاختفاء القسري، وإجراءات الملاحقة والإيقاف والتحقيق والمحاكمات الاستثنائية في لبنان .

وقد شددت المنظمات المشاركة في المؤتمر الإقليمي على ضرورة العمل المشترك والتنسيق على الصعد الوطنية، الإقليمية، والعالمية لتأمين احترام حرية تأسيس الجمعيات. والعمل على تشكيل ائتلافات قوية بين المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني وربطها بمبادرات إقليمية كالمبادرة العربية حول حرية تأسيس الجمعيات، و العمل في نفس الإطار على الاستفادة من الشراكة الأورو-المتوسطية لدعم الحريات.

وعلى الصعيد الوطني، أكد المؤتمر على ضرورة توعية الرأي العام على حقوق الإنسان العالمية لكي لا تحصر حقوق الإنسان في حلقة ضيقة من الناس وحتى تكتسب معنى لدى رجل الشارع. وذلك عن طريق فتح مجال أوسع للجمهور لمتابعة وسائل الإعلام الموجودة. وكذلك تعزيز الخبرات في مجال حرية تكوين الجمعيات عن طريق تدريب القضاة والمحامين والمشرعين على الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة. واستخدام كافة الوسائل القانونية المتوفرة على الصعيد الداخلي لتكييف التشريع المحلي مع الشرعية الدولية وتحديدا مع حق المنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل.

وعلى الصعيد الإقليمي، دعا المؤتمر إلى ضرورة الاستفادة بشكل أفضل من الشراكة الأوروبية المتوسطية من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان في دول المنطقة. واعتبار الشراكة الأوروبية المتوسطية فرصة للتأكيد بأن حركة حقوق الإنسان هي عنصر أساسي في علاقة الشراكة القائمة بين دول المتوسط والاتحاد الأوروبي .

ودعا المؤتمر الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الدعم المالي للمجتمع المدني بتوفير دعم سياسي يرتكز على مجموعة أدوات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية. وضرورة أن تدرج حقوق الإنسان في كل أوجه السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. وأن يجري تحديد الأولويات المتعلقة بالدعم المالي للمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان في المتوسط بالتشاور مع الأطراف المحليين العاملين في مجال حقوق الإنسان والعمل على تطوير سياسة منهجية لمواكبة ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان واتخاذ المبادرات في حال حصول انتهاكات لحقوقهم .

ودعا المؤتمر الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى إعادة النظر في نصوص المعاهدة العربية لحقوق الإنسان والمعاهدة العربية لمكافحة الإرهاب لتأمين تجاوب هذه النصوص مع المعاهدات الدولية المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان، واستحداث آليات لتقييم مدى احترام حقوق الإنسان من قبل الدول الأعضاء، وفتح أبواب لجنة حقوق الإنسان المشكّلة مؤخرا ضمن جامعة الدول العربية للمنظمات المستقلة المدافعة عن حقوق الإنسان .

وطالب المؤتمر المنظمات غير الحكومية في المنطقة أن تروج للقيام بمبادرات إقليمية غير حكومية من أجل حرية التجمع مثل الإعلان العربي المتعلق بحرية تأسيس الجمعيات (إعلان عمان)، و البرنامج التنفيذي الذي تبعه (المبادرة العربية لحرية تأسيس الجمعيات، ١٩٩٩). ودعا إلى تكثيف أعمال التعاون بين المنظمات غير الحكومية في المنطقة ، وصياغة مدونة سلوك لتعزيز الشفافية داخل الجمعيات، وتنظيم اجتماعات حول مسألة حرية تأسيس الجمعيات تخص بلدان معينة (عند حدوث إصلاحات تشريعية في هذه البلدان) تضم خبراء ورجال قانون إقليميين ودوليين بهدف تحديد المخاطر التي قد تنتج من مشاريع القوانين ولتقديم اقتراحات وتعليقات للمشرع الوطني. وأكد المؤتمر على ضرورة المساهمة في وضع آليات جديدة لنشر ثقافة حقوق الإنسان لكي تؤثر على جمهور أوسع في المنطقة.

وعلى الصعيد الدولي أوصى المؤتمر بالعمل على نشر إعلان الأمم المتحدة حول المدافعين عن حقوق الإنسان وغيره من الصكوك القابلة للتطبيق في مجال حرية تأسيس الجمعيات على قطاع واسع، والعمل على تفعيل الآليات المتاحة ضمن مكتب العمل الدولي فيما يتعلق بالحريات النقابية.

وحول تعزيز العلاقات بين المنظمات غير الحكومية والأطراف المانحة، أوصى المؤتمر المنظمات غير الحكومية أن تأخذ بعين الاعتبار التكامل بين الأطراف المانحة عندما تقوم بالبحث عن دعم مالي. وشدد على واجب الأطراف المانحة في التضامن والوقوف إلى جانب المدافعين عن حقوق الإنسان التي تمولهم عندما يتم كبتهم على هذا الأساس.

وأكد على مسئولية الأطراف المانحة في مساعدة المنظمات غير الحكومية على تطوير قدراتها في مجال بلورة وإدارة المشاريع، وفي بلورة سياسات وخطوات معينة لدعم الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان عن طريق اعتبار التشريع الدولي كمرجع حصري لهذه الشؤون، وعدم الأخذ بعين الاعتبار بالتالي التشريعات الوطنية التي تتعارض مع التشريع الدولي. ومن ثم لا يجب أن يشكل عدم وجود اعتراف رسمي بجمعية مدافعة عن حقوق الإنسان عائقاً على تمويل هذه الجمعية.

ودعا المؤتمر المنظمات غير الحكومية إلى ضرورة تنويع مصادر تمويلها حفاظا على استقلاليتها، كما طالب المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية أن تعمق نقاط تكاملها. وأكد إن إقامة شبكات تجمع المنظمات غير الحكومية يعزز التضامن بين هذه المنظمات ويساهم بالتالي في حمايتها.

منظومة متكاملة

حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وآليات التطبيق والمراقبة، نظم برنامج عدالة وسلام وحقوق الإنسان التابع للأمانة العامة لمجلس كنائس الشرق الأوسط دورة تدريبية بمركز ايانابا للمؤتمرات بقبرص وذلك في الفترة من ٢٨/ ٨/ إلى ٤/ ٩/ ٢٠٠١ شارك في الدورة ممثلون عن الطوائف الكنسية الأربع الأعضاء في مجلس كنائس الشرق الأوسط إلى جانب العديد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والعاملة في حقل حقوق الإنسان في كل من مصر وفلسطين والأردن ولبنان وسوريا. وقد مثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في هذه الدورة مريان فاضل.

وتناولت محاضرات الدورة عددا من القضايا المتصلة بتكامل منظومة حقوق الإنسان سواء الفردية والجماعية، أو الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتناولت كذلك تحديات ظاهرة العولمة وانعكاساتها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودور الكنيسة والمؤسسات الدينية بصفة عامة في دعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتنشئة الطفل على ثقافة حقوق الإنسان واحترام وقبول الآخر.

وقد دعت التوصيات التي خرج بها المشاركون في الدورة إلى ضرورة تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان ودعوة الحكومات العربية لاستكمال إجراءات تصديقها وانضمامها للاتفاقيات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وإدماج تلك الاتفاقيات في قوانينها الداخلية، والتأكيد على تكامل وترابط حقوق الإنسان، وضرورة العمل على أن تكتسي العولمة طابعا إنسانيا عوضا عن توظيفها في قهر الشعوب وتكريس الهيمنة عليها.

العرب والمجتمع المدني

بدعوة من الجامعة الأمريكية بالقاهرة ألقى بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان محاضرة مساء الخامس والعشرين من أكتوبر بالجامعة، تناول من خلالها بالتقييم معركة المنظمات العربية لحقوق الإنسان وانتصارها في المؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان، وناقش في إطارها طبيعة وآفاق تطور العلاقة بين العرب والمجتمع المدني العالمي. كما ألقى بهي محاضرة أخرى بالجامعة الأمريكية في الثالث عشر من ديسمبر حول دور المنظمات غير الحكومية العربية في التنمية والتغيير. وتلبية لدعوة من وزارة حقوق الإنسان بالمغرب، ألقى بهي الدين حسن محاضرة حول تقييم مساهمة منظمات حقوق الإنسان العربية في الإعداد للمؤتمر العالمي ضد العنصرية، وذلك خلال دورة نظمها مركز الرباط للتوثيق والتكوين.

الإدارة الديمقراطية للمنظمات غير الحكومية

في إطار البرامج التدريبية التي يقدمها مركز دعم المنظمات غير الحكومية من برامج ودورات تدريبية، شاركت مريان فاضل من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ورشتين تدريبيتين في الفترة من ٢٤-٣١ أكتوبر ٢٠٠١، استهدفتا إعداد مدربين في مجال رفع كفاءة إدارة المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر والتي يعد التدريب فيها كنشاط أساسي ضمن أنشطتها العامة.

وركزت الورشة التدريبية الأولي على تمكين المشاركين من تطبيق المبادئ العامة والأساسية لنظام الحكم الداخلي الديمقراطي وعملية صنع القرار في المنظمات والمفاهيم الديمقراطية في الإدارة وفي العمل التطوعي وطبيعة العلاقة بين مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.

أما الورشة التدريبية الثانية فقد تضمنت التعرف على المبادئ الأساسية لتدريب المدربين، وتناولت إكساب المشاركين بعض المهارات والخبرات الأساسية في ذلك المجال منها: خبرات تعليم الكبار، مهارات التيسير، وطرق ووسائل التدريب.

اهتمام بالطبعة الإنجليزية من وثائق مؤتمر الدار البيضاء

تلقى مركز القاهرة رسالة من السيدة نعومي صقر، وهى خبيرة بريطانية متخصصة في مجال الإعلام تعرب فيها عن امتنانها لتلقيها بعض أعداد مجلة سواسية، إضافة إلى الطبعة الإنجليزية من كتاب المركز "العرب بين قمع الداخل وظلم الخارج".

الكتاب يتضمن وثائق وأوراق عمل المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان والذي عقد في الدار البيضاء بالمملكة المغربية.

أكدت نعومي عزمها على تناول ما تضمنه الكتاب في بعض الدوريات مشيرة إلى أن المواطنين في المملكة المتحدة متعطشون لمعرفة مزيد من المعلومات بشأن أوضاع حقوق الإنسان في البلدان العربية.

المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام

نظم مركز خدمات المنظمات غير الحكومية ورشة عمل بالقاهرة يومي ٢٤، ٢٥ سبتمبر حول سبل إقامة علاقات فعالة ما بين المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام. شارك في أعمال الورشة ٣٦ مشاركا ومشاركة من منظمات المجتمع المدني في مختلف محافظات مصر. ومثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في هذه الورشة محمد سيد سلطان. ناقشت الورشة طبيعة ومشكلات العمل معّ وسائل الإعلام، وكيفية استخدام وسائل الإعلام لخدمة أهداف الحملات الدعائية والإعلامية للمنظمات غير الحكومية، وتحديد الفئات المستهدفة من خلال الخطاب الإعلامي ووسائل الإعلام. وتضمن برنامج الورشة جلسات خاصة للتدريب على فنون إعداد وكتابة الأخبار وأساليب بث الرسالة الإعلامية من خلال وسائل الإعلام.

صالون ابن رشد

فرص العولمة من أسفل

محمد سيد سلطان

في مواجهة عولمة الإستغلال والفقر والهيمنة الثقافية، وحول آفاق بناء عولمة بديلة ترمي إلى تحقيق العدل والحرية والمساواة ودور مؤسسات المجتمع المدني في بناء عولمة بديلة تركزت مداولات صالون بن رشد التي أدارها بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة وتحدث خلالها كل من د.حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية بالقاهرة والكاتبة فريدة النقاش رئيس تحرير مجلة أدب ونقد، ود. محمد السيد سعيد نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

سبتمبر وعولمة القمع

واستهل بهي الدين حسن افتتاح الأمسية بالإشارة إلى أن العولمة قد ولدت حركة مضادة، عمادها منظمات المجتمع المدني والنقابات، والتيارات السياسية المعارضة. واتسمت هذه الحركة بالمقاومة العنيدة والعنيفة في بعض الأحيان، حدث هذا في سياتل ومن قبلها في مونتريال وفي دافوس، وقد ركزت حركات الاحتجاج على وضع حد للآثار السلبية للعولمة وبشكل خاص تبعات العولمة الاقتصادية على الطبقات الفقيرة وعلى شعوب العالم الثالث. وللأسف، فإنه عند عقد أول اجتماع لمنظمة التجارة في أحد بلدان العالم العربي، والعالم الثالث فإن المقاومة تكاد تكون رمزية، ولقد كان ذلك متوقعا منذ وقت مبكر إلى حد أن العديد من منظمات حقوق الإنسان بعثت ببرقيات احتجاج على عقد المؤتمر في الدوحة، وطالبت بنقله إلى دولة أخرى تحترم فيها حرية الرأي والتعبير، وقوبل هذا الطلب بالرفض.

وفتح بهي باب النقاش بطرح مجموعة من الأسئلة حول نشأة هذه الحركة والتحديات التي تواجه هذه الحركة في الوقت الحالي، والمستقبل، وخصوصا في ظل خفوت صوتها في مؤتمر الدوحة الأخير، وتأثيرات أحداث ١١سبتمبر وما يمكن تسميته بعولمة القمع عبر إصدار ترسانة من التشريعات التي تحاصر الحريات والديمقراطية، وتحاصر حق اللجوء في المجتمعات الغربية وتعطي مبررات أقوى لانتهاك حقوق الإنسان في العالم الثالث.

سمات العولمة

وكان أول المتحدثين د. حيدر إبراهيم، فأوضح بأن العولمة ليست شرا خالصا أو خيرا خالصا، فهى عملية تشتمل على تناقضات تجعل لها أكثر من وجه وأكثر من مضمون مشيرا لأن العولمة من أسفل يمكن أن تقرأ قراءات مختلفة منها "نحو عولمة بديلة"، أو "نحو عولمة إنسانية أو أقل توحشا"، وأن ما يجب أن نفكر فيه هو: كيف نكون ندا للعولمة نرفض التبعية والهيمنة، وفي نفس الوقت نكون جزءا من هذا العالم؟ وهو السؤال الذي ينبغي أن تفكر فيه دول العالم الثالث، والتي أحيانا ما تتعامل مع العولمة وكأنها قضاء وقدر، أو شكل من أشكال التطور الحتمي الذي لا راد له. ونبه هنا إلى أهمية العامل الذاتي في تحديد موقفنا من العولمة، أو أي ظاهرة فيها نوع من أنواع الهيمنة مثل الاستعمار والإمبريالية أو التبعية، فهى جميعا عوامل خارجية تحتاج إلى ردود فعل من قبلنا، وهو ما يتوقف على قدراتنا الذاتية.

وأضاف أن آليات العولمة ذاتها تساعد على المضي نحو عولمة من أسفل بحكم أن التعددية إحدى سمات العولمة إلى جانب سمة النسبية التي تغيب في ظلها المرجعيات النهائية، وإذا كانت العولمة رأسمالية وغربية فإن آلياتها المتمثلة في سقوط الحدود والحواجز تجعلها مجبرة على التداخل والازدواج، كما أن حركة رؤوس الأموال والتكنولوجيا لابد وأن تقابلها حركة للبشر والثقافات.

وحول إمكانية تحول حركات الاحتجاج إلى حركات عالمية تمتلك آليات ورؤى تمكنها من لعب دور فاعل محليا وعالميا، أشار إلى أن من عيوب هذه الحركات أنها تفتقر إلى الاستمرارية وبالتالي إلى القدرة التنظيمية العالمية، كما أنها لا تمتلك الآليات التي تمكنها من تنظيم تجمعات بشرية واسعة من المؤيدين أو من المتعاطفين.

غياب الحركة السياسية

ولاحظ حيدر إبراهيم أن حركات الاحتجاج في المنطقة العربية و كذلك منظمات المجتمع المدني تعاني من سلبيات عديدة تحد من فعاليتها وآفاق تطورها. في مقدمة ذلك غياب حركة سياسية قوية وبالتالي تبدو حركات الاحتجاج ومنظمات المجتمع المدني وكأنها منافسة للأحزاب السياسية التي تعاني من الضعف الشديد والافتقار إلى البرامج والتعبئة والتأثير.

والأمر الثاني يرجع إلى الطابع النخبوي للأحزاب والمنظمات حتى الآن، وضعفها بنيويا، وهو ما يزكي الروح التنافسية بينها. ويضاف إلى ذلك مشكلات الخوف الشديد داخل مؤسسات المجتمع من الاشتباك مع السياسة نتيجة الخلط بين التسييس والتحزب. وهو ما يجعل هذه المنظمات تبدو وكأنها قاصرة على العمل الخيري والإنساني، وأكد حيدر في ختام كلمته على الجهود التراكمية لبناء عولمة بديلة منذ القمة الاجتماعية في كوبنهاجن والمؤتمرات العالمية للسكان والمرأة وصولا إلى مؤتمر دربان مشيرا لأن الظروف الحالية منذ أحداث سبتمبر وإن كانت تميل إلى التضييق وتشكل مناخا معاكسا للعولمة من أسفل، إلا أنه يجب النظر إليها باعتبارها حالة طوارئ استثنائية لن تدوم طويلا ولكنها تحمل منظمات المجتمع المدني مزيدا من المسئوليات الكبرى.

ضد الفقر والاستغلال

أما فريدة النقاش فقد ألقت في مداخلاتها الضوء على المسيرة العالمية للنساء، والتي قامت بها ممثلات لعشرة آلاف امرأة، وهى المسيرة التي حملن فيها إلى الأمم المتحدة توقيعات ملايين من النساء والرجال يساندون المطالب العالمية للنساء ضد الفقر والعنف، إضافة إلى الوثيقة الموجهة للأمين العام ولكل من رئيس البنك الدولي، ومدير صندوق النقد الدولي، وهى الوثيقة التي ساهمت في

صياغتها مئات من مندوبات المنظمات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط ينتمين إلى مائة وتسعة وخمسين بلدا.

وعرضت فريدة في هذا السياق نشأة فكرة هذه المسيرة، والدور الريادي الذي لعبته منظمة اتحاد نساء كيبك في كندا فيها، وأضافت أن الوثيقة طالبت بإلغاء ديون العالم الثالث، وكإجراء عاجل ومؤقت إلغاء ديون الدول الأشد فقرا وهى حصرا ثلاثة وخمسون دولة من الجنوب، والعمل مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي -وهى مؤسسات نظريا تابعة للأمم المتحدة- على وقف سياسات التكيف الهيكلي القائمة على الخصخصة وخفض قيمة عملات البلاد الفقيرة ووقف برامج الرعاية الاجتماعية وإطلاق حرية الأسواق، وانسحاب الدولة من ميدان الخدمات وتخطيط الاقتصاد وهى إجراءات أدت للإفقار الشامل.

وأشارت فريدة إلى ما تضمنته الوثيقة من نقد عنيف لإعلان الأمين العام أن الأمم المتحدة هى حليف قوي للقطاع الخاص وتأكيده أن العولمة تقدم فرصا رائعة للجميع متجاهلا المآسي التي تلحقها هذه العولمة بالملايين، هذا إضافة إلى المطالب الخاصة بمحاربة العنف ضد المرأة، واتخاذ الإجراءات التي تعاقب على جرائم الاغتصاب والعنف ضد المرأة والتجارة في أجساد النساء.

التنميط الثقافي

ومن جانبه، فإن محمد السيد سعيد، استهل مداخلته بالإشارة إلى أن تعبير العولمة في الصحافة العربية أصبح يتسم بقدر عال من انعدام المهنية وقلة الثقافة وضحالة المعرفة بشئون الغرب والعالم، وبهذا المعنى فقد أصبحت عملية العولمة مرادفا للشيطان، فهى عملية التنميط الثقافي وتدمير ثقافات الشعوب والتجانس الإجباري وفرض الديمقراطية والقطاع الخاص، وغيرها من الأوصاف الشريرة التي يمكن أن تلحق بتعبير العولمة، وأضاف السعيد أن ذلك يعكس حالة مرضية في الخطاب العربي عندما يلحق بمصطلح لا يتوافق معه كل ما هو سئ وشرير في الوجود.

وأشار السعيد إلى أن أطروحات الأدبيات الغربية في مواجهة العولمة، تنطلق من تمركز عرقي حول الذات القومية العربية، وتمركز ديني حول الذات الإسلامية، وعلى هذا فالثقافة السياسية العربية تناهض العولمة من مفهوم أقرب إلى مفهوم الفاشية منه إلى العقلانية والإنسانية وبالتالي يكون هناك ضرورة لنقد نقد العولمة في هذه الثقافة.

من اليمين: حيدر إبراهيم، محمد السيد سعيد، بهي الدين حسن، فريدة النقاش

القوى المدنية العالمية

وأوضح محمد السيد سعيد أن معارضة العولمة بدأت من قوى قومية، تعتقد أن الدولة القومية في بلادها المتقدمة ينبغي أن تقدم العون للعاملين فيها، وفرص العمل والإعانات للمزارعين.

وأوضح السعيد أن هناك أيضاً القوى المدنية العالمية البازغة ومنها حركة المرأة وحركة حقوق الإنسان والبيئة والسلام، وهى حركات مدنية تنطلق من قاعدة مدنية تعبر عن أيديولوجيات إنسانوية لو جاز التعبير.

كما أشار إلى رافد ثالث لحركات مناهضة العولمة وهو ما يمكن وصفه بالثوريين الذين أحالتهم عملية انهيار الاتحاد السوفيتي، وانهيار الثورة الاشتراكية إلى ثوريين على المعاش، فكان لابد وأن يجدوا نوعا من العمل في استمرار الخطاب المناهض للرأسمالية، وهو يشمل بالأساس حركات فوضوية وحركات تروتسكية وعدد كبير جدا من بقايا اليسار "المادي" و"الجيفاري" في أوروبا الغربية وأمريكا، وهى عناصر كثيرة لها قدرة قتالية عالية جدا وكانوا عادة في طليعة النضالات ضد العنصرية الأمريكية.

استراتيجيات المناهضة

وأوضح السعيد أن حركات مناهضة العولمة. تبنت أكثر من استراتيجية؛ الاستراتيجية الأولى تدعو إلى قطع الطريق عن العولمة، بمعنى قطعها عن طريق الأجساد أي بأجسادنا ستلغى اجتماعات صندوق النقد الدولي، وسنقوم بعمل مظاهرات بمئات الآلاف، ورغم تأثيرها الإعلامي فهى استراتيجية لا أمل لها، لأن الأنظمة تمتلك الكثير من الآليات التي تمكنها من عقد اجتماعاتها.

والاستراتيجية الثانية هى استراتيجية تقديم المطالب، وبدأت في الظهور في اجتماعات نجاراكي بأن تمت المطالبة بإسقاط ديون الدول الفقيرة، وانتهينا إلى أن هناك قائمة طويلة من المطالب بعضها يخص دول الشمال وبعضها يخص دول الجنوب. وهى استراتيجية واعدة تسعى إلى عقلنة التطور العفوي، والتلقائي والأناني والربحي ومن على أرضية الرأسمالية، فهى محاولة لعقلنة التطور الرأسمالي.

والاستراتيجية الثالثة هى استراتيجية التفاوض حول كل الاتفاقيات، باعتبار العولمة ليست ملكا لأحد، وهى عملية بالغة الدلالة والقيمة ولها إمكانيات غير محدودة..

وهناك استراتيجية رابعة بدأت في التخلق، وهى استراتيجية تقوم على أرض إنسانية، تسعى إلى ضرب الاحتكار التكنولوجي.

وأكد محمد السيد سعيد أنه أيا كانت الاستراتيجيات والأساليب فإن المشاركة العربية في حركة مناهضة العولمة تشكل مدخلا حيويا لطرح قضايانا العربية. مشيرا إلى أنه من الصعوبة بمكان تخيل تحقيق أي إنجاز في شتى المجالات على المستوى العربي بعيدا عن الأفق العالمي.

وفي ختام الأمسية أكد بهي الدين حسن في معرض الرد على بعض التساؤلات بشأن العلاقة بين منظمات حقوق الإنسان المصرية والأحزاب السياسية، إننا في مصر إزاء حركة سياسية وأحزاب سياسية ضعيفة. ومن موقع الضعف فإن الأحزاب السياسية تنظر لمنظمات حقوق الإنسان كمنافس لها، وأكد أن هذه النظرة لا وجود لها بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان بل إنها قد تنزلق أحياناً لسد الفراغ الناجم عن غياب الأحزاب. وضرب بهي مثلا بالأوضاع بالمغرب حيث تبرز فيها حركة سياسية قوية ذات جذور ودفعت تضحيات هائلة في مجرى النضال الوطني والديمقراطي مكنها من الشراكة بدرجة في الحكم، وفي نفس الوقت توجد في المغرب أقوى حركة للمجتمع المدني في العالم العربي. ومع أن منظمات المجتمع المدني جاءت غالبية قياداتها من على أرض الحركة السياسية، فإن ذلك لم يخلق شعورا بالمنافسة بين الأحزاب والمنظمات، بل على العكس كل منهما يقوي الآخر وكل منهما يقوم بمهامه، وبالتالي فإن تفسير المنافسة في مصر بأن المنظمات استحوذت على كوادر الأحزاب، إنما يكمن في حالة الضعف الشديد للحركة السياسية ومن قلب هذا الضعف تنشأ المنافسة غير الصحية.

المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية

في مواجهة عولمة الاستغلال

في عشية الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في التاسع من نوفمبر بالعاصمة القطرية الدوحة، تم عقد منتدى عن العولمة والتجارة العالمية في بيروت في الفترة من الخامس إلى الثامن من نوفمبر ٢٠٠١. حضر الاجتماع ممثلون عن المجتمع المدني من خمس قارات لإعلان موقفهم تجاه اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة وجدول الأعمال الخاص بها. وقدلاحظ المشاركون أن اجتماع الدوحة يعد أول اجتماع عالمي يعقد بعد أحداث ١١ سبتمبر وبعد شن الحرب على أفغانستان، كما يعد السابقة الأولى التي يعقد فيها مثل هذا الاجتماع في دولة عربية لا تبعد كثيرا عن العراق المحاصر وفلسطين التي تعاني تحت وطأة الاحتلال الإسرائيلي.

ولاحظوا أنه بعد سبع سنوات من تأسيس منظمة التجارة العالمية، فإن وعود الرفاهية والنمو وفتح الأسواق أمام منتجات الدول النامية والمزايا الموعودة للدول التي تنضم للمنظمة يقابلها على أرض الواقع انتشار الركود الاقتصادي ليشمل المزيد والمزيد من البلدان وتعرض اقتصاديات وبورصات الدول النامية لخسائر فادحة، واستمرت التدابير الحمائية التي تطبقها بلدان الشمال تشكل عقبة أمام تسويق منتجات الجنوب. كذلك تعرضت الزراعة والأمن الغذائي إلى خسائر فادحة. وتعاظمت إلى أقصى الحدود الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب في ظل تزايد القيود أمام نقل التكنولوجيا والقيود المفروضة على حرية حركة القوى العاملة.

كما أظهر التطبيق العملي لاتفاقيات التجارة الانحياز التام لصالح الشركات متعددة الجنسيات والنظام الرأسمالي العالمي. وأكد المشاركون أن منظمة التجارة العالمية لا تعير اهتماما البتة للعدالة الدولية أو بمصالح الدول النامية أو حتى شعوب دول الشمال.

وأكد المشاركون أن الحق في التنمية يتطلب الإعمال الكامل للحق في تقرير المصير. بما يتضمنه ذلك من ضمان سيادة الشعوب التامة على مواردها الطبيعية وثرواتها.

ولاحظوا أن منظمة التجارة العالمية، بما تمثله من سلطة تجارية على الدول وللأمم، وتقود عمليا إلى القضاء على قدرة تلك الدول على صياغة السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تحقق لها التنمية. ومن ثم فإن منظمة التجارة وآلياتها تجرد الحق في التنمية وحقوق الشعوب والأفراد الاقتصادية والاجتماعية من محتواها. وتحرم الشعوب من الأدوات السياسية والمؤسسية والقانونية التي بمقتضاها، أن تمكنهم من خلق سياسات تنموية وطنية وسبل تحقيقها.

وأضاف المشاركون أن السطوة التي تتمتع بها منظمة التجارة تكتسب مزيدا من الخطورة في ظل الاتجاه الحالي إلى عسكرة العولمة وفرض هيمنة القطب الواحد على القرار العالمي.

وفي هذا الإطار، سجل المشاركون في المنتدى العالمي في بيروت رفضهم لبدء جولة جديدة من المفاوضات في منظمة التجارة العالمية من خلال مؤتمر الدوحة ودعوا إلى إعادة تقييم الاتفاقات السابقة في ضوء ما كشف عنه تنفيذها من الانحياز التام لصالح مصالح الدول المتقدمة.

كما دعا المشاركون في المنتدى العالمي إلى إلغاء الاتفاقيات الخاصة بالملكية الفكرية والتي تمنح الدول النامية من توفير الرعاية الصحية الكافية لشعوبها وتعوق نقل التكنولوجيا وتحمي مصالح المنظمات الفوقومية وتمكنها من نهب الإرث الثقافي والجيني للدول النامية.

وشددوا على ضرورة استثناء الزراعة من نطاق عمل منظمة التجارة العالمية وإلى حظر الإغراق الذي تمارسه المؤسسات متعددة الجنسيات. بما يعني رفع الإعانات الزراعية في الدول الصناعية، وفتح الأسواق أمام منتجات الدول النامية الزراعية. كما يتضمن ذلك حق الدول النامية في صياغة سياسات وطنية لتطوير الزراعة وحماية المزارعين.

وأكدوا رفضهم لمد نطاق اتفاقات التجارة إلى الخدمات الأساسية (مثل المياه، والصحة والتعليم وما إلى ذلك) باعتبار أن تلك الخدمات تتصل مباشرة برفاهية الشعوب ويتحتم أن تخضع لتحكم الشعوب ذاتها من خلال المؤسسات الوطنية وليس قوى السوق.

ودعوا إلى ضرورة الالتزام بمعايير العمل المعتمدة من قبل منظمة العمل الدولية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية وضرورة الالتزام بالاتفاقيات الدولية المعنية بالحفاظ على البيئة وإلى توافق الاتفاقات والممارسات التجارية مع معايير الصحة وسلامة البيئة.

وأكد المشاركون رفضهم للآليات الداخلية لمنظمة التجارة العالمية وبخاصة فيما يتعلق بفض النزاعات، لافتقارها إلى الديمقراطية والشفافية وإغفالها للتمثيل المتساوي لكل الأطراف في عملية صنع القرار، وشددوا على ضرورة أن يسعى الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية إلى تكريس العدالة والمساواة على مستوى العالم وإلى السماح لكل البلدان بالاستفادة من التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي. ولكي تسهم التجارة العالمية في تعزيز الاستقرار العالمي والسلام بدلا من أن تكون عاملا في تأجيج النزاعات والحروب.

وأكدوا أن تغيير موقع عقد اجتماعات منظمة التجارة العالمية من بلد لآخر، لتفادي ما حدث في سياتل في ١٩٩٩، لن يحل المشكلة، فالأجدر أن تغير منظمة التجارة العالمية من آلياتها وتوجهاتها وسياساتها.

تقارير و متابعات

المبادرة الأمريكية
هل تعيد الحياة لسلام أوسلو؟

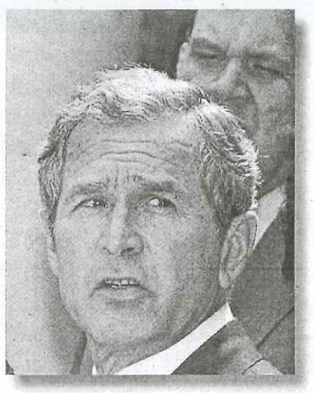

في إطار الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استقطاب أطراف عربية وإسلامية ضمن ما عرف بالتحالف الدولي ضد الإرهاب، كثر الحديث عن مبادرة سياسية جديدة ترعاها الإدارة الأمريكية وتستهدف دفع كل من إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية للعودة مرة أخرى إلى مائدة المفاوضات. هذه المبادرة التي يكتنف الغموض كل تفاصيلها لم يبرز منها سوى الإقرار وللمرة الأولى من قبل رئيس ينتمي للحزب الجمهوري الأمريكي بدولة فلسطينية مستقلة تلاه ترحيب دولي لتأسيس دولة فلسطينية، وخاصة من توني بلير رئيس الوزراء البريطاني.

ولا يلوح في الأفق أية مؤشرات تحمل على الانطباع بأن هذه المبادرة يمكن أن تشكل خطوة جادة للدفع باتجاه حل عادل ودائم للصراع العربي/ الفلسطيني/ الصهيوني، وخاصة أنها تأتي في الوقت الذي يظهر فيه جليا إن الإدارة الأمريكية قد أطلقت بصورة غير مسبوقة يد مجرم الحرب شارون وتدمير مرتكزات السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي انتهاج كافة السبل لوأد المقاومة البطولية للشعب الفلسطيني، وفي ممارسة الضغوط على عرفات الذي تحمله الإدارة الأمريكية مسئولية وقف العنف بنسبة مائة بالمائة كشرط أساسي لاستئناف المفاوضات، تكاد تضعه أمام خيار وحيد هو تحويل دفة المواجهة من مقاومة الاحتلال إلى ملاحقة وتصفية العناصر والمنظمات الفلسطينية المتهمة بممارسة الإرهاب ضد دولة الاحتلال ومستوطنيها.

ووفقا لدراسة أولية صادرة عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة "بديل"❖، لا توجد مؤشرات تدل على أن المبادرة الأمريكية تعرض تغييرا نوعيا في السياسة الأمريكية بخصوص حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق العودة واستعادة الممتلكات للاجئين الفلسطينيين، وأن المعنى الحقيقي للمبادرة كما يظهر من التصريحات الرسمية الصادرة عن مسئولين بالإدارة الأمريكية هو أن المبادرة مبنية على أساس المفاوضات على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ أكثر منه لتنفيذ القرارات ذاتها. ويوفر ذلك قاعدة للادعاءات الإسرائيلية بحقها في الاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على المواقع الاستراتيجية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حارمة الفلسطينيين من السيادة عليها. أما بالنسبة للاجئين فإن تفاصيل المبادرة عسيرة وشاقة ليس فقط بسبب تغييب القرار ١٩٤ للجمعية العامة كمرجعية لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة واستعادة الحقوق وتلقي التعويضات، بل بالنظر لغياب أية مرجعية للاجئين الفلسطينيين، يمكن أن تصلح للتطبيق في سياق الحل على أساس دولتين مستقلتين كاملتي السيادة.

في ضوء ذلك فإن غياب المرجعية القانونية الدولية يعني أن عودة اللاجئين الفلسطينيين سيكون إلى الدولة الفلسطينية المقترحة وليس إلى ديارهم ومدنهم الأصلية والتي تقع داخل إسرائيل. وهذه المعادلة تتعارض مع مبادئ حق العودة في القانون الدولي، ومع نصوص قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، والذي أكد بشكل محدد على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومنازلهم، وتتعارض مع التوصيات المستخلصة للجان حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والتي لاحظت بأن إسرائيل تمارس العنصرية تجاه الفلسطينيين في الشتات نتيجة للقيود المفروضة والتي تجعل من المستحيل عليهم العودة إلى أرض ديارهم.

وإذا ما كانت المبادرة ستقر بالهوية الوطنية لكلتا الدولتين، فإن ذلك سيعني ضمنيا الاعتراف بالممارسات العنصرية التي تطبقها الدولة الإسرائيلية ضد غير اليهود فيها، وبالأساس ضد الفلسطينيين،المواطنين والمقيمين داخل الخط الأخضر ويحملون الجنسية الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨. وتؤكد الدراسة أن معادلة "دولة فلسطين للفلسطينيين، ودولة إسرائيل للإسرائيليين" هي معادلة مضللة لأنها تقترح بأن هناك قومية يهودية، حيث في الحقيقة تواصل إسرائيل تعريف صفتها القومية باليهودية وليس بالإسرائيلية. وبهذا المعنى، تستثني هذه المعادلة جميع الفلسطينيين والآخرين من "غير اليهود" المقيمين في إسرائيل، وأيضا، وكما لاحظت لجنة الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية فإن الطرح الإسرائيلي يشجع العنصرية ويخلق وضعية من الدرجة الثانية للإسرائيليين ذوي القومية غير اليهودية.

إن تحول إسرائيل إلى دولة لمواطنيها كان دوما مطلبا للحركة الفلسطينية المناهضة للعنصرية في إسرائيل. وحتى يتحقق هذا الهدف، فإن دعم "إسرائيل كدولة لليهود" سيعني سياسة الترانسفير والترحيل لغير اليهود (الفلسطينيين) في إسرائيل على أساس عرقي، عنصرية الدولة العبرية وانتهاكها للحقوق الإنسانية، التي أضرت بحوالي مليون وربع مواطن فلسطيني، بمن فيهم ٢٥٠,٠٠٠ من الفلسطينيين المهجرين داخل الخط الأخضر، بالإضافة إلى اللاجئين الذين تشتتوا في أصقاع الأرض منذ عام ١٩٤٨، والذين أقرت لهم الشرعية الدولية حقهم في العودة وحقهم في الحصول على المواطنة في ديارهم وفق القانون الدولي بغض النظر عن دولة السيادة القائمة على أرضهم.

بكلمات أخرى، يبدو أن مبادرة الرئيس بوش

❖ يرد مضمون هذه الدراسة في النشرة غير الدورية رقم ٩ الصادرة عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة "بديل" بالقدس- أكتوبر ، بعنوان "حقوق اللاجئين الفلسطينيين والحل على أساس دولتين-توضيح للمبادئ".

ضريبة التضامن مع الشعب الفلسطيني

ظهر الخميس ٢٠ سبتمبر قامت أجهزة الأمن المصرية بإلقاء القبض على السيد/ محمد فريد زهران عضو اللجنة التنسيقية باللجنة المصرية الشعبية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني، وهى اللجنة التي تشكلت قبيل نحو عام وانخرطت في أعمال ذات طابع إنساني لتقديم الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني عبر إرسال العديد من الشاحنات التي تحمل مواد الإغاثة الإنسانية من أغذية وأدوية وأغطية لدعم صمود الشعب الفلسطيني في ظل إجراءات الحصار والقمع المتواصل من قبل سلطات الاحتلال.

وحسب المعلومات التي تلقتها اللجنة الشعبية تم اختطاف فريد زهران من أحد شوارع مدينة نصر بالقاهرة وسط حشد من المارة، وتم الاعتداء عليه بالضرب والتنكيل بدعوى أنه "**إرهابي**" واقتيد بعد ذلك إلى منزله حيث قامت أجهزة الأمن بتفتيش المنزل بصورة عنيفة وقطعوا أسلاك الهاتف وتحفظوا على أجهزة المحمول وصادروا كل ما وجدوه من أوراق تخصه أو تخص زوجته.

وقد جاء القبض على فريد زهران بعد أيام قلائل من قيام اللجنة الشعبية بتنظيم مسيرة في العاشر من سبتمبر بميدان التحرير للاحتجاج على السياسة الأمريكية الداعمة للاحتلال الإسرائيلي والعنصرية الصهيونية، حالت أجهزة الأمن دون تحركها نحو السفارة الأمريكية، كما جاءت هذه الإجراءات قبيل أسبوع واحد من الاحتفال بمرور عام على الانتفاضة والذي كانت اللجنة تعتزم في إطاره تنظيم العديد من الفعاليات التضامنية الجماهيرية مع الشعب الفلسطيني.

وقد وجهت نيابة أمن الدولة إلى فريد زهران تهمة التدبير والتخطيط لتنظيم مسيرات وتظاهرات من شأنها تكدير السلم العام، وأمرت بحبسه احتياطيا خمسة عشر يوما على ذمة التحقيق.

وقد طالبت خمس من منظمات حقوق الإنسان في مصر وهى: مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف، مركز هشام مبارك للقانون، المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، كلا من وزير العدل ووزير الداخلية والنائب العام بالتدخل الفوري من أجل الإفراج عن فريد زهران والتحقيق في الإجراءات التعسفية التي صاحبت القبض عليه، و أشارت إلى امتناع المسئولين بمباحث أمن الدولة عن استلام وتوصيل الأدوية اللازمة لعلاجه. وأكدت على أن الإجراءات التي طالت فريد زهران تشكل انتهاكا صارخا للدستور والقانون المصري واتفاقيات حقوق الإنسان.

وأعربت المنظمات الخمس عن أسفها إزاء ما تراه من مفارقة صارخة بين ما تعرض له أحد نشطاء اللجنة الشعبية للتضامن مع الشعب الفلسطيني من إجراءات أمنية في الوقت الذي تتضامن فيه شعوب العالم أجمع مع قضية الشعب الفلسطيني من خلال المسيرة العالمية التي شهدتها دربان أثناء المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية.

ومن ناحية أخرى توجه وفد من محامي وأعضاء اللجنة الشعبية لمقابلة النائب العام المصري في ٢٥ سبتمبر وتسليمه مذكرة موقعة من قبل عدد واسع من أعضاء اللجنة يعلنون فيها أن ممارسات الأجهزة الأمنية التي تقطع الطريق على إمكانيات التعبير الديمقراطي والتضامن عميق الجذور بين الشعبين المصري والفلسطيني، تؤدي في واقع الأمر إلى حرمان الحركة الديمقراطية من فرص العمل البناء. وباعتبار أن توقيف واحتجاز فريد زهران قد جرى بسبب مشاركته في فعاليات اللجنة الشعبية، فإن الموقعين على المذكرة يؤكدون أنهم قد مارسوا ذات الحق الدستوري في التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني والذي اعتبره محضر تحريات مباحث أمن الدولة على الزميل فريد زهران "عملا على نشر دعايات مغرضة من شأنها تكدير السلم العام"، ومن ثم فقد طالب الموقعون على المذكرة النائب العام بالتحقيق معهم في ذات الاتهامات الموجهة لفريد زهران.

هذا وقد قررت نيابة أمن الدولة لاحقا إخلاء سبيل فريد زهران بعد دفع كفالة مالية قدرها خمسة آلاف جنيه، ومن ثم يظل سيف الاتهام مسلطا بحقه، وليشكل هذا القرار المؤسف رسالة شديدة اللهجة للهيئات الشعبية والأهلية الراغبة في دعم الانتفاضة والذين يتعين على ممثليها ليس فقط تحمل مخاطر الملاحقة والحرمان من الحرية والأمان الشخصي، بل أيضا تحمل مشقة تدبير الموارد المادية والعينية لدعم صمود الشعب الفلسطيني من جانب، ولدفع الكفالات المالية لإخلاء سبيلهم على ذمة الاتهام بجريمة التضامن السلمي والعلني مع الشعب الفلسطيني الذي يكدر الأمن والسلم العام.

تتعامل مع " قضية اللاجئين الفلسطينيين كقضية سياسية "متفجرة"، بدل أن تتعامل معها كقضية قانونية ذات تعريفات معيارية للحل الدائم. ومن هذا المنطلق، فإن هذه المبادرة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها من الجهود التي بذلتها إدارة الرئيس كلينتون في العام ١٩٩٤، والتي سعت إلى خلق إطار يتعامل مع قضايا الحل النهائي ويؤدي إلى إلغاء جميع قرارات الأمم المتحدة ومرجعيات القوانين الدولية بما فيها القرار رقم ١٩٤. ولا شك أن عدم استناد مبادرة الرئيس بوش على مرجعيات الشرعية والقانون الدولي سيؤدي بها إلى نفس مسار المبادرات التي سبقتها، ولن يكتب لها النجاح والحياة ومصيرها كمصير اتفاق أوسلو.

ويخلص المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة "بديل" إلى أن المؤشرات المتوفرة حاليا بشأن المبادرة لا يبدو معها أن إدارة الرئيس بوش قد تعلمت الدرس وأخذت العبر من فشل عملية أوسلو للسلام، فالمبادرة لا تقدم إطارا مناسبا متناغما مع القانون ولا توفر الآليات الصالحة للتطبيق، ولم تتعامل مع الأسباب الأساسية للصراع، وفي مقدمتها إنكار حق تقرير المصير وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم ومنازلهم التي هجروا منها.

إن تأسيس الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار هذه المبادرة، لا توفر بمفردها الحل الدائم للصراع أو لقضية اللاجئين الفلسطينيين. إن تأسيس كلتا الدولتين يجب أن يرتكز على القانون الدولي. فبالنسبة لإسرائيل، فهذا يعني أنه يجب السماح للاجئين والمهجرين في الداخل بممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم ومنازلهم في إسرائيل التي هجروا منها في العام ١٩٤٨، وبأن يستعيدوا جميع حقوقهم وممتلكاتهم وبأن يتلقوا التعويضات المستحقة لهم عن الأضرار والخسائر المادية والمعنوية التي ألمت بهم على مدار سنوات شتاتهم. والدولة الفلسطينية يجب أن تبنى على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من المناطق التي احتلتها في العام ١٩٧٦ضمن اتفاقية وتسوية تقرها الأطراف. وأيضا، عاصمة مشتركة في القدس لا تبطل حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم في القسم الغربي من المدينة (تماما كما أقرت إسرائيل بحق اليهود في العودة لأماكنهم الأصلية في القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧) واستعادتهم لممتلكاتهم، ولا تبطل حق الفلسطينيين في استعادة ممتلكاتهم المصادرة في المناطق الشرقية من المدينة بعد العام ١٩٦٧ .

سواسية
SAWASIAH
يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
CIHRS
هيئة علمية مستقلة

الملف

سبتمبر الأسود والتحديات الجسيمة أمام تحالف دربان

الملف

بكل المقاييس فإن التفجيرات الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر الماضي تشكل جريمة ضد الإنسانية، لا يخفف من وحشيتها وخستها أن الولايات المتحدة هى الداعم الرئيسي لكل أعمال العنف في العالم والراعي العملي لكل أنظمة الاستبداد والقهر العنصري بدءا من حماية شاه إيران السابق، ومرورا بقلب حكومات منتخبة ديمقراطيا في شيلي ونيكارجوا وغيرها، وانتهاء بتحصين دولة إسرائيل العنصرية ضد أية إجراءات لمحاسبتها على جرائمها المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني. وأية محاولة لتبرير هذه الجريمة النكراء لا يمكن إلا أن تكون خصما من إنسانيتنا، حتى ولو ألحت علينا مشاهد القصف الوحشي للمدنيين سواء في فيتنام أو في العراق بالطائرات الأمريكية، أو وفاة مئات الآلاف من الأطفال العراقيين كنتيجة منطقية لحصار جائر تصر الولايات المتحدة على إبقائه لأهداف سياسية.

وبكل المقاييس أيضا فإن الحملة العسكرية الأمريكية البريطانية على أفغانستان والتي تجري باسم التحالف الدولي ضد الإرهاب وما اقترن بهذه الحملة من جرائم ضد الإنسانية واستخفاف بالغ بالقانون الدولي الإنساني الذي يكفل الحماية للمدنيين والأسرى، لا يمكن تبريرها أو التعاطف معها، حتى لو نجحت تلك الحملة -كما هو باد- في تصفية تنظيم القاعدة الإرهابي وقائده أسامة بن لادن، أو هيأت السبيل لتقويض حركة طالبان، والتي نجحت عبر سنوات حكمها المحدودة في تقديم الإسلام والمسلمين في صورة معادية للتحضر والعلوم والثقافة والفنون وحقوق المرأة وحقوق الإنسان عامة.

لقد أطلقت نزعة الانتقام حمامات الدم في أفغانستان ونحت جانبا المعايير الأساسية لحقوق الإنسان بدعوى مكافحة الإرهاب، وجرى التعتيم على مشاهد ونتائج القصف الوحشي والمذابح التي راح ضحيتها أبرياء لا يختلفون في شئ عن أولئك الذين أزهقت أرواحهم في برجي مركز التجارة العالمي أو الذين كانوا على متن الطائرات التي استخدمت في تنفيذ ذلك التفجير الإجرامي.

ومن المؤسف أن هذه التطورات المأسوية التي جاءت بعد أيام قلائل من انعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية قد فجرت بدورها مزيدا من أعمال الانتقام والكراهية العنصرية في أنحاء مختلفة من العالم ضد العرب والمسلمين وخاصة في ظل التهديدات العنترية لابن لادن بمواصلة الحرب ضد "معسكر الكفرة" من اليهود والنصارى، والتصريحات غير المسئولة التي استدعى فيها الرئيس الأمريكي الحروب الصليبية أو التي تبجح بها رئيس الحكومة الإيطالية مشيرا إلى تفوق قيم الغرب على قيم الإسلام، والتي أسهمت في إحياء تنظيرات اليمين الغربي المتطرف حول صراع الحضارات.

ومنذ وقوع الهجمات الإرهابية وبدء الحرب المفتوحة التي أعلنتها أمريكا على الإرهاب، فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كانت الأكثر اغتناما لانشغال العالم بطبول الحرب، فواصلت إحكام قبضتها القمعية على الشعب الفلسطيني وسط صمت دولي وعربي مدوي، ونجح الإعلام الصهيوني الذي خسر الكثير في معركة مؤتمر دربان في أن يستعيد بعضا من الأرض التي فقدها بالمزج بين العرب والمسلمين والإرهاب وتصوير مقاومة الشعب الفلسطيني للاحتلال والممارسات العنصرية نوعا من الإرهاب يتعين مواجهته بذات الطريقة التي تجرى على الأرض الأفغانية.

وفوق كل ذلك فقد فتحت تداعيات سبتمبر الباب لقيود هائلة على حقوق الإنسان تكتسي مزيدا من الخطورة. إن المبادرة فيها قد جاءت من قبل الغرب الديمقراطي والولايات المتحدة التي حاكت بل وتفوقت على أنظمة القمع في العالم الثالث في التذرع بالإرهاب لتنحية اعتبارات حقوق الإنسان.

ومن شأن ذلك أن يصيب حقوق الإنسان في العالم في مقتل إذا ما أخذ في الاعتبار أن الحكومات الديمقراطية" في الغرب سوف تكون أكثر استعدادا -والحال كذلك- لغض الطرف تماما عما تمارسه النظم الاستبدادية في العالم الثالث من جرائم بحق شعوبها.

وسط هذه المخاطر الجسيمة يظل الرهان قائما على ضمير العالم متمثلا في المجتمع المدني العالمي ومؤسساته. ورغم ضخامة المسئوليات والتحديات يبقى التطلع إلى الدور الفاعل الذي يمكن أن تلعبه التحالفات المتينة بين هذه المؤسسات على أسس أخلاقية وإنسانية، عنصرا أساسيا في تعديل معالم الصورة من أجل التصدي لمظالم النظام العالمي الراهن واستئصال كافة أشكال العنف والإرهاب والتصدي لكافة أشكال العنصرية والتمييز ومناهضة عولمة القمع والقهر والاستغلال.

ومن هذا المنطلق فإن هذا الملف يدمج بين هجمات سبتمبر وتداعياتها وانعكاساتها على حقوق الإنسان من جانب، وبين دروس معركة دربان التي ينبغي الوقوف عندها من أجل تعزيز مسار التقدم الذي أحرزته المنظمات العربية خلال هذا المؤتمر والبناء عليه مستقبلا من أجل الخلاص من آخر معاقل العنصرية ومن أجل عالم أفضل جدير بالبشر والحضارة الإنسانية.

رئيس التحرير

الإرهاب الأسود وتداعياته ... مواقف وبيانات

المنظمات غير الحكومية العربية تدين سفك دماء المدنين

في أعقاب الهجوم الإرهابي على نيويورك وواشنطن أصدرت ٢٤ منظمة عربية بياناً مشتركاً فيما يلي نصه:

" تدين المنظمات الموقعة أدناه الهجوم الإرهابي الإجرامي ضد المدنيين الذي جرى أول أمس في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي أدى إلى سفك دماء آلاف المواطنين الأبرياء الأمريكيين وغير الأمريكيين.

لقد طبقت دائما منظمات حقوق الإنسان العربية معيارا واحدا في دفاعها عن الحقوق الفردية للإنسان والجماعية للشعوب في العالم العربي، وأدانت في كل المناسبات الاعتداءات الوحشية على المدنيين الفلسطينيين والعراقيين وغيرهم. وبنفس المنطلق تدين هذا العدوان الوحشي على المدنيين في الولايات المتحدة الأمريكية. وتأمل أن تلتزم السلطات الأمريكية بقواعد القانون الدولي في تعقب وعقاب مخططي، ومنفذي هذا الهجوم الإرهابي، وأن تلتزم بعدم القيام بأي عقاب جماعي يوسع من دائرة الضحايا الأبرياء الذين سقطوا بالفعل.

وفي هذا الإطار تعرب المنظمات الموقعة عن قلقها الشديد إزاء تزايد موجة التحريض ضد العرب والمسلمين في أمريكا وأوروبا بصرف النظر عما قد تكشف عنه التحقيقات عن هوية منفذي ومخططي هذا الهجوم الإرهابي- وهى إحدى ظواهر التمييز العنصري.

١٣ / ٩ / ٢٠٠١

توقيعات

- مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (غزة)
- الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة/ القانون (بالقدس)
- مركز الميزان لحقوق الإنسان (غزة)
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان
- منتدى الحقيقة والإنصاف (المغرب)
- المجموعة السودانية لحقوق الإنسان (الخرطوم)
- مركز الأردن الجديد للدراسات
- الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان
- المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (لبنان)
- منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان (اليمن)
- مركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة
- اتجاه " تحالف المنظمات العربية غير الحكومية في فلسطين ٤٨" (٥٦ منظمة)
- شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية (٦٨منظمة)
- المجموعة السودانية لضحايا التعذيب (الخرطوم)
- مركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف
- مركز هشام مبارك للقانون (مصر)
- المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة (مصر)
- مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء (مصر)
- المركز المصري لحقوق المرأة
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
- مركز دراسات المرأة الجديدة (مصر)
- لجان الدفاع عن حقوق الإنسان (سوريا)
- مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (اليمن)

القتل والتدمير يد، والغذاء باليد الأخرى

أعربت منظمة "أطباء بلا حدود" عن استنكارها الشديد لموقف الولايات المتحدة الأمريكية الدعائي الذي يستهدف إضفاء مسحة إنسانية على هجماتها العسكرية على أفغانستان، من خلال إنزال المساعدات الإنسانية للأفغان المحاصرين في نفس الوقت الذي يتواصل فيه القصف بصورة وحشية على السكان المدنيين في الأراضي الأفغانية وأكد د. جون برادول المتحدث باسم "أطباء بلا حدود" في باكستان أن ما تسميه القوات الأمريكية بالأعمال الإنسانية لا يبدو عمليا أكثر من وسيلة دعائية أمريكية لا تعود بأية فائدة تذكر للشعب الأفغاني.

وعمليا، فإن عمليات الإغاثة الإنسانية التي تزعم الولايات المتحدة الأمريكية القيام بها، قد تسبب في عرقلة عمل العديد من المنظمات غير الحكومية المستقلة التي تسعى بحق لمد العون للشعب الأفغاني وتخفيف حدة الكارثة الإنسانية التي تتعرض لها أفغانستان، بل إن ما تقوم به الولايات المتحدة قد أدى إلى تشويه صورة المنظمات العاملة في حقل الإغاثة الإنسانية والتشكيك في حيادها بعد أن أصبحت الإغاثة الإنسانية وثيقة الصلة بالعمليات العسكرية، تماما مثلما حدث في الصومال عندما سعت الأطراف العسكرية المتحاربة أن تتحكم بنفسها في عمليات الإغاثة الإنسانية.

وأشارت "أطباء بلا حدود" أن تواصل القصف الصاروخي أدى كذلك إلى عرقلة وصول قوافل الإغاثة الإنسانية المنظمة من قبل الأمم المتحدة "وأطباء بلا حدود" الأمر الذي يفاقم من حدة الكارثة. ولاحظت المنظمة العالمية أن إنزال ٣٧,٥٠٠ وجبة يومية معدة أساسا من أجل الجنود، لن تسهم في وضع حد للأزمة الغذائية المستفحلة في أفغانستان والتي تتطلب توفير إمدادات هائلة من الأغذية التي تحتوي على العناصر الغذائية الأساسية.

وقد سجلت "أطباء بلا حدود" كذلك استنكارها للطريقة العشوائية التي تتبعها الولايات المتحدة في إنزال المساعدات الطبية والأدوية حيث يتم ذلك دون إشراف أية جهة طبية متخصصة، وتساءلت عن جدوى توزيع أدوية على المواطنين في غيبة أطباء متخصصين، الأمر الذي يمكن أن يشكل خطرا على حياة المدنيين.

ورفضت أطباء بلا حدود ما دعا إليه الرئيس الأمريكي ورئيس الوزراء البريطاني من تشكيل تحالف دولي إنساني مواز للتحالف العسكري. وشددت على ضرورة استقلال أعمال المساعدة الإنسانية.

الهجوم على حقوق الإنسان

أعربت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان عن إدانتها الشديدة للهجوم الذي تم في الحادي عشر من سبتمبر على شعب الولايات المتحدة الأمريكية بصفته جريمة ضد الإنسانية. وأكدت أن هذا الهجوم جريمة لا تغتفر في حق مواطني العالم برمته وحسب، بل هو كذلك اعتداء على المبادئ الأخلاقية الإنسانية والكرامة والإنسانية وقبل كل شئ على حقوق الإنسان.

جاء ذلك خلال اجتماع الهيئة التنفيذية للشبكة الأورومتوسطية يومي ٢٩، ٣٠ سبتمبر في العاصمة الأسبانية مدريد، والذي شارك فيه بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

أكد أعضاء الشبكة أنه لا يمكن بحال من الأحوال تبرير أو تسويغ ذلك الهجوم، وإلا كان هذا وصمة في جبين قيم حقوق الإنسان.

وناشدت الشبكة جميع الدول أن يكون ردها على تلك الفظاعات راسخا في القانون الدولي والقيم العالمية لحقوق الإنسان. أما الانتقام والاقتصاص فإنه يلحق أشد الضرر بالحقوق والحريات الأساسية، علاوة على زيادة معاناة الأبرياء.

ونبهت الشبكة الأورومتوسطية إلى أن التفاوتات الصارخة وأوجه الظلم الجلية التي تطبع العالم اليوم، إضافة إلى تهميش القانون الدولي والسعي وراء المنافع الذاتية، خاصة من قبل أغنى وأقوى الدول، قد ساهمت بشكل كبير في صعود التعصب والإرهاب. وينبغي معالجة هذه المظالم البينة والتي لا يمكن السكوت عنها كجزء لا يتجزأ من رد الفعل الدولي.

كما أعربت كبريات المنظمات الدولية وفي مقدمتها الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان والووتش الأمريكية عن إدانتها الكاملة للهجوم الإرهابي وسجلت مخاوفها الشديدة من تنحية اعتبارات حقوق الإنسان في سياق الحملة على الإرهاب. وأعلنت العفو الدولية أن المبادرات التشريعية والإجرائية التي يجري اتخاذها في أمريكا والعديد من دول أوروبا تثير المخاوف من أن تستخدم للتضييق على حقوق الإنسان الأساسية، وأن بعض تعريفات الإرهاب التي يجري بحثها واسعة إلى الحد الذي يسمح باستخدام لتوسيع دائرة التجريم للممارسة السلمية المشروعة للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، كما تعرض للخطر الحق في الخصوصية وتهدد حقوق الأقليات وطالبي اللجوء. كما أعربت عن مخاوف ها من اندفاع الحكومات في الدول التي توجد بها معارضة إسلامية- من عمليات القمع التي تمارسها ضد تلك المعارضة تحت راية الانضمام إلى الحملة الدولية ضد الإرهاب.

وطالبت العفو الدولية حكومات العالم باتخاذ إجراءات فعالة ضد الاعتداءات العنصرية الموجهة ضد السكان المسلمين والآسيويين والشرق أوسطيين في بلدانها، وشددت على ضرورة ألا تستخدم الحكومات "الحرب ضد الإرهاب لاتخاذ إجراءات من شأنها الحد من الحريات المدنية وانتهاك حقوق الإنسان .

المنظمة المصرية تستنكر تصاعد موجة العداء للعرب والمسلمين

أعربت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن قلقها الشديد إزاء التطورات التي أعقبت الحادث الإرهابي الذي استهدف مبنى التجارة العالمي بنيويورك يوم الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وراح ضحيته آلاف القتلى والجرحى من المدنيين الأبرياء. ولاحظت أن اتهام جماعات إرهابية تتستر بالإسلام، بارتكاب الحادث قد فاقم من موجة العداء للعرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، بما أسفر عنه ذلك من اعتداءات وتحرشات وحرق لعدد من المساجد. وتزامن مع ذلك صدور تصريحات رسمية لا تخلو من عنصرية أبرزها تصريح الرئيس الأمريكي بأن الولايات المتحدة سوف تشن حربا صليبية ضد الإرهاب، وتصريحات رئيس الوزراء الإيطالي بيرلسكوني التي جاء فيها أن على الغرب أن يثق بأن حضارته أرقى من حضارة الإسلام.ورغم صدور تصريحات رسمية أخرى تعتذر عن هذا المنحى العنصري في التعامل مع العالم العربي والإسلامي، إلا أن المناخ العام، على المستويين السياسي والإعلامي، ما زال يخيم عليه بقوة نزعات عنصرية ضد العرب والمسلمين.

كما أعربت المنظمة عن خشيتها من أن تكون عمليات القبض والاحتجاز التي يتعرض لها بعض العرب والمسلمين في الولايات المتحدة وأوربا مرتبطة بانتمائهم الديني أو العرقي، أو أن يكون هذا الانتماء الديني أو العرقي محددا لعملية الاشتباه.

وأعلنت المنظمة المصرية في بيان أصدرته في مطلع أكتوبر -قبيل اندلاع الحرب ضد أفغانستان- أنها تنظر ببالغ التقدير إلى الجهود التي تبذلها حركة الحقوق المدنية داخل الولايات المتحدة، وأوربا وكذلك منظمات حقوق الإنسان الدولية، والتي تحذر من مخاطر الحروب وترفض تقديم العرب والمسلمين كبش فداء، كما تطالب بأن ترتكز إجراءات مكافحة الإرهاب على مبدأ العدالة واحترام حقوق الإنسان حتى لا ينتصر الإرهاب في نهاية الأمر.

وشددت المنظمة على ضرورة وضع تعريف واضح للجريمة الإرهابية يؤكد التفرقة ما بين حق المقاومة المكفول لحركات التحرر ضد قوات الاحتلال وأعمال العنف غير المشروعة التي ترتكبها جماعات سياسية أو حكومات دول والتي يترتب عليها سقوط ضحايا أبرياء، ودعت المنظمة المصرية إلى العمل الجاد من أجل تغير البيئة المفرخة للإرهاب، مشيرة إلى الحرب التي يجري الإعداد لها هى الخيار الأسوأ بكل المعاني، وسوف تفضي إلى مزيد من الضحايا الأبرياء.

رد من السفارة الأمريكية

كما خاطبت المنظمة المصرية السفير الأمريكي بالقاهرة بشأن المصريين المحتجزين في الولايات المتحدة منذ أحداث سبتمبر مطالبة بتوضيح الموقف القانوني للمحتجزين والتهم الموجهة إليهم وأدلة الاتهام كما طالبت بتمكينهم من الاتصال بذويهم ومحاميهم. وتلقت ردا من السفارة يفيد أن المصريين الذين تم احتجازهم عددهم ٧٤ وأن الإفصاح عن هويتهم يضر بسلامة التحقيقات!!

من يحاكم من؟ كلنا مجرمون.. كلنا ضحايا

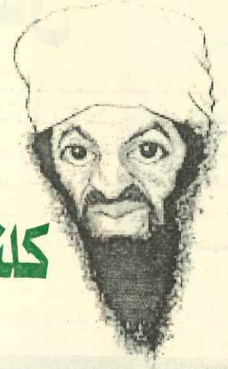

نجاد البرعي

محام بالنقض،
والمدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية

لا أظن أن أحدا ولو بعد سنين عدة سوف ينسي تلك الصورة التلفزيونية البشعة لطائرة تتحرك بثقة متجهة للارتطام العمدي ببرج مبني التجارة العالمي بمدينة نيويورك الذي يضم آلاف من المدنيين من جنسيات وديانات مختلفة ومتباينة، ولا صورة ذلك الصرح المنيف وهو ينهار بهدوء ووقار علي من فيه وما فيه، مخلفا وراءه سحابة من الدخان تبدو وكأنها أنفاس محتضر يأسى علي عالم لم يعد فيه للأمان مكان.

ولا أتصور أن أحدا مهما بلغ به الغضب من السياسات الأمريكية أو الإسرائيلية مداه كان يرجو أن يكون من ركاب تلك الطائرة أو من هؤلاء الذين شاء قضاء الله وقدره أن يكونوا داخل مبني مركز التجارة العالمي ذلك الوقت.

وبالقدر نفسه لا يمكن لأحد أن ينسي صور المعاناة اليومية للاجئين الأفغان الذين شاء حظهم العثر أن يكونوا بين مطرقة نظام يمارس عليهم أقسي صور الاستبداد تخلفا ويشدهم شدا وعلي غير رغبة الكثرة الكثيرة منهم إلى حياة القرون الوسطي وجيوش لا تري في ذلك عذرا كافيا لهم فتدك مدنهم وقراهم التي هي بمقابر الأموات أشبه منها بمساكن الأحياء، فضلا عن بلاد تتاجر بآلامهم وأخرى تغلق حدودها دونهم ولا تؤويهم إلا بجعل تقتضيه.

وبين هاتين الصورتين تتلاحق صور الفزع الذي أصاب الدول الأوربية من العرب والمسلمين حتى أصبح الكثيرون يخفون هويتهم العربية والإسلامية إما رعبا أو خجلا، وصور المظاهرات تخرج في عواصم عربية وإسلامية في حدود القدر المتاح من الديمقراطية -في كل بلد- لمساندة حركة طالبان، وتنظيم القاعدة.

ما الذي يحدث في العالم اليوم، هل هو صراع بين حضارات، لا تريد أن تعيش في سلام جنبا إلى جنب، وتريد إحداها أن تفني الأخرى؟. أم هو صراع بين الفقراء والأغنياء الذين يريدون التقدم العلمي دولة بينهم ويرفضون اقتسام ثمار الحضارة الإنسانية مع الآخرين إلا من فتات باسم المعونات لا تطعم من جوع، إنما تبقيهم لا هم أحياء فيرجون ولا أموات فينعون؟، أم هو صراع بين قيم الديمقراطية وما تبشر به من تسامح وحرية وآمان وبين الفاشية التي تنشر الرعب أينما حلت، وتزكي في النفوس الشعور القومي أو الديني أو العرقي وتستخدمه لتحقيق غاياتها المجرمة؟.

إن الوضع المأساوي الذي يعيشه العالم اليوم لا يسمح بالرؤى الصافية، فالغبار الذي تخلفه المعركة وأصوات القصف وأزيز الطائرات لا يتيح فرصة للتفكير الهادئ، ولكن ما يصلح اليوم هو بعض الانطباعات العابرة علها تساعد علي فهم بعض ما جري.

١- أن هناك شعورا لا شك فيه بالعداء تجاه الغرب بعامة والولايات المتحدة الأمريكية علي وجه الخصوص، في كثير من الدول الإسلامية والعربية. فالدول الغربية، العالم الحر كما تحب أن تطلق علي نفسها، هي المساند الأول للنظم الدكتاتورية وشبه الدكتاتورية علي امتداد العالم تمدها بالسلاح والمساندة المعنوية والمادية وتستخدم فسادها للضغط عليها للحصول علي مكاسب سياسية أكبر، أو علي مزيد من السيطرة علي منابع الخير في تلك البلاد. أن قائمة أصدقاء العالم الحر في منطقة الشرقين الأوسط والأقصى تضم فضلا عن إسرائيل، مصر، السعودية، الأردن، تركيا وباكستان، وإذا استثنينا إسرائيل باعتبارها نظاماً عنصرياً فجاً، فإن ما يجمع الآخرين جميعا -وهم بالمناسبة دول إسلامية- هو غياب الديمقراطية بدرجة أو بأخرى وشيوع الفساد بشكل أو بآخر، والقول نفسه ينطبق علي دول تحررت أو هي بسبيل تحررها من الأنظمة الدكتاتورية ففي إيران كان نظام الشاه هو الصديق الصادق للغرب، وفي الفلبين كان نظام ماركوس، وفي إندونيسيا كان سوهارتو، أنظمة صديقة وحليفة للغرب ظلت تتلقى مساعداته ودعمه، ولم تستطع شعوبها أن تنجو منها إلا بثمن فادح ما كان أغناها عنه لو أن الغرب قد طبق ما يطنطن به نظريا بشكل عملي. ولا يمكن أن نتوقع من شعوب تحكمها نظم لا سند لها إلا رضاء الغرب عنها، إلا أن تكره تلك النظم ومن يؤيدها وفي كثير من الأحيان تتوجه طاقة الغضب كلها إلى رأس الأفعى في واشنطن أو لندن أو باريس، لا إلى الذيل في

حطام برجي مركز التجارة العالمي

القاهرة أو عمان أو استنبول أو تل أبيب.

٢- أن الشعوب العربية والإسلامية قد اكتشفت بخبرة التاريخ أنها تقوم بدور الزوج المخدوع، ففي الحرب العالمية الأولي طلبت إنكلترا مساعدة الشريف حسين أمير مكة ضد العثمانيين ووعدته بدولة عربية مستقلة يكون عليها ملكا، فلما تم لها ما أرادت ودخلت إلى بيت المقدس ودمشق بمساعدة الفيلق العربي، كافأت العرب بمنح إسرائيل حقا في أراضي فلسطين، وقسمت البلاد العربية بينها وبين فرنسا وفقا لاتفاق شهير عرف باسم وزيري خارجية البلدين اتفاق سايكس/بيكو. ولدواعي بناء تحالف دولي لتحرير الكويت وعد العرب بحل سريع لمشكلة فلسطين، فكان كل ما حصلوا عليه فضلا عن المساعدات المالية والتي بددها الفساد في السلطة الوطنية، ومجموعة من الوعود والاتفاقيات التي لم يبق منها إلا لقب الرئيس يحمله السيد ياسر عرفات. ولا يمكن للمخدوع أن يحب من خدعوه أو يحترمهم، ولكنه إما أن ينتقم بنفسه، أو ينتظر من القدر انتقاما له.

٣- أن الغرب لم يحاول أبداً أن يفهم تلك المنطقة وعاداتها وتقاليد أهلها، فلباس العرب ومظهرهم هو دليل تخلف وديانتهم وعاداتهم وتقاليدهم هي دليل وحشية وجاهلية، وهو أمر لم يكن له بالتفجيرات الأخيرة ثمة صلة أو سبب، ولكنه أمر يكاد أن يكو ن مستقر اً في الضمير الغربي منذ قرن من الزمان وفي غضون العشر سنوات الأخيرة يمكن لنا أن نرصد تنامي ظاهرة العداء للعرب بشكل لم يسبق له مثيل ويمكن لأي باحث منصف أن يراجع صورة العربي في السينما الأمريكية مثلا ليتأكد مما نقول.

٤- إ نه لا يجب أن نعفي أنفسنا من حقيقة أننا لعبنا دورا في تشكيل تلك الصورة السلبية للعرب والمسلمين في الوجدان الغربي، فلم نقدم للغرب إلا المهجور من قواعد الدين الإسلامي، والمرزول من عاداتنا الاجتماعية، وما سمعنا عن إسهام حقيقي قدمه العرب والمسلمون للحضارة الإنسانية في الربع الأخير من القرن المنصرم، بل أن من قدم منا شيئا يلقى احترام العالم وتقديره اغتلناه بطريقة أو بأخرى باسم الإسلام وإن لم يكن لحسابه، والقائمة طويلة لا تبدأ بالدكتور فرج فوده ونجيب محفوظ ولا تنتهي بنصر حامد أبو زيد. وحتى لا يبدو وكأننا نتكلم عن الماضي فإن حركة طالبان التي يقدمها البعض منا اليوم كنموذج علي اضطهاد المسلمين من الغرب قد شوهت صور ة الإسلام والمسلمين بما لم تستطع أية قوي معادية أن تقوم به! فالإسلام الذي قدمته إلى العالم هو إسلام هدم التراث الإنساني تماثيل بوذا- وقهر النساء ومنع الموسيقي والقبض علي موظفي هيئات الإغاثة الدولية، ناهيك عما فعلته بالمسلمين الشيعة في مزار شريف وغيرها من المدن التي استولت عليها. ولا يمكن لنا الآن أن نتنصل من أعمال تلك الحركة، أو أن ندعي أنها لا تمثل وجه الإسلام الصحيح، فأصحاب الصوت العالي من المسلمين يدافعون عنها، ويصرخون طالبين نجدتها باسم الإسلام، ويدعون لها بالنصر علي منابر المساجد، ويرفعون صور قادتها -وهم في نظري فئة مارقة عن صحيح الدين- في تظاهرات تخرج من عواصم عربية وإسلامية، وسوف يدفع العرب والمسلمون ثمنا فادحا لتأييد بعض السفهاء منهم حركة طالبان المتخلفة ووضعها موضع النموذج الذي يقاتلون عليه وينتصرون له.

أما تنظيم القاعدة الذي حولت بعض الأقلام زعيمه إلى جيفارا جديد، فهو ليس أكثر من مرتزق جبان، قاتل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفيتي في أفغانستان، ثم لصالح أسد الدين حكمتيار في مواجهة بعض فصائل المعارضة الأفغانية، ثم لما استقر الأمر لحركة طالبان تزوج من ابنة الملا عمر زعيم الحركة وعاش في كنفها، وهو يجني ثروة من زراعة وتجارة المخدرات.

تلك هي النماذج التي نقدمها للغرب حتى يفهم صحيح الإسلام، وهي نماذج تصلح لتنفير المسلمين من دينهم أكثر مما تصلح لتقديم الحضارة الإسلامية إلى من يجهلونها.

وماذا بعد؟ سؤال يبدو علي بساطته مستعصياً علي الإجابة. إن العرب مطالبون اليوم اكثر من أي وقت مضي بأن يكونوا شركاء في المعركة ضد الخوارج الجدد، هم محتاجون أن يندمجوا في العالم من جديد، أن يؤثروا فيه ويتأثروا به، لا أن يعيشوا علي الهامش ينتظرون فتات ما يلقي إليهم.

أما الحضارة الغربية فقد آن أوان مراجعة نفسها علها تكتشف أن محاولة تنميط الآخرين لا يؤدي إلا إلي خلق مسوخ بشرية، وأن عليها أن تقبل الآخرين وأن تحترم عقائدهم وعاداتهم كما هي لا كما تحب أن تراهم، يجب أن تقبل وتعترف بأن الحضارة العربية هي جزء من تراث الإنسانية، وأن الصمت علي هدم المساجد الأثرية في الهند هو في حد ذاته جريمة تماثل جريمة هدم طالبان لتماثيل بوذا.

أما الدول الكبرى فإن عليها أن تتوقف عن دعم النظم الديكتاتورية في تلك المنطقة من العالم وأن تدرك أن سياستها قصيرة النظر في دعم تلك الأنظمة لن تمنحها إلا مزيداً من الهاربين والفارين واللاجئين، وأن هؤلاء لابد وأن يسألوا أنفسهم ذات يوم، الذي جاء بنا إلي هنا؟ لماذا تركنا بلادنا؟، وحين يجئ الجواب بأنه بسبب مساندة الغرب للنظم القمعية التي تحكم بلادهم، سوف يبدءون معركة تحرير بلادهم من هناك من مركز التجارة العالمي الجديد.

فهم نيويورك يبدأ من دربان

مروان بشارة

كاتب فلسطيني

يعد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية قصتي نجاح في قصة واحدة، حسبما تراه أغلبية المشاركين فيه. صحيح أنه كشف النقاب عن الخلافات، ولكن العقل هو الذي ساد.

وقبل أن أناقش ما دار في دربان من مداولات، يتعين عليّ الإشارة إلى أن كتابة هذه الكلمات تمت في أعقاب قصف نيويورك في الحادي عشر من سبتمبر. ودربان ونيويورك منفصلتان تمام الانفصال من حيث توقيتهما وأهدافهما. والواقع أنهما تقفان الواحدة قبالة الأخرى على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. فالثانية تدل على ما سيأتي من مشاكل، بينما تعد دربان سمة من سمات الطريقة الواجب اتباعها لمواجهة تحديات القرن المقبل.

إن دربان دليل على ضرورة الدخول في التنمية والمشاركة في الموارد والثروات، وكذلك الموافقة على عمومية قيمة الحياة الإنسانية والكرامة والعدالة والتسامح. كما أنها تؤكد المساهمة البناءة للعالم متعدد الثقافات في تنمية المجتمع الإنساني.

رسالة نيويورك

أما نيويورك فقد بعثت برسالة مختلفة اختلافا تاما. فهى تدل على الاستبعاد والكراهية. وهى رسالة عنف وقصر نظر، فقد كان قصف نيويورك فاتحة حقبة من الشك والريبة وعدم التسامح. ويرسم قصف مركز التجارة العالمي والبنتاجون ورد الفعل العسكري تجاههما خريطة للتطور الإنساني تختلف عن تلك التي رسمت في دربان. وما إن يستقر الغبار في نيويورك وفي أي مكان تقرر أمريكا وحلفاؤها في الناتو قصفه انتقاما مما حدث، سوف يكتشف الناس أنه على المدى البعيد لن يكمن حل نيويورك ومنع وقوع أعمال محتملة في المستقبل في الردود العسكرية، وإنما في برنامج العمل الذي جاء في بيان دربان للمنظمات غير الحكومية والحكومات. ولم يفت الوقت بعد بالنسبة لحكومة بوش كي تتبنى من جديد بيان دربان. إلا أن معرفة المرء بمتخذي القرار هؤلاء تجعله يظن أنهم سوف يستخدمون قصف نيويورك باستخفاف لتصعيد ضرب جديد من ضروب الحرب والصراع، وهو ما يتضمن أول ما يتضمن تحويل ميدان القتال من الحرب التقليدية والنووية إلى حرب الاستخبارات والضبط الاجتماعي.

وتبين لنا كل من دربان ونيويورك أنه بينما يظل نظام الدولة الذي يمتد عمره إلى أربعة قرون صالحا ومهما بالنسبة للتطور الإنساني، فإنه لم تعد له القدرة على التعامل مع تحديات القرن الحادي والعشرين بمفرده. ذلك أن الحقبة الكونية الجديدة تدل على أن النزعة المتعدية للقومية، والاتصالات، والتخوم تتعرض للدمار في عالم النعرة القومية والحدود والجغرافيا وتخلق عالما كونيا محليا جديدا يدعو إلى منطق جديد لإدارة العلاقات الدولية.

ومعظم الكيانات الجديدة صاحبة النفوذ المتعدية للقومية غير مسئولة عن الديمقراطية أو الناس. فصندوق النقد الدولي وشبكة "سي. إن. إن" والشركات متعددة الجنسية وغيرها ليست مسئولة عما عليه مؤسسات الدول والهيئات القومية. وعلى عكس الأمم المتحدة أو حتى مجلس الأمن اللذين يظلان مسئولين عن بعض المعايير القانونية على مستوى كل دولة ومستوى العالم ككل، فإن الكيانات الجديدة تهيمن عليها قلة في عالم من سلطات عطلات نهاية الأسبوع والالتفاف حول الحدود القومية.

وتمثل دربان وجهة نظر عالمية، حيث الملايين من ضحايا الإيدز في جنوب أفريقيا، وملايين "الداليت" (المنبوذين) في الهند، وملايين النساء في نيجيريا، وكذلك ملايين الفلسطينيين من ضحايا الاحتلال والتشريد، هم قضايا لا تنفصل عن بعضها من العنصرية والظلم والتفرقة. ويجب على العالم الجديد المتعدي للقومية أن يتعامل معها على أنها قضية واحدة. وهذا جزء من تدويل المجتمع المدني وحركات الشركات متعددة الجنسية التي تقف وراء السوق الدولية الناشئة التي تشكل الحقبة الكونية والبيئة وظروف الحياة الإنسانية. وترسم نيويورك مسارا مختلفا تمام الاختلاف، وهو مسار العنف الذي يولد المزيد من العنف ويخلق عدم الاستقرار والتخلف والبؤس على المستوى الكوني. والرد الأمريكي العنيف المتوقع سوف تتبعه حملة ظاهرة من جمع المعلومات وضبط تنظيم أمور المجتمع وحملة شاملة للضبط الاجتماعي. وهى وصفة تفضي إلى كارثة.

وقد تعهد بوش، الذي انسحب من دربان، أن يقود العالم إلى النصر من نيويورك. وهذا مستحيل، ما لم يكن يعتبر أن حملة الرعب والانتقام التي تؤدي إلى موت المزيد من الأبرياء انتصاراً! وما لم تعد أمريكا إلى روح دربان، فإنها سوف تضيع فرصة أخرى تؤدي إلى عالم أفضل ينعم بالسلام.

منتدى دربان

وصف أعضاء وفود حوالي ٣ آلاف منظمة غير حكومية من أنحاء العام مؤتمرهم في دربان بجنوب أفريقيا بأنه ناجح. إلا أن معظم وسائل الإعلام الغربية وصفته بأنه فرصة ضائعة. ولا يكمن التباين فيما بين التقييمين في المداولات التي جرت في المؤتمر وإنما في تغطية وسائل الإعلام الغربية لها. وبعد ما يزيد على العام من الإعداد وسبعة أيام من المناقشة، تبني أعضاء وفود المنظمات غير الحكومية في ٤٤ لجنة إقليمية وذات اهتمام معين إعلان منتدى المنظمات غير الحكومية. وقد ركزوا على موضوعات مثل معاملة اللاجئين والمهاجرين، ومعاداة السامية، واحتج الداليت على النظام الطائفي في الهند، وسار سيرهم المنبوذون اليابانيون، وقدمت شعوب (الغجر) مطالب خاصة بانتهاك حقوق الإنسان وعبر سكان أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية عن مخاوفهم بشأن العواقب المدمرة اجتماعيا والمقسمة عنصريا الخاصة بتحديد تنظيم أمور المجتمع وحرب المخدرات. وأرسلت قبائل الماوردي في نيوزيلاندا والأنوي في كندا والتوا في رواندا وجماعات الهان العرقية في الصين والمنفيون التبتيون وغيرهم بممثليهم وبمخاوفهم إلى المؤتمر الدولي. وأثار الأفارقة قضايا مثل العبودية المستمرة في أفريقيا وأثر العنصرية على الإصابة بفيروس نقص المناعة (الإيدز) وغيرها من القضايا.

وبعد أن يسمع المرء ما فيه الآخرون من محنة وما يشعرون به من سخط، يفهم

نشر هذا المقال بمجلة وجهات نظر، العدد ٣٣- أكتوبر ٢٠٠١.

الآخرون قضيته فهما أفضل، ليس باعتبارها قضية فريدة وإنما كقضية تشترك مع ما يواجهه الكل من تفرقة وعنصرية في عالم متشابك. ولنضرب مثلا بالداليت. فهؤلاء يعرفون بـ"المنبوذين"، وغالبا ما يجبرون على استخدام آبار منفصلة وغير متكافئة لمياه الشرب، كما يكلفون بالقيام بأعمال مهينة وغير صحية. واحتمال حصولهم على الكهرباء و المرافق الصحية أقل بكثير من غيرهم. وهم يعانون من الضرب والقتل على أيدي أفراد الطوائف الأعلى. ويتقدم قادة الحملة القومية الهندية لحقوق الداليت الإنسانية والمنظمات العالمية مثل "مراقبة حقوق الإنسان" حملة عالمية ضد النزعة الطائفية تزداد قوة. وكانت دربان فرصة ذهبية لهم.

وقد عكس البيان الختامي وبرنامج العمل روح تنوع القضايا وجدول الأعمال المشترك، حيث تركا مساحة صغيرة للتراتب في أشكال الظلم وكشفا الوهم القائل أن ظلم البعض أكثر أهمية من ظلم غيرهم. وفي نهاية مداولات المؤتمر، تناولت بضع فقرات قليلة جدا من بين مئات الفقرات التي أقرت في البيان الختامي مسألة إسرائيل وفلسطين. وبينما ركزت وسائل الإعلام على المجادلات الدائرة في الخارج. فقد فاتتها جدية الاتفاق الذي كان في الداخل.

النجاح الفلسطيني

لأن أعضاء وفود المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والعربية كانوا أفضل تنظيما من المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية، فقد نسقوا حملتهم داخل المؤتمر وخارجه، خاصة حين نظم المنتدى الاجتماعي في دربان وحركة المشردين في جنوب أفريقيا مظاهرة ضمت ٣٠ إلى ٤٠ ألف شخص حملت "بيان الشعوب" إلى المؤتمر الرسمي. وقد هتفوا معا فلتحيا فلسطين.

وكان التضامن مع فلسطين، شأنه شأن التضامن مع المؤتمر الوطني الأفريقي في العقود الماضية، قضية حاشدة تحظى بالإجماع. وفي مؤتمري الأمم المتحدة السابقين بشأن موضوع العنصرية اللذين عقدا في عامي ١٩٧٨ و١٩٨٣، كان الفصل العنصري في جنوب أفريقيا يسيطر على جدول الأعمال. وعقد المؤتمر الثاني في العام التالي لغزو شارون للبنان وقتله ما يربو على ٢٠ ألف مدني. ومن كان يتخيل أنه بعد ما يقل عن ٢٠ سنة يعقد المؤتمر التالي في جنوب أفريقيا وقد أصبح السجين مانديلا رئيسا للبلاد .

وأثناء مؤتمر ٢٠٠١ حل الفلسطينيون محل الفصل العنصري من الناحية الرمزية، وعاد شارون ليحتل جدول الأعمال الإقليمي من جديد، بما اعتاد عليه من استهتار وعنف. فكيف تسنى للمؤتمر تحاشي ذلك الانقسام، حيث تخلصت جنوب أفريقيا المحررة من الفصل العنصري وألقى بالرئيس بوتا في مزبلة التاريخ، بينما أصبح شارون رئيسا للوزراء ويقود المنطقة إلى دورة أخرى من دورات العنف وأشير إلى الاحتلال الإسرائيلي والمعاملة الاستعمارية التامة للفلسطينيين على أنها "عنصرية" وشكل جديد من أشكال "الفصل العنصري". وكان أعضاء الوفود يرغبون في معرفة المزيد عن الكفاح الفلسطيني ومعاملة إسرائيل للفلسطينيين، بما في ذلك الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل نفسها. ونُظر إلى إسرائيل على أنها رمز لاستعمار العصر الحديث، وعلى أنها آخر حالات الاستعمار التقليدي، حيث يلتقي الشرق بالغرب والشمال بالجنوب. ولم ينظر إلى الكفاح لفلسطيني إلى حد ما على أنه كفاح للشعب الفلسطيني وحسب، بل على أنه إنجاز للعالم الجديد الذي يعد فيه تمتع إسرائيل بالحصانة بفضل الدعم الأمريكي والتواطؤ الأوروبي نظام العصر.

عزل إسرائيل

افترضت إسرائيل أن بإمكانها الاعتماد على الولايات وبعض الدول الأوروبية في ضمان تمتعها بالحصانة في المنتديات الدولية. وظهر أن هذا هو الحال في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الرسمي، عندما انسحبت إسرائيل مع الوفد الأمريكي إلا أنه في منتدى المنظمات غير الحكومية اضطر أعضاء الوفود الموالون لإسرائيل الذين طالبوا بوصف الانتقاد "الزائد عن الحد" لإسرائيل بأنه معاداة للسامية للخروج وحدهم، عندما صوتت كل اللجان ضد استخدامهم المستخف لمعاداة السامية لحماية من هم على شاكلة حكومة شارون.

وكانت تلك نقطة تحول مهمة ولحظة شديدة الأهمية في المؤتمر. فقد أخذت الدكتورة بولين ممثلة اللجنة المسيحية الميكروفون قرب منتصف ليل الجمعة، وهو اليوم الأخير من أيام المؤتمر وأثناء المداولات بشأن مسودة البيان الختامي، وطالبت بحذف الفقرة ١٤ من مسودة البيان، حيث كانت تشير إلى أن انتقاد إسرائيل يعتبر معاداة للسامية. إذ طالما أدانت منظمتها، وهى مجلس الكنائس العالمي معاداة السامية بأقوى الكلمات وانتقدت بالفعل سياسات حكومتي باراك وشارون وحذرت من تقسيم فلسطين إلى كانتونات. ولو وافقت على هذه الفقرة فإن ذلك يجعلها معادية للسامية، ومن ثم يجعل الوثيقة بكاملها معادية للسامية لإدانتها إسرائيل باعتبارها دولةتمارس الفصل العنصري.

دوت القاعة كلها بالموافقة، حيث صوت أعضاء الوفود كافة لمصلحة الاقتراح المسكوني ضد الاعتراض الإسرائيلي وأوضح ذلك أن هذه ليست مجرد مسألة صراع إسرائيلي فلسطيني أو تآمر عربي إسلامي ضد إسرائيل، وإنما تفرقة دولية بين المعاداة للسامية ومعاداة الاستعمار الإسرائيلي.

جدول أعمال واشنطن

نهضت حكومة بوش لإنقاذ إسرائيل قبل المؤتمر بكثير، عندما قررت إرسال وفد منخفض المستوى إلى دربان. وقد تعهدت بألا تتسامح مع أي إنسان "يزعج" حليفتها الكبرى، محذرة من المساواة بين الصهيونية والعنصرية. إلا أن أحدا لم يساو بين الصهيونية والعنصرية داخل المؤتمر. فقد حذف ذلك بالفعل من مسودة الوثيقة التي وضعت في ختام سلسلة من المشاورات في جنيف قبل المؤتمر. وقد وضعت كل العبارات المتصلة بالصهيونية داخل أقواس، مما يدل على عدم الاتفاق. بل إن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات خضع لرغبات الزعيم السياسي والداعي إلى حقوق الإنسان القس جيسي جاكسون ووعد بعدم إثارة مسألة الصهيونية في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الرسمي (الحكومي).

من أجل فلسطين، ومن أجل عالم أفضل

إذا كان للقضية الفلسطينية أن تكتسب قوة دفع وتحظى بالدعم الدولي، لابد لها من الاستمرار من حيث توقفت دربان عن طريق الانتقال من باب البيت الأبيض الخلفي إلى مركز التضامن الأمريكي والدولي وحركة حقوق الإنسان. وتجري بالفعل الاستعدادات للتنسيق مع الداليت، ومناهضة الفصل العنصري، والحقوق المدنية، وحركات حقوق الإنسان. والضغط الدولي الشعبي وحده هو الذي يمكنه حث الولايات المتحدة على إنهاء حصانة إسرائيل والسماح بحل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. والفلسطينيون ليسوا مضطرين لاختراع العجلة من جديد بشأن هذا الحل.

إن دربان هى الرد على حل الصراع العربي الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية المؤلمة، وليست سياسة شارون. وقد يكون هذا واضحا بالنسبة لكثيرين، ولكنه يظل أمرا بغيضا بالنسبة للقيادات الإسرائيلية والأمريكية.

ونهاية دربان الناجحة انتصار للمجتمع المدني الدولي. والترابط في جنوب أفريقيا هو الخطوة الأولى نحو جدول أعمال دولي جديد ينبع من منظمات المجتمع المدني والحركات الشعبية في عالم مستقل، حيث يفرض الكوني

حقوق الإنسان.. الورقة الرابحة

سلامة أحمد سلامة

نائب رئيس تحرير صحيفة الأهرام

لم يصدق كثيرون في العالم العربي أنفسهم، حين اكتشفوا أن حفنة من المنظمات العربية غير الحكومية من جماعات حقوق الإنسان أو ما يطلق عليه مؤسسات المجتمع المدني، هى التي أنقذت سمعة الحكومات العربية في مؤتمر مناهضة العنصرية بجنوب أفريقيا. وحالت دون عودة وفودها الرسمية إلى بلادها مجللة بعار الهزيمة والإخفاق أمام الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية.

ولا يعني هذا أن الوفود الرسمية العربية نجحت في الحصول على ما ادعت أنها قادرة أو عازمة على الحصول عليه، من إدانة لإسرائيل كدولة عنصرية، و لا حتى لممارستها العنصرية ضد الشعب الفلسطيني.. فهذا بالضبط ما عجزت عن تحقيقه حين رضيت بصياغات عامة مهلهلة فارغة من المضمون، اكتفت فيها بالتعبير عن الانزعاج لما يلقاه الشعب الفلسطيني من معاناة تحت الاحتلال الأجنبي، وكان الفضل للدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية في إصدار بيان باسمها عن المؤتمر، يدمغ إسرائيل بالتفرقة العنصرية، ويسم ممارستها بما يتسم به التمييز العنصري من الفصل والعزل والأعمال التي تعد جرائم ضد الإنسانية. فعوضت المنظمات غير الحكومية بذلك عن فشل الوفود الحكومية. وثبت أن هذه المنظمات- العربية بالذات- التي تحارب من حكوماتها، وينظر إليها بعين الشك والريبة، هى الأقرب إلى نبض الشعوب العربية والأكثر تعبيرا عنها.

ويبدو الآن واضحا، أنه إذا كانت القضايا العربية بتحالفها مع القضايا الأفريقية، وبالأخص منها مطالبة الدول الاستعمارية بالاعتذار عن الرق والعبودية والتعويض عنها، قد نجحت على مستوى الشعوب والجمعيات الأهلية التي مثلتها.. تتحرك بفاعلية وذكاء، وتستخدم لغة سياسية تتفق ومستويات الخطاب السياسي السائد والمقبول لدى شعوب العالم، فإنه لم يعد من المفهوم أن تستمر محاصرة الحكومات العربية وملاحقتها لهذه الجمعيات، التي ثبت أن بوسعها أن تلعب دورا فاعلا ومؤثرا في الصراع القائم في الشرق الأوسط، وفي التعامل مع رأي عام عالمي تشكله وسائل والإعلام الخاضعة لنفوذ الاحتكارات المالية والأفكار الصهيونية والمنظمات الدولية.

هذه الجمعيات غير الحكومية أو المنظمات الأهلية، قد تطورت خلال السنوات الأخيرة تطورا ملموسا، لتعبر عن قوى اجتماعية جديدة معترف بها عالميا. وهى قوى لا تخضع لسيطرة أحزاب ذات برامج أو أيديولوجيات معينة، ولا تستطيع أيضا أن تقف في مواجهة الدولة ونفوذها. ولكنها تمثل ملاذا لقوى سياسية عديدة لا تجد في المؤسسات السياسية القائمة تعبيرا عن مصالحها. وهذه القوى هى التي قادت حركات الاحتجاج ضد العولمة، وضد مؤتمرات التجارة العالمية التي استهدفت الدفاع عنها والتبشير بها. وأصبحت هذه القوى تمثل في الغرب وفي ظل الديمقراطيات الغربية بالذات- كيانا معترفا به، يعمل حسابه، ويسمح له بالتعبير عن آرائه، ويحتفظ له في المؤتمرات الدولية بمكان بارز، غالبا ما يطغى على مداولات الوفود الرسمية ويؤثر في توصياتها وقراراتها.

وليس غريبا أن تتشكل هذه الجمعيات في أكثر دول الغرب أخذا بمظاهر العولمة ونظمها التجارية والمالية والثقافية. وأن تتسع حركتها عاما بعد عام. وتزداد قوة وجرأة على المواجهة مع "المؤسسات" الرسمية الحاكمة.. ليس لأن الشعوب الأوروبية تسير عكس التيار، أو تقاوم حركة التقدم، أو لأنها أصيبت بنكوص نفسي واجتماعي وحضاري.. ولكن لأن مخاطر "العولمة" أصبحت ترسل إشعاعاتها بقسوة على كثير من قطاعات المجتمعات الغربية.

وكما أن الأغنياء ورجال المال هم أكثر المستفيدين بظاهرة العولمة في الدول الصناعية المتقدمة، ولا تستثني دول العالم الثالث من ذلك، فإن الطبقات المتوسطة التي تمثل الأغلبية العظمى في الشعوب الأوروبية، هى أكثر الذين يدفعون ثمن قوانين العولمة ويعانون من نتائجها السلبية، لأسباب عديدة منها: أن العولمة بما تعنيه من حرية التجارة، وكف يد الدولة عن التدخل، وتقليص شبكة الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضرائب على رجال الأعمال والشركات والمستثمرين وهو الاتجاه الذي تسير فيه السياسات الأمريكية سيرا حثيثا- تتبعها أوروبا فيه بمسافة ليست كبيرة هى التي تثير مخاوف حركات الاحتجاج بين القوى الاجتماعية الجديدة التي قررت أن تتصدى للعولمة من خارج التنظيمات المؤسسية نفسه بصورة متزايدة على المحلي. وقد أعادت دربان تركيز الاهتمام على هذا الواقع "الكومحلي" Glo-Cal وربط القضايا المحلية الخاصة بالتفرقة العنصرية داخل حركة دولية جديدة للكفاح من أجل عالم أفضل.

وبالنسبة لقصف نيويورك وواشنطن، سوف يدرك الأمريكيون قريبا أن الهجوم على رئتي الإمبراطورية الأمريكية ومصدر الأوكسجين الاقتصادي والعسكري الخاص بها، هو جزء من هذا الواقع الكومحلي الجديد الذي كانوا يظنون أنه يمكنهم التأثير عليه لا أن يتأثروا به. وأول رد عنيف لأمريكا متوقع، ولكنه سوف يحتاج على المدى البعيد إلى سياسة أخرى غير القوة والاستخبارات.

وما إن يهدأ الغبار في نيويورك، وفي الضفة الغربية، (وفي أفغانستان؟)، سوف نكتشف كيف تتطلب مقاومة الإرهاب- شأنها شأن مقاومة الملاريا- ما هو أكثر من مجرد ضرب بضع بعوضات مزعجة، وهو ليس عن طريق التطعيم البسيط، وإما من خلال تجفيف مستنقعات البؤس التي تمد البعوض بسبل الحياة.

لقد أنهت الحقبة الكونية بالتكنولوجيا الجغرافيا التي كنا نعرفها. ونيويورك ودربان هما بصورة أو بأخرى وجهان لنفس الواقع. أحدهما تترك فيه الجغرافيا المقعد الخلفي للتكنولوجيا واللاهوت، حيث تضعف الدول ذات السيادة وتقوى الشركات متعددة الجنسية، وحيث تسبب علل أحد الأطراف الصداع للطرف الآخر. وباعتبار الولايات المتحدة إمبراطورية القرن العشرين، فقد كانت ترى أنها محصنة ضد العقاب. واليوم يتضح أنه لا يمكن التفريق بين مناطقها الداخلية وسياستها الخارجية.

وصرح جاي ماكدوجال مدير جماعة قانون حقوق الإنسان الدولية لصحيفة "نيويورك تايمز" قبل مؤتمر دربان بأن "المؤتمرين الأخيرين كانا حول السياسة الخارجية.. وهذا المؤتمر في الفناء الخلفي لكل إنسان، وهناك الكثير من القلق بشأنه". وتلك هى العولمة.

والواقع الكوني الجديد الذي يسمح بنوع جديد من الصراع والحرب غير المتوازيين يتميز كذلك بواقع تحركه السوق التحولية، حيث يمكن لدربان أن تكون بمثابة أفضل منبر للتعامل معه. والاندماج والمشاركة، وليس التفرقة والاستبعاد، مطلوبان لمواجهة التحديات الجديدة. وكما هو الحال في دربان، فإن المفاوضات والاستراتيجية المشتركة وبرنامج العمل أمور لابد منها. ولتحيا دربان.

نشر بمجلة وجهات نظر العدد ٣٣، أكتوبر ٢٠٠١ . تحت عنوان (أوراق محترقة وأوراق رابحة.

عودة إلى الوراء بل على العكس من ذلك، إذ يرى المفكر الإيطالي إمبرتو إيكو أن الإنسانية لا تستطيع أن تعيش دون مثالية أو يوتوبيا. وأنه بمجرد أن انهارت المثاليات التاريخية، تحولت الحركات ضد العولمة إلى دعوة للارتقاء بنوعية الحياة. ومن هنا فإن المعارضة الشديدة التي ظهرت ضد ظاهرة الاحتباس الحراري وأضرارها المناخية وتأثيرها السلبي على البيئة، تنطوي على درجة كبيرة من المثالية. ويرى إيكو أن اليوتوبيا أو المدينة المثالية تظل مصدر جذب وإغراء شديدين طالما لم تتحقق. فإذا تحققت أو سعى البعض إلى فرضها بالقوة كما فعل ماركس ولينين، فإنها تصبح أمرا مفزعا.. والحالة المثالية أو اليوتوبيا ليست هدفا ثابتا، ولكنها تبقى أفقا متحركا على الدوام!

ولعل اتساع الجبهة التي تتحرك عليها المنظمات غير الحكومية في الغرب، وتنوع القضايا التي تتصدى لها، ليس فقط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، والارتقاء بنوعية الحياة، والحفاظ على البيئة، والصراع المستمر ضد أخطار العولمة، وقضايا المرأة، وحقوق الطفل وغيرها من القضايا الاجتماعية.. هو الذي يكسبها مصداقية على المستويين المحلي والدولي. فضلا عن أنها لا تواجه مشاكل التمويل التي تواجه المنظمات المشابهة في العالم العربي التي تعتمد بدرجة أو بأخرى على ما تجود به المنظمات الدولية من مساعدات.. تصطدم في كثير من الأحيان بشكوك تعرضها للتضييق على حركتها من جانب الحكومات. وتضعف من استقلاليتها ومن ثم مصداقيتها.

وفي ضوء الحرب العالمية الثالثة التي تخيم على العالم،التي يهدد الرئيس الأمريكي بوش بشنها ضد الإرهاب بعد أحداث نيويورك المأساوية، فقد لا تجد الحكومات العربية أمامها غير هذه الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، أملا في إبعاد تهمة الإرهاب عن الشعوب العربية والإسلامية، بالدخول في حوار مع المجتمع الأمريكي والمجتمعات الغربية، والتأكيد على أن قيم التعددية والتسامح وحرية التعبير هى قيم إسلامية. قد تكون هذه الجمعيات هى الورقة الرابحة لإثبات انتماء شعوبنا العربية إلى عالم يتجه بكل قواه نحو عزل مخالفيه من شعوب أخرى، بدعوى محاربة "الإرهاب" الذي يجري تشويه مفهومه لخدمة الصهيونية وإسرائيل. والتأكيد على أن الإرهاب مثل التفرقة العنصرية، لا يتولد إلا في أجواء الظلم وانعدام المساواة وإهدار العدالة وإنكار حق الشعوب في الحياة لحساب البعض الآخر.. ربما يكون مطلوبا أن نستخدم الأوراق الرابحة التي بقيت في أيدينا، بعد أن أحرقنا معظم ما في أيدينا من أوراق على مرور نصف قرن من الزمان. وتلك قصة أخرى !

منظمات حقوق الإنسان... صوت الشعوب المقهورة

سعيد سنبل

كاتب صحفي مصري

نشر بجريدة الأخبار بتاريخ ٩ / ٩ / ٢٠٠١

أكدت الأحداث التي صاحبت مؤتمر مناهضة العنصرية، أن الجمعيات الأهلية غير الحكومية، أصبحت قوة لها تأثيرها، ولها صوتها المسموع.. فقد نجحت هذه الجمعيات في تحقيق ما فشلت فيه الحكومات!

وميزة الجمعيات الأهلية غير الحكومية.. أن حركتها مرنة، ولا تخضع للضغوط. بعكس الحكومات التي تخضع حركتها للحسابات والتوازنات والضغوط، لذلك لم تجد الجمعيات الأهلية صعوبة كبيرة، في إدانة إسرائيل، واعتبار الصهيونية، لونا من ألوان العنصرية. بينما عجزت الحكومات العربية والإسلامية والمؤيدة للحق الفلسطيني، عن إضافة هذا النص إلى البيان الختامي للمؤتمر الدولي، الذي انعقد تحت رعاية الأمم المتحدة!

والجمعيات الأهلية غير الحكومية، تكاد تصبح في هذه الأيام الصوت المعبر عن الشعوب المقهورة، والمطحونة. وفي مقدمة أهداف هذه الجمعيات، التي بدأت تنتشر في أنحاء العالم. الدفاع عن حقوق الإنسان.. وحماية البيئة.. والتصدي لجرائم العولمة.

وكان لوجود ممثلي المئات من الجمعيات العالمية غير الحكومية، في المؤتمر العالمي فرصة لكشف السياسة الإسرائيلية، وإدانة الحركة الصهيونية بوصفها حركة عنصرية.. وهى حقيقة نقلتها مختلف وسائل الإعلام العالمية، إلى مختلف شعوب العالم، مما أزعج إسرائيل بشدة. ودفع جريدة هآرتز إلى الاعتراف بفشل الجهود التي بذلت من أجل تحسين صورة إسرائيل في عيون العالم!

وبينما تنشط الجمعيات الأهلية في مختلف أنحاء العالم، وتتزايد أعدادها.. نجد أن الجمعيات الأهلية في مصر، خاصة التي تعمل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.. تواجه العديد من المشاكل والمتاعب.. بسبب قيامها بكشف الانتهاكات، والتجاوزات التي تتعرض لها حقوق الإنسان في مصر ونتيجة لذلك يجري توجيه العديد من الاتهامات لهذه الجمعيات وبعضها اتهامات تكاد تصل إلى حد الاتهام بالخيانة، والعمالة، والعمل لحساب جماعة أجنبية. وفي أحسن الأحوال يتم اتهامها بالنصب والابتزاز.. نظرا لأنها تتلقى إعانات وتبرعات من هيئات وحكومات أجنبية!

ومن المؤكد.. أن هناك شرفاء في هذه الجمعيات.. وهم مضطرون إلى قبول هبات وتبرعات من هيئات وحكومات أجنبية.. لأن الهيئات المصرية، ورجال الأعمال المصريين يرفضون التبرع لهذه الجمعيات، لا لعدم اقتناعهم بها.. ولكن خشية إثارة غضب الجهات والأوساط التي تفضحها وتدينها التقارير التي تصدر هذه الجمعيات.

إن الأجهزة الحكومية.. هى ألد خصوم الجمعيات الأهلية .. خاصة الجمعيات التي تنشط في مجال حقوق الإنسان.

جانب من المشاركين في مؤتمر مركز القاهرة ضد العنصرية

رسالة من دربان

إلى النقابات والأحزاب السياسية العربية

نجاد البرعي

محام بالنقض،
المدير السابق لجماعة تنمية الديمقراطية

بعد أربعة أيام من المناقشات اختتم في القاهرة المؤتمر الدولي الرابع لحركة حقوق الإنسان العربية والذي عقد بمبادرة من مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت شعار "معا من أجل القضاء علي آخر النظم العنصرية"، وقد شارك في أعماله اكثر من مائه من قادة حركة حقوق الإنسان العربية، ومنظمات وشخصيات حقوقية دولية معتبرة كان علي رأسها رغم أهميتها جميعا المحامي البلجيكي لوك والين الذي أخذ علي عاتقة بمعونة منظمتين من منظمات حقوق الإنسان الدولية -منظمة محامين بلا حدود والرابطة العربية في بركسل- مهمة تقديم رئيس الوزراء الإسرائيلي أريل شارون إلى القضاء البلجيكي بتهم ارتكاب جرائم حرب، وهي الدعوى التي منعت رئيس الوزراء شارون من زيارة بلجيكا -رئيس الاتحاد الأوربي- مكتفيا بلقاء مع رئيس وزرائها في أحد فنادق برلين.

وانعقد ذلك المؤتمر المهيب ليكون خطوة علي طريق التنسيق بين المنظمات العربية الحقوقية غير الحكومية في إطار التحضير للمؤتمر العالمي ضد العنصرية المزمع عقده بدربان في جنوب أفريقيا من ٢٨/ ٨ إلى ٩/٧/ ٢٠٠١، والذي ينظم من قبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بغرض مناهضة العنصرية في العالم والقضاء عليها، وهو المؤتمر الذي هددت الولايات المتحدة وإسرائيل بالانسحاب منه إن استجاب إلى توصيات منظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات العربية في القلب منها باعتبار الممارسات الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

إن انعقاد هذا المؤتمر والنجاح الذي حققه سواء من حيث المستوي الرفيع للمشاركين فيه، أو طريقة التنظيم ودقته، أو قوة التوصيات الصادرة عنه وتعبيرها الصادق عن قضايا الأمة العربية هو تأكيد علي مدي التطور الذي بلغته تلك الحركة التي نشئت في مصر منذ اقل من خمسة عشر عاما، وأثبتت رغم الحروب الضارية التي تعرضت لها سواء من بيروقراطية الدولة من جانب وبعض قوي المعارضة السياسية المحبطة من- جانب آخر، أن قدرتها علي فهم حقائق العصر واستخدام أدواته، قد مكناها من التأثير فيه لصالح القضايا العربية المركزية من فلسطين إلي العراق مرورا بغيرهما من القضايا الهامة كالتوظيف النفعي والسياسي من قبل بعض القوي الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية - لمبادئ حقوق الإنسان.

ولم يكن ذلك فقط هو دليل النجاح ولكن التحول الملموس في مواقف المنظمات الحقوقية الدولية من انتهاكات إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني والتي اتسمت بالمبدئية الشديدة في إدانتها للأعمال البربرية الإسرائيلية كانت ثمرة واضحة من ثمار هذا النجاح ، وعلي سبيل المثال لا الحصر وخلال الخمسة أشهر الأخيرة فقط أصدرت منظمة العفو الدولية بمشاركة عدة منظمات حقوقية دولية بيانا يطالب الاتحاد الأوربي بإعادة النظر في اتفاقية الشراكة الأوربية الإسرائيلية عقابا منه علي استخدامها العنف المفرط ضد الفلسطينيين، كما أصدرت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان تقارير تدين إسرائيل وتثبت مسئوليتها عن أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني، حين قدمت منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وهي منظمة أمريكية متهمة من بعض ديناصورات السياسة المصرية بارتباطها بالمخابرات الأمريكية!!- إسهاما قانونيا متميزا حول حق الفلسطينيين في العودة إلي ديارهم بما في ذلك فلسطينيو ١٩٤٨، وتوجت مواقفها العادلة والمبدئية ببيانها الشهير الذي طالبت فيه الرئيس الأمريكي بالضغط علي شارون ليمثل للتحقيق أمام القضاء البلجيكي في الاتهامات الموجه إليه بارتكاب جرائم حرب أثناء الغزو الإسرائيلي للبنان .كيف تحقق ذلك النجاح ؟، وما هي الدروس التي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني الأخرى مثل النقابات والأحزاب أن تستخلصها وتستفيد

نشر هذا المقال بجريدة الأهرام بتاريخ ٦ / ٨ / ٢٠٠١

منها لتصير فاعلة وحية بدلا من الحالة التي تعيشها والتي ينطبق عليها المثل العربي الشهير " لا هو حي فيرجى ولا ميت فينعى"!؟.

الدرس الأول : تجديد دماء القيادة، فتلك الحركة استطاعت أن تخلق قيادات شابة وأن تسلمها مقاليد القيادة في وقت مبكر، وهو أمر يحسب للرعيل الأول من قادتها الذين تمتعوا بفضيلة إنكار الذات والرغبة في خلق قيادات جديدة، وسوف يكون من المفيد أن نلاحظ أنه لا يوجد أحد من الآباء المؤسسين للحركة في مصر الآن يشغل موقعا قياديا سوي الأستاذ محمد فائق أمد الله في عمره حيث يبلغ متوسط عمر قيادات الحركة في حدود الأربعين عاما بعضها أكبر قليلا وأغلبها أقل من ذلك بكثير.

أن تلك الظاهرة تتم في وقت توقفت فيه النخبة الحاكمة عن تجديد نفسها سواء في مستوي أحزاب المعارضة -التي توقفت عن إنتاج قيادات جماهيرية جديدة- بل علي العكس أصبحت تفقد قياداتها الفاعلة تدريجيا نتيجة اعتزالها العمل العام أو التحول إلي العمل الاقتصادي أو الاجتماعي، أو الحكومة وحزبها والتي ظلت النخب الحاكمة فيها لا يتغير بعضها لأكثر من عشرين عاما حتى وصفها كاتب شهير بأنها سلطة شاخت في مواقعها .

الدرس الثاني: الانفتاح علي العالم الخارجي والنظر إلي المستقبل بثقة، فقادة الحركة الشبان قد انفتحوا علي العالم الخارجي دون خوف وتعاملوا معه بلا عقد، وحرروا أنفسهم من نظرية المؤامرة، وساعدهم حماسهم وثقافتهم علي أن يتبينوا انهم قادرون علي أن يحققوا بالتفاعل مع العالم تأثيراً فيه وتأثرا به - ما لا يمكن أن يحققوه بالانكفاء علي ذواتهم، أو الحنين إلي ماض - أيا كان وكان الرأي فيه - لا يمكن أن يعود. حركة حقوق الإنسان نظرت إلى المستقبل حين يسيطر الأصوليون علي الحركة السياسية، ففي الحركة السياسية المصرية لم تعد هناك أصولية إسلامية فقط، ولكن كثير من التيارات السياسية الأخرى أصولية أيضا بمعني أنها تعيش علي ذكريات ماضيها السياسي دون الاهتمام بتقديم شئ للحاضر أو المستقبل!!، والفرق بين طريقتي التفكير هو الفرق بين النجاح والفشل. يكفي أن نعرف أنه خلال السنوات الأربع الأخيرة أصبح نشطاء الحركة العربية لحقوق الإنسان في صدارة المشهد الدولي فعلي سبيل المثال يقف عربي مصري علي رأس واحدة من أهم منظمات حقوق الإنسان الأمريكية وهي مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، ويحتل مصري آخر و أربعة من العرب مناصب نائب الرئيس والأمين العام وعضوية المكتب الدولي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أقدم مؤسسات حقوق الإنسان ليس في أوربا فقط بل في العالم، كما يشغل المصريون والعرب مواقع الرئيس ونائبه وثلاثة من مقاعد اللجنة التنفيذية في الشبكة الأوربية المتوسطة لحقوق الإنسان، وفي الوقت ذاته انكفأت الأحزاب والنقابات علي ذاتها وصارت أسيرة نظرية المؤامرة وأصبح كل تحرك مشبوه، وكل عمل مدان، وقطعت جسورها مع العالم، وأستطيع أن أقول بضمير مرتاح أن كثيراً من تلك الأحزاب لم يعد له من جسور مع الأحزاب التي تتفق معها في التوجهات أو الأفكار حول العالم وهي كثيرة ومتنوعة سواء أكان ذلك العالم هو دول الشمال الغني أو الجنوب الفقير، وإن حاولت بعض الأحزاب بناء جسور فحيث لا حياة حزبية حقيقية ولا تجارب يمكن الاستفادة منها أو التأثر بها، ومن هنا لا يكون من الغريب أن تنجح مؤسسات حقوق الإنسان في التأثير في مجالها الحيوي حول العالم لصالح القضية الفلسطينية رغم قلتها وضعف مواردها المالية والبشرية وقتالها للحفاظ علي شرعية وجودها واستمراره، وتفشل كثير من الأحزاب والنقابات التي تتمتع بالمال والنفوذ والوضع القانوني في التأثير في مجالها الحيوي حول العالم لصالح قضية فلسطين التي لا يجد كثير منها غيرها ليعيش عليه.

الدرس الثالث: لغة الخطاب، فقد اعتمدت مؤسسات حقوق الإنسان علي إبراز الحقائق ووضعها في سياقها العام ورفضت بإصرار الانتقائية السياسية والخضوع لابتزاز كثير من المحبطين سياسيا، وهي في هذا كانت تدرك بأن حقوقنا مرتبطة بحقوق غيرنا من البشر، وأنه لا معني أن نطالب بحق تقرير المصير لأشقائنا في فلسطين ونمنعه عن آخرين يستحقونه ويسعون إليه بالوسائل السلمية، أو أن ندين ما تفعله إسرائيل من انتهاك لحق الشعب الفلسطيني ونسكت عن إدانة ما تفعله بعض الحكومات العربية من انتهاك لحقوق شعوبها، فالحقيقة كل لا يتجزأ والصدق مع النفس مقدم علي الصدق مع الناس، ونستطيع أن نقدم الكثير من الأمثلة علي الفرق بين لغة الخطاب التي ترعاها مؤسسات حقوق الإنسان حيث الصدق والرصانة والمنهجية وعدم المبالغة والترفع عن الصغار، وبين لغة الخطاب في بعض من صحفنا والتي تعتمد علي المبالغة والتخوين والتكفير وتحريف الحقائق والفحش في القول، حتى أن كثيراً مما يكتب في بعضها ينطبق علية قانون مكافحة الإرهاب فليس الإرهابي هو فقط من يحمل السلاح لقتل الأبرياء.

لقطة من المسيرة العالمية ضد العولمة والتضامن مع الشعب الفلسطيني في دربان في ٣١ أغسطس ويظهر فيها عزمي بشارة وبهي الدين حسن وخضر شقيرات. وحافظ أبو سعدة

إعلان القاهرة.. برنامج عمل للحكومات أيضاً

أحمد يوسف القرعي

مدير تحرير بصحيفة الأهرام

في سابقة غير مسبوقة في الأمم المتحدة تم منذ عشر سنوات (١٧ ديسمبر ١٩٩١) شطب قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية بعد ١٦ عاما من صدور القرار في ١٠ نوفمبر١٩٧٥ هكذا تورطت الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت الضغط الأمريكي-الإسرائيلي آنذاك في إلغاء أو شطب هذا القرار التاريخي بقرار هزيل يفتقر إلى مصادر مرجعية بتبرئة الصهيونية وهى مصادر شبه معدومة بل معدومة أصلا باعتبار الصهيونية أعلى مراحل العنصرية وأكثر وجوهها قبحا.

ولم يستسلم المفكرون والمثقفون والإعلاميون العرب منذ ذلك الوقت وحتى الآن لهذا القرار الدولي الجائر. وأخذوا المبادرة باستئناف الحكم (إن صح التعبير) أمام محكمة الفكر أو الضمير العالمي حيث من الصعب التلاعب بأصوات الضمائر الحية.

وتعددت طوال السنوات العشر الماضية الندوات والمؤتمرات التي تدارست الموضوع وتشكلت لجان عربية من المفكرين والمثقفين والإعلاميين العرب معنية بتلك القضية وتم إعداد أكثر من وثيقة. وبرنامج عربي لإحياء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية.

وجاءت الفرصة سانحة أمام دعوة الأمم المتحدة لانعقاد المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربان (جنوب أفريقيا) فيما بين ٢٨ أغسطس و٧ سبتمبر ٢٠٠١ حيث تكثفت الأنشطة العربية لإثارة مسألة مساواة الصهيونية بالعنصرية ومن أبرز تلك الأنشطة دعوة مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لانعقاد المؤتمر العربي الإقليمي لمكافحة العنصرية في إطار التحضير للمؤتمر العالمي، حيث شارك في المؤتمر الذي عقد في القاهرة ٢٢ يوليو الماضي ممثلو ٦٥ منظمة غير حكومية عربية ودولية وأفريقية وآسيوية، وأصدر المؤتمر إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية انسجاما مع المرجعية العالمية لحقوق الإنسان والمؤتمرات الدولية الثالثة لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي والتي نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في الدار البيضاء (١٩٩٩) والقاهرة (٢٠٠٠) والرباط (٢٠٠١) والجهود التحضيرية الدولية والإقليمية ووثائق الاجتماعات التحضيرية السابقة، وبخاصة إعلان عمان الصادرعن المنظمات العربية في آسيا في فبراير الماضي.

جاء إعلان القاهرة متضمنا ثلاثة أقسام رئيسية أولها تحت عنوان مصادر العنصرية وأسبابها ومظاهرها وثانيها خاص بالعالم العربي وقضايا العنصرية والتمييز العنصري أما ثالثها فيتناول العنصرية الإسرائيلية وحقوق الإنسان الفلسطيني.

خطاب عربي

ومن الأهمية أن يكون القسمان الأول والثالث من إعلان القاهرة منطلقا لخطاب عربي يجري صياغته لتقديمه إلى المؤتمر العالمي ضد العنصرية حاملا دعوة العرب لإحياء قرار مساواة الصهيونية بالعنصرية.

لقد تناول القسم الأول من إعلان القاهرة العديد من المصادر الأساسية للعنصرية والتمييز العنصري مثل الاستعمار والفقر والسياسات الاقتصادية الجديدة في ظل هيمنة نظام القطب الواحد، حيث الفيتو للدول الخمس الكبرى، موروثات الثقافات التي تشجع على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب.. الخ.

ويبدو ضروريا أهمية إعداد خطاب عربي موحد في المؤتمر، يحدد معنى ومفهوم العنصرية حتى نقطع الطريق على دعاة العنصرية وحمايتها وما أكثرهم والذين يندثرون تحت عباءات عديدة ومتنوعة، وفي الوقت نفسه لابد أن يتضمن الخطاب العربي موقف الفكر العربي الرافض للعنصرية والمؤازر لحقوق الإنسان على مر العصور، حتى نقطع الطريق على المزاعم التي يروج لها البعض في كواليس المؤتمر ضد الإنسان العربي وهويته وفكره وتاريخه.

ولقد أكد إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية (٢٢ يونيو ٢٠٠١) أهمية دعوة المفكرين والكتاب والفقهاء في العالم العربي، إلى العمل على بحث وتأصيل جذور حقوق الإنسان في الثقافة العربية- الإسلامية، والاجتهاد لإبراز مساهمة الحضارة الإ سلامية في إرساء قيم حقوق الإنسان من أجل تعزيز التفاعل الحضاري والتواصل الثقافي للحضارات والثقافات المختلفة، على أساس المشترك الإنساني والتعايش والحوار.

فضح الممارسات الإسرائيلية

يعني هذا أن الخطاب العربي الموحد أمام المؤتمر العالمي ضد العنصرية. لابد أن يؤصل الموقف العربي الثابت ضد النظم والسياسات العنصرية إلى جانب إبراز الوجه العنصري القبيح لإسرائيل، والتي سجل إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية عددا من النقاط المهمة بشأنها، تفضح الممارسات الإسرائيلية السابقة والحالية ويمكن عرضها فيما يلي:

من منطلق حقوق الإنسان؛ فإن شعوبنا تستشعر ظلما كبيرا من أن المبادئ والأهداف التي قامت عليها الأمم المتحدة، لتعزيز حقوق الإنسان، وإرساء دعائم المساواة بين الأمم والأفراد، ومحاربة العنصرية والتمييز، لا يتم الاسترشاد بها على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بدولة إسرائيل، وجرائم التطهير العرقي التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني. فعلى مدى ٥٣ عاما من إنشائها عجز المجتمع الدولي عن مساءلة إسرائيل على جرائمها، وعلى مدى ٣٤ عاما عجز المجتمع الدولي عن إلزامها بقراراته التي توجب عليها الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاحتلال الأجنبي، وما اقترفه من جرائم إبادة للشعوب والسكان الأصليين، بما أضفاه من طابع مؤسسي على التمييز العنصري، مثلما حدث في الاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا الذي دام قرنين ونيفاً من الزمان. وفي مسلك الاستعمار الاستيطاني الإحلالي الإسرائيلي. كما ينعكس أيضا في تفاقم مشكلات اللاجئين والمهجرين والعمالة المهاجرة، ليصبح بذلك العمال المهاجرون وخاصة المهاجرات ضحايا أنساق اقتصادية واجتماعية طاردة، والدخول في أنساق اجتماعية وثقافية معادية لهم، على أساس من العنصرية والتمييز العنصري

موجز مكثف لأربعة مقالات للكاتب الصحفي د. أحمد يوسف القرعي نشرت في الأهرام بتواريخ ٢، ٩، ١٦، ٢٣ أغسطس ٢٠٠١.

وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وانطلاقا من تعريف إسرائيل لذاتها باعتبارها دولة لليهود، سنت العديد من القوانين العنصرية، وفي مقدمتها "قانون العودة" و"قانون الجنسية" اللذان أتاحا جلب اليهود من شتى بقاع الأرض ومنحهم الجنسية الإسرائيلية تلقائيا.

وفي الوقت نفسه ترفض إسرائيل بصورة مطلقة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، بما ينسجم مع قواعد القانون الدولي. وقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وبخاصة القرار رقم ١٩٤. إن ذلك أدى إلى التعامل مع الفلسطينيين الذين بقوا في وطنهم كأقليات دينية، ونفت إسرائيل عنهم الصفة القومية، وما يبنى على ذلك من حقوق جماعية.

أوراق ضغط

وأخيرا فقد سجل إعلان القاهرة لمناهضة العنصرية سبع نقاط أساسية لتعبئة الرأي العام العالمي بصفة عامة. وداخل المؤتمر.

ومن الأهمية رصد النقاط السبع التي تشكل في تصورنا أوراق ضغط جديدة على حكومة إسرائيل:

١- إن المجتمع الدولي مطالب بتحمل مسئولياته تجاه تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصري، الذي تكرسه دولة إسرائيل على النحو الذي تم بموجبه تصفية وصمة العار قبل الأخيرة في جنوب أفريقيا. وهو ما يستدعي اتخاذ إجراءات جادة لإجبار نظام الفصل العنصري في إسرائيل على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق فإن دول الاتحاد الأوروبي مطالبة باتخاذ خطوات فعالة بموجب المادة الثانية من اتفاقية الشراكة الأوروبية- الإسرائيلية التي تشترط احترام إسرائيل لحقوق الإنسان.

٢- التضامن المطلق مع الشعب الفلسطيني وانتفاضته الباسلة في مواجهة ممارسات القهر العنصري وانتهاكات حقوق الإنسان التي تمارسها دولة الاحتلال الاستيطاني العنصري. والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في استخدام كل أشكال النضال من أجل إنهاء الاحتلال وتصفية المستعمرات الاستيطانية.

إن بناء السلام العادل في المنطقة لن يقوم على منطق الإذعان والقبول الذليل بالأمر الواقع، بل ينبغي أن ينهض على احترام الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب العربي الفلسطيني.

ومن هذا المنطلق، فإن إخضاع أية اتفاقية للسلام للفحص من قبل الأمم المتحدة أمر ضروري، لضمان اتساقها مع معايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية. وبشكل خاص ينبغي أن تكفل أية اتفاقية للسلام في المنطقة:

- ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، فوق ترابه.
- الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وإزالة المستعمرات الاستيطانية المقامة داخلها.
- حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم الأصلية حسب القرار١٩٤ وقواعد الشرعية الدولية.

٣- أن إسرائيل تتحمل المسئولية الكاملة عن خلق قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر إجراءات الإبعاد والتطهير العرقي والمذابح العنصرية والقوانين العنصرية.

٤- دعوة الحكومات العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين إلى كفالة حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مع التأكيد على أن كفالة هذه الحقوق لا يعني قبول مبدأ التوطين المرفوض عربيا أو فلسطينيا أو التخلي عن حق العودة، بل ينبغي النظر إلى أن ضمان تمتع اللاجئين بحقوق المواطنة كاملة يعزز مقاومتهم للمخططات الرامية لتقويض حقهم في العودة.

٥- دعوة وكالات التنمية الدولية والإقليمية والدول المانحة إلى تقديم الدعم المادي للدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين من أجل الوفاء بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.

٦- دعوة مجلس الأمن للاستجابة للمطلب المشروع للشعب الفلسطيني المتمثل في توفير الحماية الدولية له، في مواجهة حرب الإبادة والتجويع والانتهاكات الجسيمة التي تمارسها قوات الاحتلال والمستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين منذ بدء الانتفاضة، ومد نطاق الحماية الدولية للأقلية العربية داخل إسرائيل، ودعوته لتشكيل محكمة جنائية دولية لمحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين وإلى حين ذلك فإن الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة مدعوة بموجب أحكام المادة ١٤٦ من الاتفاقية بملاحقة المتهمين بارتكاب مخالفات جسيمة للاتفاقية.

٧- دعوة مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ للانعقاد على وجه السرعة من أجل اتخاذ إجراءات عملية لضمان انصياع إسرائيل لالتزاماتها بموجب الاتفاقية.

ويبدو واضحا من عرض النقاط السبع إلى أي حد تعتمد على مقررات الشرعية الدولية وكيفية توظيفها لكشف الوجه القبيح لحكومة إسرائيل الشارونية من ناحية. وتعبئة الرأي العام العالمي لفرض حصار عليها.

تحرك ديبلوماسي وإعلامي

كما يبدو واضحا من عرض النقاط السبع إلى أي حد يمكن للتحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي. في ضوء نتائج اجتماعي وزراء الخارجية والإعلام العرب. أن يركز على التحرك المكثف داخل مجلس الأمن، حيث يتوافر لدى الطرف العربي والفلسطيني الكثير من القرارات الدولية التي مازالت حبرا على ورق ويمكن لنا توظيف تلك القرارات بأساليب وطرق عديدة نذكر منها على سبيل المثال:

١- وضع آلية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٠٧٣ لعام ١٩٩٦ سواء بشأن الوقف الفوري والتراجع عن جميع الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بشان انتهاك حرمة الأماكن المقدسة (مثل حفر نفق القدس، انتهاك شارون حرمة الحرم، إقامة حجر أساسي رمزي للهيكل بمعرفة جماعة أمناء الهيكل.. الخ) أو بشأن تأمين وحماية المدنيين الفلسطينيين بالمدينة.

٢- مطالبة مجلس الأمن بإحياء اللجنة الدولية للإشراف والرقابة لمنع الاستيطان في القدس والأراضي الفلسطينية والعربية طبقا للقرار ٤٤٦.

٣- اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام مجلس الأمن بمتابعة ما ورد في البيان الرئاسي الذي أصدره المجلس بتاريخ ١٣ يوليو ١٩٩٧ والذي يطالب إسرائيل بالتراجع عن قرار توسيع بلدية القدس. ودعوة إسرائيل إلى تنفيذ التزاماتها القانونية بدقة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ فيما يتعلق بحماية المدنيين أوقات الحرب، والتي تحظر بناء أي مستعمرات في الأراضي المحتلة.

إن المسئولية القومية تتطلب صياغة خطاب عربي موحد أمام المؤتمر العالمي ويتعزز هذا الخطاب بالتحرك الدبلوماسي والإعلامي العربي المنسق داخل المحافل الدولية لتعبئة رأي عام عالمي مناصر لقضيتنا ومواجهة للمخطط الإسرائيلي الذي استطاع في المرحلة الأخيرة أن يخدع الرأي العام العالمي بمزاعمه وادعاءاته وفي وقت كانت تمارس فيه آلة الحرب الشارونية أفظع عمليات القتل والتعذيب والحصار ضد الإنسان الفلسطيني.

أخفقت الحكومات.. وتحرك ضمير العالم في دربان

بغض النظر عن محتوى البيان الرسمي الذي صدر عن الوفود الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية الذي عقدته الأمم المتحدة في مدينة دربان، هذا البيان الذي لم يلب حتى المطالب الدنيا للمجموعات العربية والإسلامية والأفريقية، على المستوى الرسمي، والتي تعرضت لضغوطات عنيفة، سواء قبل بدء أعمال المؤتمر من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي جاهدت من أجل عدم إدراج أي بند يتعلق بالعنصرية الصهيونية، أو حتى بالممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وامتدت هذه الضغوط خلال المؤتمر من خلال انسحاب الوفد الأمريكي ومن بعده الوفد الإسرائيلي، وتوكيل المجموعة الأوروبية لممارسة الضغوط على المجموعات الأخرى نيابة عن الولايات المتحدة، والذي ترجم بالتهديد الذي أطلقته فرنسا باسم المجموعة الأوروبية للانسحاب من المؤتمر إذا ما استمرت المجموعات الأخرى على موقفها، وما نتج عن هذه الضغوطات الهائلة من تخفيض كبير لسقف مطالب المجموعات المختلفة، وخاصة في البند المتعلق باعتبار الصهيونية حركة عنصرية، أو بالبند المتعلق بتعويض ضحايا الرق، إلا أن تجربة المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية لابد من دراستها لاستخلاص النتائج والعبر، وبالتالي الاستفادة منها في كيفية إدارة الصراع مع دول الشمال.

عزلة أمريكية

لقد سبق عقد المؤتمر جهود تحضيرية هائلة، مارست خلالها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لغة التهديد بمقاطعته إذا تم إدراج أي بند يتعلق بربط الحركة الصهيونية بالعنصرية، مع العلم أنه سبق وأن دمغها المجتمع الدولي بهذا النعت من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ لسنة ١٩٧٥، ثم أسقطته الجمعية العامة لاعتبارات سياسية استجدت في المنطقة والعالم بعد مؤتمر مدريد، أو حتى إدراج موضوع الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة على جدول أعمال المؤتمر. ورغم سطوة وجبروت الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن تهديداتها كادت أن ترتد إليها، وهذا ما حدث عندما أعلنت انسحابها من المؤتمر، وظهرت أنها تقف وحكومة إسرائيل في جهة، ودول العالم بأسره في جهة أخرى. ولولا قيام

خضر شقيرات

عضو سكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية المسئولة عن تنسيق المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية ومدير جمعية القانون بالقدس

أطراف بممارسة دورها الضاغط في غيابها داخل أروقة المؤتمر، وما نتج عن ذلك من تحقيق المطالب الإسرائيلية والأمريكية، لظلت الولايات المتحدة في عزلة عالمية على هذا الصعيد.

وإذا كانت الضغوط الأمريكية خلال المؤتمر قد نجحت في دفع دول الاتحاد الأوربي لتبني موقف الحكومة الأمريكية في غيابها، إلا أن هذه الضغوط التي مورست قبل انعقاد المؤتمر أثمرت، من خلال الموقف الذي اتخذته المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، السيدة ماري روبنسون، التي كانت إحدى ضحايا الممارسات العنصرية الإسرائيلية عندما زارت الأراضي المحتلة على رأس لجنة تقصي الحقائق في مطلع هذا العام، وذلك عندما أطلق المستوطنون النار على موكبها في الجزء المحتل من مدينة الخليل وأصابوا إحدى سيارتها، وتمثل موقفها في تأييد الموقف الأمريكي الرافض إدراج بند الصهيونية على جدول أعمال المؤتمر، مستندة في ذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أسقط هذا النعت عنها.

إخفاق الحكومات

من دون أدنى شك أن الأعمال التحضيرية السابقة على عقد المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، وكذلك ما دار داخل أروقته في ديربان، قد كشف بشكل جلي عن العجز الرسمي العربي في التأثير على مواقف الدول الفاعلة في العالم. وقد تجسد ذلك في التراجع الكبير في سقف المطالب التي طرحتها هذه المجموعة مع المجموعات المساندة لها، الإسلامية والأفريقية، الذي ترجم في البيان الختامي للمؤتمر، وتجلى في إخفاق الحكومات العربية ليس فقط في التوصل إلى أي صيغة بربط الحركة الصهيونية بالعنصرية، بل حتى بإدانة الممارسات العنصرية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

ورغم إخفاق الحكومات العربية في المؤتمر، إلا أن هناك بعض المكتسبات التي جنتها القضية الفلسطينية، وخاصة على صعيد فضح الجرائم التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني. لقد تحول المؤتمر نفسه إلى محاكمة للسياسات العنصرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وفي داخل إسرائيل نفسها من خلال التعرض للسياسات التمييزية التي تطبقها على الأقلية الفلسطينية.

من مختلف الجنسيات تضامنوا مع الشعب الفلسطيني في دربان

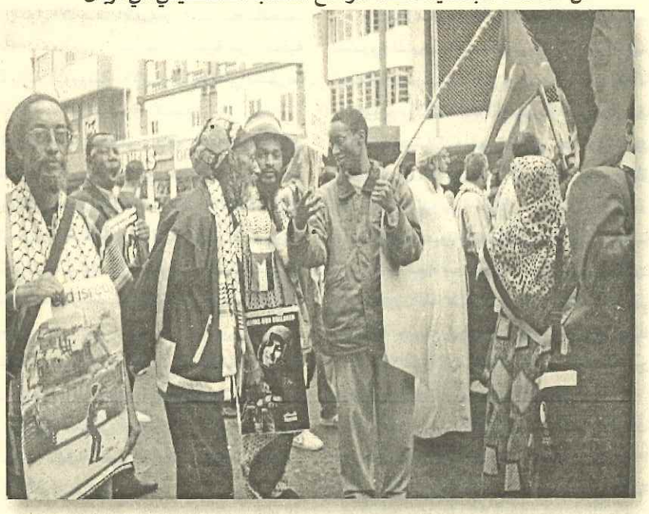

استجابة كاملة

ورغم كل ما جرى على الصعيد الرسمي للمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية ، إلا أن المؤتمر لم يكن ذا وجه واحد، بل كان له وجه آخر، ومن وجهة نظري أن هذا الوجه لا يقل أهمية عن الوجه الرسمي، إن لم يكن أكثر أهمية منه، وأعظم شأنا، ألا وهو المؤتمر الموازي الذي عقدته المنظمات الأهلية قبل انعقاد المؤتمر الرسمي، وصدر عنه بيان كان من أهم البيانات التي تصدر عن تجمع أهلي دولي بهذا الحجم، نظرا لما حمله من مواقف ومضامين تستجيب للمطالب الفلسطينية الكاملة، إضافة إلى إدراج موضوع الأقلية العربية في إسرائيل كأقلية قومية تمارس ضدها ممارسات عنصرية من قبل الدولة. ولم يكن البيان الختامي لمؤتمر المنظمات الأهلية الذي شاركت فيه حوالي خمسة آلاف منظمة من منظمات المجتمع المدني، ومثلت كافة دول العالم المنجز الوحيد لهذا التجمع الأهلي الدولي الضخم، بل كانت هناك منجزات أخرى من أهمها تشكيل قوة ضاغطة في الشارع على المؤتمر الرسمي، وتسيير مظاهرات مؤيدة للقضية الوطنية الفلسطينية شارك في واحدة منها ما يزيد عن ستين ألف متظاهر، وعقد مؤتمرات صحفية، ولقاءات مع وفود رسمية بهدف كسب تأييدها، وإقامة المعارض التي تعكس معاناة الضحايا في العالم، وكذلك مطالبهم.

إن هذا التجمع الأهلي الضخم في عدده، والبيان الذي صدر عنه، والنشاطات التي قام بها ممثلا لصوت الضحايا، والحضور البارز للقضية الفلسطينية فيه، ما كان له أن يتم، وما كان له أن ينجح حيث أخفق الموقف الرسمي العربي، لولا الجهود التي بذلتها المنظمات الأهلية العربية قبل انعقاد المؤتمر الموازي، والعمل على تجنيد الرأي العام العالمي، وحشد التأييد الأهلي والدولي.

ركائز أساسية

وعند الحديث عن دور المنظمات الأهلية العربية، وخاصة منظمات حقوق الإنسان، فقد لعبت منظمات حقوق الإنسان العربية دورا هاما في الإعداد لمؤتمر المنظمات الأهلية من خلال تشكيل سكرتارية لها، كانت من ركائزها الأساسية: الجمعية الفلسطينية لحماية حقوق الإنسان والبيئة (القانون) -ومقرها الرئيسي القدس، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان- ومقره الرئيسي غزة، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومقره الرئيسي القاهرة. لقد عملت هذه المنظمات على مدار عام كامل قبل انعقاد المؤتمرين الرسمي والموازي على تجنيد الرأي العام، وحشد التأييد الدولي لمناصرة القضايا العربية، واستطاعت تحقيق ما فشلت في تحقيقه الحكومات العربية. ولو عدنا إلى ما ذكرناه آنفا عن تأييد المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة للموقف الأمريكي فيما يتعلق بعدم إدراج موضوع العنصرية الصهيونية على جدول الأعمال، فقد عقدت سكرتارية منظمات حقوق الإنسان اجتماعات مع المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، السيدة ماري روبنسون، في مقر اللجنة، في جنيف، بعد اتهامها لها بأنها تحولت إلى صوت للحكومة الأمريكية التي لم تستطع الحفاظ على مقعدها في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وأجبرتها بالتالي على تعديل موقفها بالقول أن تأييدها للموقف الأمريكي لم يكن نابعا فقط من استنادها لقرار صادر عن هيئة الأمم المتحدة يقضي بإسقاط صفة العنصرية عن الصهيونية، وإنما جاء نابعا من حرصها على إدراج ما يعاني منه الشعب الفلسطيني من ممارسات إسرائيلية في هذا الأوان.

آليات جديدة

إن تجربة المنظمات غير الحكومية العربية، بشكل عام، والفلسطينية منها بشكل خاص، في التحضير للمؤتمر الموازي، ومحاولات التأثير على المؤتمر الرسمي يجب أن تدرس بعناية فائقة، لعلنا نستفيد منها، فالحوار مع المجموعات الأخرى، وخاصة في دول الشمال، يبدو أنه لا يكفي، بل يجب العمل داخل مؤسسات هذه المجموعات الدولية، وهذا ما حدث في تجربة المؤتمر الدولي لمناهضة العنصرية، إذ أن حشد التأييد على مستوى خمسة آلاف منظمة أهلية على مستوى العالم لم يكن بالأمر السهل، لا من حيث حشد هذا العدد من المنظمات، ولا من حيث التأثير في أعمالها، وتجنيدها في خدمة قضايانا.

لقد خاضت منظمات حقوق الإنسان العربية المشاركة في المؤتمر، تجربة تنظيمية فريدة في تجديد وسائل العمل العربي التقليدية. عندما شكلت سكرتارية لها لمتابعة التحضيرات للمؤتمر المذكور أولا بأول، وتنسيق الجهد العربي فيه، ومقاومة كافة المحاولات الرامية لعدم إدراج الصهيونية كحركة عنصرية في المؤتمر، ولعدم مناقشة الممارسات العنصرية الإسرائيلية، سواء ضد الأقلية العربية في إسرائيل، أو ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. لقد أتاح هذا التشكيل للمنظمات غير الحكومية العربية لأول مرة أن توحد خطابها، وأن تنسق تحركاتها بتوزيع العمل والجهد بينها، وأن تعقد التحالفات وتعززها، وأن تصبح في النهاية كتلة يحسب حسابها. وعندما صرحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بأنها ضد إدراج دمغ الصهيونية بالعنصرية في المؤتمر، كانت السكرتارية العربية هي الصوت العربي الوحيد الذي أدان علنا وبقوة هذه التصريحات، وطالبها في بيان حازم بالتراجع عن تصريحاتها، وعدم الانصياع للتهديدات والضغوط الأمريكية.

لقد تجسد نجاح المنظمات العربية لحقوق الإنسان بصورة حاسمة، في الإعلان الذي صدر عن المؤتمر الموازي، للمؤتمر العالمي ضد العنصرية في جنوب أفريقيا، والذي تضمن مجموعة المطالب العربية بالتحقيق في الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني ومحاكمة مرتكبيها، وإلزام إسرائيل بتطبيق القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة. وإعلان أن إسرائيل هي نظام فصل عنصري ودولة عنصرية ينبغي أن يعاقبها المجتمع الدولي على النحو الذي عاقب به النظام السابق في جنوب أفريقيا، إلى أن تلحق به إسرائيل. وفيما يتعلق بالأقلية الفلسطينية التي تعيش في إسرائيل فقد أدرجت كقضية لأول مرة في منتديات دولية كأقلية تعاني من سياسة تمييز عنصري.

المؤكد أنه من الأهمية بمكان متابعة نتائج مؤتمر ديربان، والبيان الذي صدر عنه، والتجربة التي أحاطت به. تلك التجربة التي تؤكد أن استدرار عطف العالم لم يعد مجديا اليوم، بل لابد من البحث عن خطاب جديد نخاطب به العالم، ونتلمس قضاياه ومشاكله وطموحاته، وندفع باتجاه تأييدها طالما أنها لا تتناقض مع قضايانا وطموحاتنا نحن.

من الضروري في هذا السياق، أن تستفيد المنظمات الأهلية العربية الأخرى المشاركة في المؤتمر من تجربة تجمع المنظمات العربية لحقوق الإنسان،وأن توجه هذه المجموعة جهودها من أجل كسب أكبر قدر من التضامن لصالح قضايا حقوق الإنسان والشعوب في العالم العربي.

الانتصار الحقيقي في دربان

راجي الصورانى

مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة وعضو سكرتارية تجمع المنظمات العربية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية.

على مدار أسبوع كان العالم يراقب بقلق بينما كانت الغرف الخلفية تعج بالدبلوماسيين المشاركين في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية في دربان بجنوب أفريقيا حتى ساعات متأخرة يتجادلون حول الكلمات فقط من أجل التوصل إلى تعبير شكلي آخر عن القلق إزاء "محنة الشعب الفلسطيني".

عوضا عن ذلك، كان ملتقى المنظمات الأهلية هو ما سمعت فيه أصوات ضحايا العنصرية في جميع أنحاء العالم بشكل واضح، ولم تحظ أية قضية أخرى بمثل ذلك الإجماع الذي حظيت به قضية فلسطين.

لقد كان التأييد الكبير للقضية الفلسطينية بمثابة المفاجأة حتى بالنسبة للمنظمات الأهلية الفلسطينية والعربية التي عملت جاهدة في التحضير للمؤتمر، فقد أيدت كل المنظمات الأهلية المشاركة في الملتقى تقريبا إعلانا أدان "نظام الفصل العنصري الأبارتيد الإسرائيلي باعتباره جريمة ضد الإنسانية.. يتميز بالفصل، والعزل، والطرد والقيود على الأراضي والتجريد من الحقوق القومية، ونظام البانتوستانات، والأعمال اللا إنسانية". وعلاوة على ذلك، باءت الجهود الرامية إلى مساواة أي انتقاد لإسرائيل باللاسامية- كالمجادلة بأن معارضة العنصرية هى بمثابة عنصرية ضد البيض بالفشل الذريع.

ولم يتوقف برنامج عمل المنظمات الأهلية عند حد مناشدة الحكومات بتطبيق قرارات الأمم المتحدة التي أهملت لفترة طويلة وإنفاذ القانون الدولي الذي انتهك كثيرا، بل إنه دعا المجتمع المدني العالمي أيضا إلى التحرك وإطلاق حملة عالمية ضد الاحتلال اعتمادا على حركة مناهضة العنصرية. ويتم القيام بخطوات في هذا الاتجاه اعتمادا على التحالفات التي تشكلت في دربان.

ومن قبيل السخرية أن جزءا من الفضل في ذلك يعود إلى إسرائيل، فالتغطية الإعلامية المتواصلة للأوضاع في فلسطين، والتي حركتها بشكل رئيسي اعتداءات شارون المتواصلة، أثارت انتباه منظمات المجتمع المدني ومنحت القضية الاهتمام الذي تستحقه كما دفع التهديد الأمريكي-الإسرائيلي بالمقاطعة أو الانسحاب، القضية إلى رأس جدول الأعمال، مثيرا معارضة إطار كامل من الجماعات التي تعمل على قضايا متعددة.

ولكن النجاحات التي تحققت في دربان أكثر من ٣٥٠٠ من منظمات المجتمع المدني ويناقش عددا كبيرا من القضايا، هو في حد ذاته تعبير عن أصوات الضحايا، حتى لو أن السيدة روبنسون قد استسلمت للضغوطات من جانب إسرائيل وأمريكا وحلفائهما لصم الآذان أمام تلك الأصوات.

إن الحقيقة التي حاولت بعض الحكومات طمسها في دربان هى أنه في كل جيل تطفو إلى السطح قضية واحدة تثير الرأي العام العالمي ضد الممارسة المتغطرسة والوحشية للقوة. في الستينيات كانت فيتنام، وفي الثمانينيات كان نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا. لقد كانت رسالة ملتقى المنظمات الأهلية في دربان واضحة: في وقتنا الحالي، النضال هو من أجل فلسطين.

وهذا يشير إلى مقوم أساسي آخر أسهم في النجاح في ملتقى المنظمات الأهلية وهو المكان، فعقد المؤتمر في جنوب أفريقيا الديمقراطية مهّد لنقاشات بإحساس من الضرورة والأمل وهو على الأرجح ما كان غائبا عن العواصم المفعمة بالنشاط أو الأماكن الجذابة في أوروبا. وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات الممتدة بين النشطاء الجنوب أفريقيين والفلسطينيين مكنت من التعبير بقوة هائلة على التضامن مع الشعب الفلسطيني

كانت أيضا نتيجة للوعي المتزايد بأن ضحايا العنصرية في كل مكان لكي يكونوا فعالين، يجب عليهم أن ينهضوا ويصرخوا معا في وجه الظلم. ولم يتجل ذلك فقط في الإدانة شبه العالمية لجرائم إسرائيل، بل أيضا في المشاركة الفعالة للمنظمات الفلسطينية والعربية في الملتقى في دعم قضية الداليت (المنبوذين) في الهند والمساعي الرامية إلى التعويض عن تجارة الرق عبر الأطلسي.

وقد استغلّ النشطاء الفلسطينيون والعرب هذا الإحساس بالتضامن خلال الاستعدادات للمؤتمر، ففي شهر يوليو، استقبلوا ائتلافا للمنظمات غير الحكومية الجنوب أفريقية قام بزيارة للأراضي المحتلة، حيث أوضح الزوار بأن الحرب ضد المدنيين هناك تتجاوز أي شئ رأوه في نضالهم ضد العنصرية. على مدار العام، واصلت المنظمات الأهلية الفلسطينية والعديد من المنظمات الأهلية الدولية نقل الحقيقة عن الأوضاع في الأراضي المحتلة، على النقيض تماما من مؤامرة الصمت عند حكومات أوروبا والدعم العسكري والسياسي الأمريكي اللاأخلاقي لإسرائيل.

بالنظر إلى هذا النجاح، هنالك أمر يجب أن يكون واضحا وهو أنه على الرغم من نعت حكوماتهم لهم بأنهم عملاء للغرب أو مثاليون لا يمكن مسهم، إلا أن المنظمات الأهلية الفلسطينية والعربية قد فرضت نفسها في دربان كقوة يحسب لها حساب، حيث لم تكن فقط أكثر فعالية بكثير من منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية في تأمين إدانة مطلقة لجرائم إسرائيل، بل أنها أثارت بقوة قضايا تقرير المصير في العالم العربي من جنوب السودان إلى قمع الأكراد.

في ضوء ما تقدم، فإن تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ماري روبنسون برفض إعلان المنظمات الأهلية لم يكن فقط مثارا لإحباط عميق، بل إنه تخطى حدود دورها كميسر للمؤتمر. مع ذلك، تبقى أهمية البيان دون مس. فالبيان الذي أقرته

العلم الفلسطيني في سماء دربان

نشر هذا المقال بالإنجليزية في الأهرام ويكلي في ١٣ / ٩ / ٢٠٠١

نهاد أبو القمصان في المسيرة العالمية وعن يسارها حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان وعن يمينها إدريس اليازمي الأمين العام للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

العالم يغني ويهتف ويصلي.. من أجل فلسطين

نهاد أبو القمصان

مديرة المركز المصري لحقوق المرأة

منذ حوالي سنة اتصلت بي صديقة لتنظيم مسيرة أمام جامعة الدول العربية من أجل فلسطين، وسرنا نتصل بكل من نعرفه لنلملم شملنا، وتجمعنا أمام مقر جامعة الدول العربية. لم يكن يزيد عددنا عن مائة سيدة، ومع ذلك التف حولنا أربعة أضعاف هذا العدد من رجال الأمن وبالطبع لم يتحرك الجمع القليل المشارك في المسيرة، وقمنا بتسليم رسالة للأمين العام لجامعة الدول العربية، ومضينا سعداء بحدود ما أنجزناه.

وفي دربان علمت من السكرتارية العربية لتجمع المنظمات العربية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية التي تشكلت من خلال مؤتمر القاهرة التحضيري الذي دعا إليه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أننا سننظم مسيرة في بداية اليوم الأول للمؤتمر الرسمي. وبدأت أتصل بأصدقائي المشاركين من دول العالم للتضامن معنا في المسيرة.

وفي الصباح الباكر تجمعنا ببهو الفندق وقمنا بتوزيع الشال الفلسطيني والملابس القطنية التي طبع عليها شعارات وصور لفلسطين ونضال شعبها، وحمل كل منا ما يستطيع من مطبوعات لتوزيعها على المشاركين. وتوجهنا إلى مقر ملتقى المنظمات غير الحكومية وقابلت أسرة يصل عدد أفرادها إلى أكثر من عشرين فردا شباباً وأطفالا في الشهور الأولى من أعمارهم وصبياناً وصبايا ونساء ورجالا، جاءوا جميعا من "كيب تاون" مرتدين العلم الفلسطيني، وعندما سألت عن المسافة التي قطعوها أخبروني أنها استغرقت ٢٤ ساعة سيرا بالسيارة دون انقطاع.. عندها شعرت بالضآلة الشديدة، فقد حسبتنا نناضل عندما طرنا من القاهرة إلى دربان في رحلة استغرقت ١٦ ساعة، قيل لي إن المسيرة سيشارك فيها أربعون ألفاً بالتنسيق مع اتحاد العمال والنقابات والجمعيات الأهلية بجنوب أفريقيا، ولم أشعر بشئ لسماع الرقم لأني في الحقيقة لم أستوعب ما معنى أربعين ألف. ومن أين جاءوا؟.

وبقيت مع عدد من الزملاء الفلسطينيين وبعض الممثلين لتحالف المنظمات غير الحكومية لجنوب أفريقيا لحشد ما نستطيع من المشاركين في المؤتمر، وقمنا بتوزيع ما معنا من الشال الفلسطيني والملابس القطنية ليتم ارتداؤ ها في المسيرة. وقد استطعنا بالفعل حشد أعداد كبيرة وبعد انطلاق الحافلات الأولى التي أقلت السكرتارية العربية ومعظم الوفد العربي، أحضر الصهاينة سيارة كبيرة مليئة بملابس قطنية وهدايا لتوزيعها على المشاركين في محاولة لإفساد المسيرة حتى يتخلى المشاركون عنا ويتركوا الحافلات أو يحدث الخلط والتشويش على المسيرة التضامنية مع الشعب الفلسطيني عندما يشارك فيها البعض مرتديا ملابس قطنية مرسوم عليها نجمة داود.

عندها تدخلنا لمنع هذه المناورة التي كادت أن تعصف بالمسيرة. بدأ الأمر بمشادة كلامية كادت أن تنتهي بكارثة لولا تدخل السيدة مارشا رئيس اتحاد المنظمات غير الحكومية بجنوب أفريقيا حيث قامت باستدعاء الشرطة وأنهت المشكلة في ظل تعاطف أمني واضح.

في آخر حافلة وجدت نفسي مع شباب جنوب أفريقيا يملأون الدنيا غناء وشعارات، فقلت لهم رفقا بأنفسكم فأمامنا الكثير فأجابوا "أنك لا تعرفين طاقتنا". لدينا طاقة لا تنتهي من أجل فلسطين.

عندما لمست أقدامي الأرض وقعت عيني على عجلتين كبيرتين فوقهما مقعد يحتضن سيدة أوروبية مسنة بجوارها شاب أوروبي أيضا.. فجأة أخرج من حقيبته قميص قطن مطبوع عليه صورة الشهيد محمد الدرة. هذه السيدة المقعدة وهذا الشاب برفقتها جاءوا من ألمانيا للتنديد بالعنصرية الصهيونية.

سرت بجوارهما وفي نهاية مطلع وعر وإذا بطوفان من البشر يتحرك. إنه طوفان الأربعين ألف مشاركة ومشارك. عندها فقط علمت ماذا تعني كلمة مسيرة. وماذا يعني توصيل الرأي.

وقفت على جانب الطريق لأشاهد المسيرة. كنت أخشى أن أغمض عيني فيفوتها أحد المشاهد في لحظات مهيبة تعلمت منها دروساً أبسطها وأعقدها احترام الآخر.

ترجمة حقيقية لنضال سمعت عنه كثيرا وقابلته قليلا. توقعت أن أرى أعضاء السكرتارية العربية التي نسقت مع مؤسسات المجتمع المدني بجنوب أفريقيا لتنظيم هذه المسيرة متصدري الصفوف رافعين شعاراتهم فقط غير سامحين لأحد بأن "يركب المسيرة" كما اعتدنا في الكثير من المناسبات! ولكني وجدتهم غير مهتمين بمن في المقدمة، بقدر حرصهم على نجاح العمل وكان طوفان البشر بلا آخر. واتسعت ◀

المسيرة لكل الشعارات. لكل الآراء. لكل الاختلافات لكل الديانات، لكل اللغات والأجناس.

الأرض لأصحابها.. المسكن لمن ليس له مأوى.. الطعام للجميع.. اليهودية بريئة من إسرائيل والصهيونية.. بالروح وبالدم نفديكي يا فلسطين.. إسرائيل أبارتهيد.. الحرية لفلسطين.. لنضع نهاية للعنصرية.. تعيش فلسطين حرة.. تعيش الانتفاضة.. شارون مجرم حرب.

لم تكن هناك قوات أمن تطوق المسيرة أو تمنع المارة من المشاركة فيها، ولا توقع لعنف ولا غازات مسيلة للدموع!.. مسيرة سلمية يشعر فيها الناس بالأمان فشاركوا بأطفالهم. الآلاف من البشر يتحركون في كتل بشرية، كل كتلة تضم بضعة آلاف من النساء والرجال والأطفال، كل كتلة متلاحمة تسير بخطى منتظمة تحمل شعارات عالية تتلوها كتلة، تسير وتتوقف التي خلفها حتى تسمح للسيارات بالمرور ثم تلحقها باقي المسيرة.

تسير الحياة وسط دربان دون توقف أو قلق.. تحلق طائرة مروحية لتؤمننا لا لترعبنا.

في البداية كنت قلقة وتذكرت معاناة الغازات المسيلة للدموع عندما مزقت عيني وصدري في الجامعة وفي نقابة المحامين. كنت أنظر للأطفال الآمنين من يسير على قدميه ومن يجلس على كتف أبيه ومن ينام على صدر أمه ومن يسترخي في سيارته الصغيرة ذات الأربع عجلات. شعرت بقلق شديد ماذا لو منعتنا السلطات أو أحرقت أنفاسنا بالقنابل المسيلة للدموع. أنا لم أتحملها في نقابة المحامين وكدت أن أفقد الوعي. هل سيموت كل هؤلاء الأطفال؟.

ماذا لو حدث كالمعتاد غباء أمني وهرول الناس، كم سيكون عدد الموتى تحت الأقدام؟

لم أسلم عقلي كثيرا لمثل هذه الهواجس، ولكن لم أكن مطمئنة، وبعد وقت قصير بدأت أشعر بارتياح وحسرة في آن. ارتياح من عدم وجود أية مظاهر للحشود والتحرشات الأمنية.. يا للعجب. لم تنهار دربان ولم ينقلب نظام الحكم ولم تتغير الدنيا، استطاعت دربان أن تحافظ على نفسها، دون تجييش ترسانات أمنية تأكل تكاليفها الأخضر واليابس وتقضي على اقتصاد البلاد والعباد، وأما الحسرة فلأننا لا نجرؤ حتى على الحلم بمثل هذه المسيرة التي خرجت تساند فلسطين في دربان ولم تشهد مثلها عاصمة عربية.

عندها شعرت بقتامة زي الأمن المركزي الأسود وقبحه الذي حولنا لموقعين حركيا لا نستطيع حتى على التعبير عن أنفسنا ومعوقين فكريا لا نستطيع حتى الحلم بمثل هذه المسيرة على أرض عربية.

في دربان: هل تآمرت المنظمات العربية على القضية الفلسطينية؟!

عصام الدين محمد حسن

أداء المنظمات العربية لحقوق الإنسان في دربان وانتصارها المدوي، وما كشفت عنه يوميات مؤتمر دربان لمكافحة العنصرية من تضامن هائل من مختلف المنظمات غير الحكومية في شتى أنحاء الأرض مع حقوق الشعب الفلسطيني، دفع العديد من الكتاب والصحفيين للتأكيد على ضرورة رفع القيود عن عمل المنظمات الحقوقية في العالم العربي وضرورة التنسيق فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الأقل في القضايا ذات الطابع القومي، بل ودعا بعض الكتاب أقسام النخبة السياسية التي تورطت في التشهير بمنظمات حقوق الإنسان إلى الاعتذار المعلن عن مثل هذه الممارسات، ولفت العديد من الكتاب أيضا النظر إلى آفاق العمل الرحب على المستوى الدولي من خلال تعزيز التحالفات مع المنظمات العالمية التي برهنت على انحيازها لحقوق الشعوب.

ومع ذلك فإن بعض الكتاب وبخاصة ممن لديهم تحفظات فكرية على مبادئ وقيم حقوق الإنسان وممن مازالوا ينطلقون في التعامل مع الغرب باعتباره كتلة واحدة تمثل الشر، وتثير حفيظتهم أفكار التواصل والتفاعل بين الحركة العربية والحركة العالمية لحقوق الإنسان، واعتماد المنظمات العربية في تمويلها على مؤسسات غربية أو أمريكية باعتبار ذلك كله لا يخدم سوى الأجندة والمصالح الغربية والأمريكية، فإن ما حدث في دربان كان لابد أن يروه بعين أخرى.

وفي هذا السياق يبرز ما كتبه الكاتب المعروف فهمي هويدي في صحيفة الشرق الأوسط في ١٠/ ٩/ ٢٠٠١ تحت عنوان "حين يتاح للشعوب أن ترفع صوتها" فهو يقر بأن ممثلي المنظمات الأهلية في العالم الثالث -والعالم العربي تحديدا- كانوا في مقدمة الذين أدانوا عنصرية إسرائيل في البيان الصادر عن المنظمات غير الحكومية، وهم بذلك وفق ما يقول فهمي هويدي قد وقفوا في المربع المعاكس تماما لسياسة الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية، وذلك على الرغم مما لاحظه هويدي من أن هذه المنظمات تعتمد في تمويلها الأساسي على ما تقدمه جهات أمريكية وأوروبية.

عند هذه الحدود يمكن أن تكون شهادة الأستاذ هويدي موضوعية لصالح المنظمات العربية تأكيدا على استقلالية قراراتها ومواقفها، رغما عن تعاطيها التمويل الأجنبي.

لكن الأستاذ هويدي ينطلق من قناعة ثابتة بأن جهات التمويل -حسب تعبيره- لا تقدم وجبات مجانية لوجه الله، ولكنها تنتظر مقابلا يفيدها أو يفيد المصالح السياسية الكامنة وراء بعضها، ولذلك فقد رجح أن جهات التمويل التي مولت سفر أعداد كبيرة من ممثلي المنظمات الأهلية لم تكن سعيدة بما انتهى إليه مؤتمر دربان من نتائج بل إنها -حسب معلوماته- بدأت تطرح تساؤلات حول جدوى ذلك الاستثمار ومردوده، وهو ما رجح لديه أن هذه الجهات قد تكون متحفزة لإعادة النظر في سياساتها الخاصة بالتمويل.

لقد بدا الأمر إذن من واقع ما توصل إليه الأستاذ هويدي وكأن المنظمات العربية، بل أيضا منظمات العالم الثالث، قد أضفت نوعا من السرية على أهدافها وخططها وتوجهاتها وموهت على جهات التمويل الأوروبية والأمريكية التي فوجئت في دربان بأن هذه المنظمات قد اتخذت مسارا معاكسا للأهداف والتوجهات والمصالح الأمريكية والأوروبية التي يتم تقديم التمويل لتعزيزها.

نحن إذن إزاء مؤامرة من قبل المنظمات الأهلية على جهات التمويل التي يعتقد أنها تملي على المنظمات ما ترتأيه من مواقف وبرامج، وهي مؤامرة لم يجد الكاتب الكبير تفسيرا لتورط المنظمات العربية فيها إلا بالقول أن الموقف الذي اتخذته المنظمات العربية في دربان كان نابعا من تأثيرات ضغوط الرأي العام العربي على هذه المنظمات التي لم يكن أمامها -لكي تتجنب السقوط في أعين مجتمعاتها- سوى اتخاذ موقف حازم إزاء الممارسات الإسرائيلية حتى لو كان لبعض ممثليها رأيا آخر أو لا يمانع من مجاملة المولين على حد قوله!!

لقد غابت أشياء كثيرة عن الكاتب في تحليله أو تم تغييبها لاعتبارات الحرص على أن تبقى صورة المنظمات العربية موضوعا للمطاعن والاتهامات ومن قبيل ذلك:

أولا: إن موقف المنظمات العربية لحقوق الإنسان تجاه الاحتلال الإسرائيلي وحقوق الشعب الفلسطيني لم يكن وليد مؤتمر دربان أو جهوده التحضيرية، بل هو موقف أصيل واكب تأسيس هذه المنظمات، وهو موقف موثق ومنشور عبر عشرات من الكتب والدوريات والتقارير والبيانات التي أصدرتها هذه المنظمات وتصل إلى الكاتب تباعا منذ ١٩٨٥. وفات على الكاتب أن البيان الختامي لمؤتمر دربان في شقه غير الحكومي بما سجله من موقف حازم فاق كل التوقعات تجاه العنصرية الصهيونية والجرائم الإسرائيلية لم يكن إلا تتويجا لسلسلة متصلة من المداولات والجهود التحضيرية التي استمرت لأكثر من عام وانخرطت فيها المنظمات العربية مع كافة المنظمات غير الحكومية سواء عبر المؤتمرات الإقليمية التحضيرية أو عبر المشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي بجنيف، وكل هذه الفعاليات التي شهدت تطور رؤية المنظمات غير الحكومية لعنصرية إسرائيل كانت تجري في العلن وو ثائقها متاحة بلغات عديدة لكل من يهمه الأمر.

ولو أن كل مؤسسات التمويل تتحرك بمنطق ما تمليه السياسة الرسمية الأوروبية أو الأمريكية فإنها كانت قادرة منذ وقت مبكر على الامتناع عن تمويل كل ما تتطلبه المشاركة الفعالة للعرب في دربان بدءا من السفر وحتى الملصقات والمطبوعات.. الخ.

ثانيا: أن موقف المنظمات العربية بشكل خاص كان معروفا لمنظمات التمويل من قبل مؤتمر دربان بعدة شهور وعبرت عنه بشكل واضح وثيقة عمان الصادرة عن اجتماع المنظمات العربية الآسيوية، وبشكل أكثر وضوحا عبر إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الدولي الرابع للحركة العربية لحقوق الإنسان والذي دعا إليه مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان تحت شعار "من أجل إسقاط آخر النظم العنصرية" فلماذا انتظرت مؤسسات التمويل الأمريكية أو الغربية حتى وقعت الواقعة في دربان لكي تبدأ في إعادة حساباتها وفق تصورات الكاتب أو معلوماته التي لم يفصح عن مصدرها.

ثالثا: إذا كانت المنظمات العربية قد اضطرت حسبما يرى الكاتب إلى اتخاذ موقف متشدد في دربان تحت تأثير ضغوط الرأي العام العربي ولكي تتجنب السقوط في أعين مجتمعاتها، فهل يصلح مثل هذا التفسير في فهم موقف منظمات العالم الثالث التي دعمت موقف المنظمات العربية، رغم أن ممثلي المنظمات الأفريقية والآسيوية شاركوا في المؤتمر بتمويل أوروبي أو أمريكي. فلماذا لم يجاملوا المولين..هل خافوا أيضا السقوط في أعين مجتمعاتهم تحت تأثير الرأي العام؟! وماذا إذن عن موقف عشرات المنظمات في أوروبا وفي أمريكا أيضا الذين انحازوا للتضامن مع موقف المنظمات العربية؟!

ولماذا أيضا لم توقف مؤسسات التمويل الأمريكية والغربية دعمها لمشاركة المنظمات الأفريقية والآسيوية في دربان التي وقفت أيضا في المربع المعاكس للأجندة الأمريكية الغربية ليس فقط فيما يتعلق بعنصرية إسرائيل وحقوق الشعب الفلسطيني، بل أيضا فيما يتعلق بممارسات العبودية والتعويض عنها، وهو موقف معلن لهذه المنظمات منذ بدء الأعمال التحضيرية لمؤتمر دربان.

رابعا: إن المنظمات الحقوقية تسعى دوما لكسب احترام الرأي العام ومساندته لها، ولكنها مع ذلك تبني مواقفها على أساس من تمسكها بالمرجعية العالمية لحقوق الإنسان، حتى لو تعارضت هذه المواقف أحيانا مع اتجاهات بعض فئات الرأي العام أو ميول أو انحيازات بعض النخب. ولو أن منظمات حقوق الإنسان تسعى وحسب إلى مغازلة الشعور الوطني أو خطب ود الرأي العام، دون أن يصيبها الويل من مؤسسات التمويل، فربما كان عليها أن تسلك طريقا أيسر وأضمن كثيرا من سلوك المؤامرة الذي تصوره الكاتب، فما أسهل أن ندبج بيانا شديد اللهجة يلعن إسرائيل والصهيونية ويصيب المزيد من اللعنات على الدور الأمريكي الذي قدم الدعم المطلق لإسرائيل ويضغط بكل أدواته للحيلولة دون محاكمة الصهيونية في دربان، ونعلنها من أي عاصمة عربية بأن المنظمات العربية قد قررت مقاطعة أعمال المؤتمر احتجاجا على هذه الضغوط، بديلا عن أن تخوض المنظمات العربية معركة ضارية في مواجهة هذه الضغوط، وبديلا عن أن نخسر رضا المولين أو نعجز عن مجاملتهم!!

أخيرا لو أن الكاتب يستشعر القلق ويريد أن يجنب منظمات حقوق الإنسان المستقبل الذي يخشاه، وهو التوقف إذا ما انقطع التمويل الأجنبي، فقد كان مأمولا أن يخاطب مؤسسات التمويل العربية والإسلامية، معاتبا على غيابها الكامل عن تمويل مشاركة المنظمات غير الحكومية في دربان، ومطالبا هذه المؤسسات بتصحيح موقفها، اللهم إن لم يكن توقف منظمات حقوق الإنسان عن أداء رسالتها مطلوبا في حد ذاته.

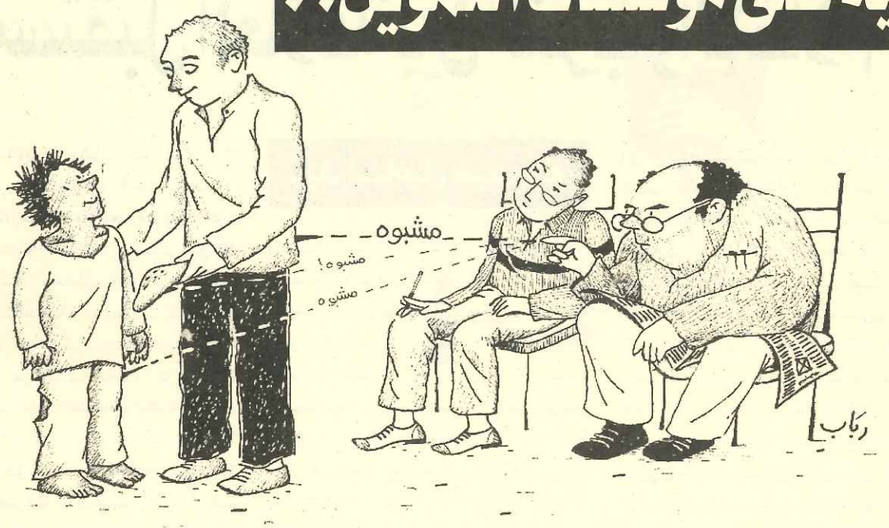

صراع الحضارات

مستقبل العلاقة بين الغرب والإسلام

سيد اسماعيل ضيف الله

جسد "**صالون ابن رشد**"الذي نظمه مركز القاهرة في أكتوبر ٢٠٠١ حول "**صراع الحضارات.. مستقبل العلاقة بين الغرب والشرق**" ما يموج به الشارع العربي من قلق ورجاء، واستكبار وتعاطف، فالأحداث ملتهبة والمشاعر متأججة والعقول متسائلة عن المستقبل. فقد كشّرت "**نظرية صراع الحضارات**" عن أنيابها بمجرد وقوع أحداث ١١ سبتمبر، حيث أصبحت ثنائية "الحرب مقابل الإرهاب "هي السائدة. ولا شك أن هذا الوضع يثير قلق وانزعاج المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات المدنية الذين يرون أن قيم العدالة والسلم الدوليين والتنوع الثقافي والحقوق الثقافية للشعوب هي في نهاية الأمر قيم أساسية ينبغي الدفاع عنها.

وقد شارك في مداولات هذا الصالون كل من السفير والمفكر المصري حسين أحمد أمين، ود. عبد الحميد الغزالي أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وأحد ممثلي التيار الإسلامي، والقس الدكتور إكرام لمعي أستاذ مقارنة الأديان في كليات اللاهوت، وأدار د. يسري مصطفى منسق البرامج بمركز القاهرة اللقاء.

وقد استهل السفير حسين أحمد أمين حديثه بالإشارة لما أصاب الغرب بزعامة الولايات المتحدة من غرور بعد انتصاره على الاتحاد السوفيتي السابق وقد كان العدو الألد والعنيد والذي لا يمكن الاستهانة به. فانعكس ذلك سلبا على نظرة الغرب، وخاصة أمريكا، على الإسلام والمسلمين.

الحرب مقابل الإرهاب

وأضاف أن البحث عن أسباب الهرولة لتبني ثنائية "الحرب مقابل الإرهاب " ينبغي أن ينطلق من إدراك للتحولات التي مرت بها صورة الإسلام والمسلمين عند الغرب، دون الارتكان لنظرية المؤامرة أحادية الرؤية، تنصلا من تحمل الغرب والمسلمين الجزء الأكبر من المسئولية عن تشويه صورة الإسلام في الغرب، وهو ما أكده السفير حسين أحمد أمين مستدلا على ذلك بحالات الجزائر وأفغانستان والثورة الإيرانية حيث تم ذبح الناس، رجالا ونساء وأطفالا باسم الإسلام، وارتكبت الفظائع مع الرهائن الأمريكان والسفارات باسم الإسلام الذي كانت تحمل لواءه الثورة الإيرانية، فضلا عن تصرفات الحكومات العربية الإسلامية المقززة والتي يصعب حصرها. كل ذلك رسخ في ذهن المواطن الغربي العادي إحساسا بأن العالم الإسلامي يمثل الاستثناء الوحيد في العالم في عدم تأثره برياح الديمقراطية والليبرالية ورفضه التكيف مع متغيرات العالم الحديث.

هذا هو ما يتحمله العالم الإسلامي والعربي من مسئولية عن تشوه صورة الإسلام والمسلمين في الغرب، ولأنه ليس بالخطأ الهين، سيصبح من السذاجة أن نختزل العلاج في أن تقوم بعض الحكومات الإسلامية والعربية بتأجير صفحات في بعض الصحف الغربية للدعاية الإيجابية (المتناقضة مع الواقع) لتحسين صورة الإسلام والمسلمين. إنها سذاجة في كيفية التعامل مع الآخر يسخر منها المثل العامي في مصر "إيش تعمل الماشطة في الوش العكر". والذي استشهد به السفير حسين أحمد أمين .

النوايا المبيته

إذن ألعرب والمسلمون في الواقع ليسوا ملائكة تمشي على الأرض، فلماذا يطالبون بأن يكون العالم الغربي ملاكا؟! من الطبيعي أن يخطط الغرب من أجل مصالحه، لكن هل كل تعارض للمصالح هو دليل على نية الغرب السرمدية لهدم الإسلام؟ تلك هي نقطة الخلاف الرئيسية بين المتحدثين،إذ يتفق كل من السفير حسين أحمد أمين ود. عبد الحميد الغزالي، حول وجود النية المبيّتة لدى الغرب لهدم الإسلام مستعرضين لتاريخ العلاقة بينهما منذ الحروب الصليبية، حيث أكدا على أن الغرب لا يزدهر إلا في وجود عدو، ولذلك فقد انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة حادث ١١ سبتمبر لتتخلص من عدو الغرب التاريخي الإسلام، قبل أن تتم أي تحقيقات. مؤكدين على أن الغرب قد تعجل نتائج مخططاته لهدم الإسلام، والتي كانت تتم ببطء عن طريق جذب الشباب المسلم إلى أسلوب الحياة الغربية وإبعادهم عن دينهم الإسلامي، وقد وجد ضالته في مصطلح"الإرهاب "الذي لم يتم تعريفه بعد، وتم فرض تعريف الإدارة الأمريكية للإرهاب والذي يعتبر كل ما يتعارض مع المصالح الأمريكية -ولو بالحق- عملا إرهابيا.

وحول النية المبيّتة لهدم الإسلام أكد د. يسري مصطفى على أن الأقرب إلى الحقيقة أن أحداث ١١ سبتمبر لم يكن لها من دور سوى إثارة عناصر العداء الموجودة بالفعل داخل الثقافة الغربية ضد العرب والمسلمين.

ولكن ما لاحظه يسري مصطفى أن ردود الأفعال العربية والإسلامية غالبا ما تسير في الاتجاه ذاته، أي التأكيد على أن حضارتنا أفضل من حضارة الغرب مما يؤكد نجاح نظرية صراع الحضارات في تحقيق مآربها السياسية، إذ استطاعت أن تخدع الجميع سواء في العالم الإسلامي أو في الغرب بعدد من المغالطات، منها المغالطة بتصوير الصراع بأنه صراع ديني، مع أن الدين ليس إلا أداة يتم توظيفها بدهاء شديد لتحقيق أغراض تتجاوز كل الأديان ولا صلة لها بأي دين.

ولعل ما لاقته القضية الفلسطينية في ديربان بجنوب أفريقيا من تضامن منظمات المجتمع المدني في العالم بأسره مع حقوق الشعب الفلسطيني ورفض شديد للعنصرية الإسرائيلية، يؤكد أن هؤلاء المتضامنين رغم أنف "نظرية صراع الحضارات " كانوا متعددي الأديان والجنسيات والألوان والأيديولوجيات وكان ولاؤهم الأول والأخير لـ "الإنسان" صانع كل الحضارات.

تفاعل وليس صراع

ومن هذا المنطلق كذلك دعا د. إكرام لمعي إلى ضرورة تجاوز الأحداث الساخنة والمشاعر الملتهبة حتى يمكن رؤية الأمور رؤية صحيحة وموضوعية. إن الأحداث والمشاعر الملتهبة جعلت البعض لا يرى في العالم سوى الغرب والمسلمين مع أن كليهما لا يمثلان من تعداد

سكان العالم سوى الربع فقط، كما أن الأحداث المفزعة في هذه الآونة جعلت الكثيرين ينسون أن العلاقة بين الحضارات هي بالأساس علاقة تفاعل وليست صداما أو صراعا لأن الحضارات بني بعضها على بعض، فالحضارة اليونانية بنيت على الحضارة الرومانية، والحضارة الأوربية بنيت على الحضارة الإسلامية، مما يؤكد أن هناك بالأساس تواصلا بين الحضارات مثلما هناك صراع بينها في بعض اللحظات، والقول بأنها علاقة صراع فقط مغالطة والقول بأنها علاقة تواصل فقط مفارقة للواقع. وإنما هي علاقة تفاعل حينا تأخذ شكل التواصل وحينا تأخذ شكل الصدام ولا يدوم أي من الشكلين دواما كاملا. وقد أشار د. إكرام لمعي إلى أنه إذا كان ثمة خطورة من حضارة على حضارة فهي الخطورة التي يحملها ما هو إيجابي وليس ما هو سلبي، فالمتطرفون الذين يحملون إسلاما متزمتا لا يمثلون أي خطر حقيقي على الحضارة الغربية، بل على العكس، فالواقع يثبت أن الإرهاب الذي يمارسه بعض المتطرفين يقوّي الغرب لأنهم يتحالفون ضده ويتقوّن بتحالفهم أكثر، لذلك فالخطر الحقيقي على الحضارة الغربية يأتيها من المثقفين المستنيرين الذين يقدمون إسلاما سمحا يحترم حقوق الآخر ويحافظ عليها.

وقد أكد د. إكرام لمعي على أن التفاعل الحضاري علاقة تأثير وتأثر، يتحتم حتى تتم بشكل صحيح أن ننظر للحضارة الغربية في إطار سلم القيم الغربية وليس في إطار سلم القيم الإسلامية، وأن تنظر الحضارة الغربية للقيم الإسلامية في إطار سلم القيم الإسلامية وليس في إطار قيم الغرب.

الأنظمة الإسلامية

وفي هذا الصدد كان لعبد الحميد الغزالي رأي مختلف، حيث رأى أن الناموس الذي يحكم الحضارة الإسلامية في التعامل مع الآخر ليس التفاعل (التأثير والتأثر) وإنما التواصل (التأثير في الآخر دون التأ ثر به)، حيث يقول: "أؤكد على التواصل وليس التفاعل.. بالحوار الدائم وا لتعايش المستمر الذي يليق بكرامة الإنسان كإنسان.. هذا ما تؤكده الحضارة الإسلامية "ادعو إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة"، "وجادلهم بالتي هي أحسن". وقد أكد د. عبد الحميد الغزالي على أنه إذا كان الصراع قدرا يفرضه الغرب على المسلمين ولا منا ص منه فنتيجة الصراع محسومة لصالح الأقوى إيمانا، شريطة أن تزال العقبة الكئود من أمام الأمة الإسلامية والمتمثلة في"الأنظمة المسماة بالإسلامية اسما أو إثما"-على حد تعبير- د. عبد الحميد الغزالي لتقاعسها عن الدفاع عن شعب أفغانستان المسلم الذي يسحله الغرب بقيادة أمريكا. بل لهرولتها للتحالف مع الغرب حفاظا على بقائها في السلطة وليس حرصا على مصلحة شعوبها.

غياب الديموقراطية

ومن ناحيته أكد د. يسري مصطفى على أن غياب الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي ساهم في أن تحتل الحركات الأصولية ذات الرؤية الثقافية المحافظة ساحة العمل السياسي، كما ساهم في انتشارها كحركات سرية واتخذت مشروعيتها من المناخ العام الذي أصبح فيه الدين هو الطريق إلى السياسة. وقد تواصل بعض الحضور مع الأفكار المطروحة مؤكدين على أنه صحيح أن الإسلام كان هو المرشح الأول للدخول في معادلة الصراع مع الغرب، ولكن ليس لمجرد أنه منظومة ثقافية إسلامية ولكن لأن الإسلام يغطي منطقة هى الأكثر استقطابا للغرب من منظور المصالح، و مؤكدين على أن الغرب ليس غربا واحدا، وأن الإسلام ليس إسلاما واحدا، وأن الحوار ممكن شريطة أن نجيد اللغة المناسبة للحوار وهي لغة العقل، تلك اللغة التي تحترم الإنسان لكونه إنسانا من حقه أن ينال كافة الحقوق التي كفلتها له شرعة حقوق الإنسان التي هي نتاج الحضارة الإنسانية المعاصرة المسماة خطأ عند البعض بالحضارة الغربية، وهي حضارة إنسانية تنتظم الجنس البشري بأسره لأنها تستند إلى العقل، والعقل هو القاسم المشترك بين بني الإنسان، وقد بدأت رحلتها في اللحظة التي تخلّص فيها العقل من أسر الكنيسة في القرن السادس عشر. لكن في العالم الإسلامي ما زال هناك تصوران للإسلام، لم يستقر المسلمون على أحدهما حتى الآن، أولهما: أن الإسلا م دين ودولة وبالتالي فلنكافح ولنجاهد كي نقيم دعائم دولة الإسلام المتميزة حضاريا عن الحضارات الإنسانية الأخرى، مما يحتم الصراع والصدام طالما كان التصور مبنيا على اعتقاد بالتميز والاختلاف. أما التصور الثاني للإسلام في العالم الإسلامي فهو أن الإسلام ليس دينا ودولة وإنما علاقة روحية بين الإنسان وخالقه، ولا شك أن هذا التصور يفتح المجال للاندماج في الحضارة الإنسانية القائمة على ما هو مشترك بين البشر جميعا فينتفي بذلك صراع الحضارات.

إن التصور الذي يرى الإسلام "دين ودولة" يسعى لأن يدعم أنصار نظرية صراع الحضارات، لأنه يستمد من أشباه هذه المقولات مشروعية وجوده واستمراره في العالم الإسلامي، ممنيا أتباعه بالنصر على الأعداء. أما التصور الذي يرى الإسلام مثل أي دين هو علاقة روحية بين الإنسان وخالقه، فإنه لا يرى في أي صراع أي مكسب لبني الإنسان، فلا الغرب بمنتصر ولا العالم الإسلامي بمنتصر ولا جنوب شرق آسيا بمنتصر، لأن الذي ينبغي أن ينتصر هو الإنسان. على حد تعبير د. إكرام لمعي.

من اليمين: سامي خشبة، صلاح عيسى، يسري مصطفى، حسين عبد الغني.

إشكالية الحياد المهني بين قناة الجزيرة والسى إن إن

محمد سيد ساطان

فى الأحداث الكبرى يكثر الجدل حول دور الإعلام ومدى احترامه للحق فى تداول المعلومات. وبحكم الهيمنة الواسعة النطاق لوسائل الإعلام الغربية، فقد ثارت دوما مطاعن كثيرة حول حياد الإعلام الغربى، ومدى احترامه للحق فى تداول المعلومات. وخاصة في معالجة القضايا العربية.

وخلال التغطية الإعلامية للحرب الأمريكية ضد أفغانستان، بات واضحا أن الإعلام الغربى لم يعد هو الوحيد المحتكر لتغطية أخبار الحرب. فقد ظهرت قناة الجزيرة كطرف قوى فى عملية التغطية الإعلامية. وقد ظهر أن ثمة تعارضا بين نمط التغطية الإعلامية لوسائل الإعلام الأمريكية، ونمط التغطية الذى تقدمه قناة الجزيرة. وربما لهذا السبب فقد اتهمتها قيادات أمريكية عالية المستوى بأنها غير صادقة فى نقل المعلومات. كما لم تسلم هذه القناة من نقد عدد من الصحفيين والمثقفين العرب. فكما يتهم الإعلام الغربى بعدم الحياد، فقد اتهمت أيضا قناة الجزيرة بالتهمة ذاتها، بمعنى أنها تمارس ذات المنطق الإعلامى الغربى من حيث الإثارة وصناعة الخبر بطريقة تخدم توجهات سياسية بعينها.

إلى أي مدى تخدم كل هذه المتغيرات قضية حرية الإعلام والحق فى تداول المعلومات، أم أنها ستزيد من انتهاك مثل هذا الحق؟ وهل هناك فرق بين نمط تغطية الأحداث الراهنة من قبل وسائل الإعلام الغربية من ناحية، وقناة الجزيرة من ناحية أخرى؟ وهل هذا يعنى وجود إمكانية مستقبلية لكسر هيمنة الإعلام الغربى؟ هل ستشكل قناة مثل الجزيرة احتكارا إعلاميا على المستوى العربى؟

حول هذه التساؤلات نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أمسية ثقافية في ١٤ نوفمبر فى إطار صالونه الفكرى "ابن رشد" حول "حرية تداول المعلومات بين قناة الجزيرة والإعلام الأمريكى"، واستضاف خلاله كل من سامي خشبة مدير تحرير الصفحة الثقافية بجريدة الأهرام، وصلاح عيسى رئيس تحرير جريدة القاهرة، وحسين عبد الغني، مراسل قناة الجزيرة بالقاهرة، وأدار الحوار يسري مصطفى منسق البرامج بمركز القاهرة.

وهم الإعلام المستقل

بدأ سامي خشبة مداخلته بالإشارة إلى أن القضية المطروحة تثير وضع وسائل الإعلام وعلاقتها ومدى ارتباطها بالدعاية السياسية والاقتصادية لحساب جهات أو أفكار أو مصالح محددة. وأشار إلى أنه كان من الواضح في معالجة أحداث سبتمبر وتداعياتها أن قناة CNN تنقل أساسا وجهات النظر الرسمية الأمريكية سواء من خلال تصريحات رئيس الجمهورية أو وزير الدفاع وأعضاء الكونجرس.. الخ. وتساءل هل يمكن أن تنعزل مؤسسة إعلامية ما "مثل CNN " في الأزمات عن جهة ما من جهات المصالح سواء كانت مصالح سياسية أو استراتيجية أو اقتصادية، وهل يمكن أن تكون محايدة تماما خصوصا في مثل هذه الأزمة الكبرى؟ وإذا كانت CNN تمثل وجهة نظر الحكومة الأمريكية في هذه الأزمة فما هى وجهة النظر التي كانت تمثلها الجزيرة؟ هل كانت تمثل الأمة الإسلامية أم جناح من الأجنحة الإسلامية أم تنظيم القاعدة وحكومة طالبان، أم أسامة بن لادن، أم هى ممثل نفسها؟

وأكد أنه من الصعب تصور أن أية جهة إعلامية تعمل بمعزل عن تأثير الارتباط بأية جهات سياسية أو هيئات تسهل لها عملها، فكل وسائل الإعلام الغربية على الأغلب لها ارتباط بدءا من الفيجارو الفرنسية وحتى اللوموند، والإندبندنت البريطانية والبي بي سي ولا حاجة لنا إلى الإشارة إلى أن الصحف القومية رغم هامش الحرية المتاح لها، تعمل في إطار سياسة الدولة، والأمر كذلك مع الصحف الحزبية المقيدة بمواقف الحزب ورؤية قياداته.

وأضاف أن التساؤل حول الحصول على المعلومات الموضوعية المجردة من أي تلوين من وسائل الإعلام، هو سؤال مثالي، فلا توجد حقائق موضوعية مجردة في الإعلام.. ومشهد ضرب مركز التجارة العالمي دليل على هذا، فالمشهد صورة موضوعية، ولكن هناك تعليقات المذيع والكتابة التي تحيط بالصورة إضافة إلى الانطباعات الشخصية لدى المشاهد.. وبالتالي يتأثر المتلقي بهذه العوامل مجتمعة. واستبعد سامي خشبة من جانبه ما

يقال بشأن قناة الجزيرة بأنها تفرض نوعا من الاحتكار الإعلامي العربي، مشيرا إلى أنها تلفت النظر بإمكانياتها وقدرتها على ملاحقة الحدث ومشيرا إلى أن هذه الإمكانيات الهائلة التي توفرت لها لابد وأن تجعل رسالتها موجهة وذات ارتباط سياسي واستراتيجي.

خطاب قومي ديني

ومن جانبه أعرب صلاح عيسى عن تشككه في إمكانية إقامة مقارنة بين ما تبثه قناة الجزيرة وما تبثه السي إن إن، فنحن حسب رأيه لا نملك الأدوات الصحيحة لتحليل مضمون الخطاب الإعلامي لكلتا القناتين فهو أمر يتطلب مشاهدة كل ما تبثه القناتان وإخضاعه لدراسة إعلامية.

وأيد عيسى ما ذهب إليه سامي خشبة من أنه لا يوجد إعلام مستقل بنسبة ١٠٠٪ ، فثمة ضغوط عديدة تمارس على الإعلام والإعلاميين فهناك تدخلات الممول في بعض الأحيان، وهناك تدخلات سياسية من قبل الدول عبر خطوطها الحمراء التي تضعها، وهناك الانحياز السياسي للصحفي نفسه، إضافة إلى مسئولية الصحفي الاجتماعية العامة ومسئوليته السياسية، وهنا لفت عيسى الأنظار إلى أهمية تعدد المصادر الإعلامية، حتى تكتمل أجزاء الصورة.

ورغم إشادته بقناة الجزيرة وتأثيرها الإيجابي على الإعلام العربي بما تمثله فاعليتها من تحد لوسائل الإعلام الرسمية. إلا أن من أهم الإشكاليات التي ظهرت في هذه القناة، هى انحيازات مقدمي البرامج السياسية الذين يغلب عليهم الانتماء الإسلامي القومي وأن أخطر ظواهر الأزمة الأخيرة هو التماهي بين الخطاب القومي والديني، وذلك على الرغم من التباينات بين الخطابين، التي تجعل من الصعب التقائهما، ومع ذلك كشفت الأزمة عن أنهما صوت واحد في قناة الجزيرة، وأن هذا الخطاب افتقد إلى العقلانية في مناسبات عديدة.

لعبة كل ديكتاتور

كما أخذ عيسى أيضا على قناة الجزيرة إذاعتها لبيان بن لادن عقب الضربات مباشرة، مشيرا إلى أن البيان يعبر عن خطاب سياسي وفقهي وتعبوي وتحريضي بالغ الخطورة، لا يمكن أن يذاع دون أن يكون عليه أي تعليق، فهو يقسم العالم إلى مؤمنين وكفار ويوحي بأن طالبان وتنظيم القاعدة هم قاعدة الإيمان، وتوظيف القضية الفلسطينية في البيان هو سلوك كل دكتاتور فاسد وهو لعبة ديماجوجية أتقنها الحكام العرب. واعتبر صلاح عيسى أن قناة الجزيرة بهذا تكون قد روجت لفكر جماعة القاعدة، وهو فكر من أكثر الأفكار إساءة للإسلام.

وأوضح عيسى أن الجزيرة لا شك- قد أسهمت في إشاعة وعي عام بالقضايا العامة المطروحة. ولكنها وفي الآن نفسه قد ساهمت في تشويه هذا الوعي بنفس الدرجة ولأسباب تتعلق بانحيازاتها الفكرية.. وبخطابها الديني والقومي الزاعق في أوقات الأزمات.

وتساءل صلاح عيسى لماذا منعت حركة طالبان كل وسائل الإعلام من الدخول إلى أراضيها فيما عدا قناة الجزيرة؟ لماذا تحولت قناة الجزيرة إلى إعلام تعبوي لحساب طالبان، حتى أن تيسير علواني مراسل الجزيرة في أفغانستان هرب مع طالبان عند انسحابها من كابول.

ليست صوت بن لادن

ومن جانبه فقد أوضح حسين عبد الغني أن قناة الجزيرة وللمرة الأولى قد قدمت رؤية مختلفة عن الرؤية التي يقدمها الإعلام الغربي في مثل هذه الحروب، فللمرة الأولى هنا وجهات نظر متعارضة، وأن الجزيرة في موقع يسمح لها بتغطية متميزة وأن تكسر الاحتكار العالمي الغربي وتتيح للمشاهد رؤية الحدث من داخل الأراضي الأفغانية. وأضاف أن هذه الحرب لم تكن حربا عسكرية فقط، بل هى بالأساس حرب أيديولوجية وإعلامية، وقد استعدت أمريكا والغرب عموما.. باستراتيجيات إعلامية لكسب العالم العربي والإسلامي في صفها. لذا لم يكن مقبولا لديهما أن يعرض صوت مخالف للصوت الغربي، وكان لابد أن تنتهي هذه الحرب سريعا، وما فعلته الجزيرة هى أنها عطلت وأعاقت التعبئة من منظور غربي وعرضت وجهات النظر المختلفة منذ البداية، وكان تدفق المعلومات من الجزيرة -حسب رأيه- مصحوبا برؤية متوازنة أتاحت التعرف على موقف بن لادن ومساعديه، ووجهة نظر الطالبان والتحالف المعارض لها ورؤية قادة التحالف الغربي وآراء أطراف الحكومة الباكستانية ومعارضيها.

وأوضح عبد الغني أن إذاعة بيان بن لادن أو عرض آراء مساعديه لا تعني أن قناة الجزيرة هى صوت طالبان وبن لادن، وأضاف أن د. يوسف القرضاوي في برنامجه التلفزيوني بالجزيرة فند حديث أسامة بن لادن، كما أن الجزيرة قد عرضت وجهة نظر قادة التحالف الغربي.. وبهذا قدمت وجهات النظر المختلفة.

وأضاف أن القول بانحياز الجزيرة لطالبان أمر غير مقبول، وإذا كان مجرد نقل وجهة نظر طالبان في الحرب يعد انحيازا لها فهل يمكن القول بأن قناة CNN، قد انحازت للعراق أثناء حرب الخليج لمجرد بثها تصريحات رسمية عراقية.

وأوضح عبد الغني أن الجزيرة نجحت بمعايير حقوق الإنسان، وبمعايير الصحافة الحقيقية أتاحت تدفقا للمعلومات، وتوازنا حقيقيا في تغطية الحدث هذه المرة. وأكد اتفاقه مع صلاح عيسى في أنه لا يوجد إعلام محايد، ولكن يمكن الحديث عن الحياد المهني، مؤكدا أن الجزيرة في هذه الأزمة قدمت نموذجا مقبولا للحياد المهني.

الحياد المهني

وقد عبر بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة في مداخلته عن اتفاقه مع سامي خشبة حول إن البحث عن مبدأ حرية انتقال المعلومات بشكل مجرد ودون تلوين لخدمة وجهة نظر محددة هو بحث عن مثاليات، إلا أنه يظل ذا أهمية كبيرة ويفترض أن يشكل أساسا وموجها في تقييم أداء وسائل الإعلام مثله في هذا مثل كثير من المثل والقيم التي ننشدها. وأضاف بهي أن العالم قد دخل مرحلة مختلفة تماما بهذه الحرب، وفي مثل هذه اللحظة يصبح للمعلومة دورها الخطير، ولفت الأنظار إلى كيفية تداول الإعلام الأمريكي اللقطة الشهيرة لفرحة الفلسطينيين عندما أطلق صدام حسين صواريخه على إسرائيل، وإعادة عرضها هذه المرة بزعم احتفال الفلسطينيين بالضربات الإرهابية على أمريكا، ومؤكدا أن الأمر وصل حد التلاعب الإجرامي بالمشاعر.

وأشار إلى أن الحياد المهني لقناة الجزيرة يعتريه الشك أيضا سواء في طريقة تقديم الخبر، والتركيز على بعض الأخبار وإعطائها الأولوية على غيرها من الأخبار.. مشيرا لأن الجزيرة على سبيل المثال ركزت على كل المظاهرات التي تؤيد بن لادن ولم تتعامل بنفس المستوى مع المظاهرات التي وقعت في الغرب ضد الحرب، ولم تعر الاهتمام المناسب للمذبحة ضد المسيحيين داخل كنيسة في باكستان برغم ما تحمله هذه الحادثة من دلالات جعلتها تحتل الصدارة في كل نشرات الأخبار في المحطات الأخرى.

وهذا لا ينفي بالطبع ما أكده بهي والعديد من المتحدثين في القاعة بأن قناة الجزيرة قد نجحت منذ تأسيسها في تحريك المياه الراكدة في الإعلام العربي، ودفعت بأدائها المتميز في كسر حلقات الحصار والتعتيم الإعلامي من قبل الحكومات العربية على الرأي العام في بلدانها، وأسهمت في تبدل ملحوظ في الأداء الإعلامي الرسمي سمح بتوسيع دائرة الحرية والحوار عبر المنابر الإعلامية الرسمية في عدد من البلدان العربية.

من اليمين: أحمد يوسف القرعي، يسري مصطفى، حسين عبد الرازق و مصطفى عبد الغفار في ندوة مابعد ديربان

مابعد ديربان..

آفاق تحالف مدني عالمي ضد العنصرية

محي الدين سعيد

تحت عنوان "ما بعد ديربان.. آفاق تحالف مدني عالمي في مواجهة العنصرية الإسرائيلية" نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ندوة ضمت أمسيته التي نظمتها بمناسبة مرور عام على انتفاضة الأقصى. أدار الأمسية يسري مصطفى منسق البرامج بالمركز.

تحدث الدكتور أحمد يوسف القرعي نائب رئيس تحرير الأهرام مؤكدا على أهمية إبراز الدروس المستفادة من مؤتمر ديربان لتحديد معالم الخطوة القادمة لمنظمات العمل الأهلي خاصة في المنطقة العربية ووصف القرعي مؤتمر ديربان بأنه ورقة رابحة جاءت في وقت عصيب وأشار إلى أن الدروس المستفادة من مؤتمر ديربان عديدة في مقدمتها أن المؤتمر أفصح أنه لم يكن هناك خطاب عربي واحد أمام المؤتمر ولم تكن هناك كلمة واحدة أو توافق عربي أمام الرأي العام العالمي رغم أن هذا التوافق كان مفترضا أن يكون سندنا الوحيد في عرض قضايانا على العالم.

وأضاف أنه من الأهمية توظيف نتائج المؤتمر في الفترة الحالية والمستقبلية لإحراز نقاط إيجابية مثل معرفة مصادر القوة الحقيقية في اتخاذ القرار العالمي وكيفية الوصول إليها والتأثير عليها فضرب مثالا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة مشيرا إلى أنه يمثل المطبخ الحقيقي للقرارات المصيرية مثل القرار الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية.

حسين عبد الرازق:
على الذين أساءوا لمنظمات حقوق الإنسان أن يعتذروا لها علنا

ودعا القرعي إلى التجمع بعد ديربان وإعداد مشروع جديد لإحياء القرار ٣٣٧٩ الذي دمغ الصهيونية بالعنصرية وسقط في عام ١٩٩١ ليكون ورقة رابحة في يد المفاوض الفلسطيني على مائدة المفاوضات. وانتقل القرعي إلى الحديث عن الانتفاضة الفلسطينية فأشار إلى مقاومة الاحتلال قبل الانتفاضة اتسمت بالموسمية وأن الانتفاضة الآن أصبحت هى المظلة التي جمعت المنظمات والجماعات والفصائل المختلفة في فلسطين تحت لوائها ولتحقق وحدة الصف الفلسطيني تحت هدف واحد.

قال القرعي لابد أن تستمر الانتفاضة حتى تحقق أهدافها وتخرج بوثائق تضمن حقوقها.. واستطرد: نحن مقصرون في تقديم مثل هذه الوثائق ويجب تعبئة رجال القانون لكتابة هذه الوثيقة حتى تكون متاحة في حالة تعثر المفاوضات مثلما حدث في مفاوضات طابا.

ثم تحدث حسين عبد الرازق رئيس تحرير مجلة اليسار والأمين المساعد لحزب التجمع مشيرا إلى أن أهمية مؤتمر ديربان تكمن في أنه أول مؤتمر دولي منذ فترة طويلة لا يخرج العرب منه منهزمون مشيرا إلى النجاح الواضح للمنظمات غير الحكومية كما ظهر في وثيقتها الأخيرة.

وحدد عبد الرازق عدة أسباب وراء تحقيق هذا النجاح، أولها الدور الهام لحركة حقوق الإنسان العربية والمصرية في الإعداد المبكر للمؤتمر كما ظهر في المؤتمر التحضيري بالقاهرة والذي بلور وجهة نظر عربية تقبلها المنظمات الدولية التي شاركت في المؤتمر.

وثاني الأسباب انتفاضة الأقصى والتي استطاعت أن تثير رد فعل إيجابي لدى قطاع كبير في الرأي العام العالمي وخاصة منظمات حقوق الإنسان العالمية.

السبب الثالث أن المؤتمر عقد بجنوب أفريقيا وهى أكثر من عانى من العنصرية حتى انتصر شعبها وأقام دولة غير عنصرية وقد لعب هذا الشعب ومنظماته دورا هاما جدا في صدور القرار المعادي لإسرائيل والمناصر لفلسطين.

السبب الرابع: يتمثل في حركة منظمات حقوق الإنسان في أوروبا والغرب وأمريكا واختلاف تعامل المنظمات العربية معها بعد أن كان ينظر لها على أنها شئ واحد يؤيد سياسات حكوماته

بهي الدين حسن:
العامل الحاسم في تحقيق انتصار ديربان كان في قوة تنظيم وتنسيق المنظمات غير الحكومية العربية

واتضح أن هذه المنظمات تعارض هذه السياسات وتؤيد حركات التحرر وتندد بالاستعمار.

واستطرد عبد الرازق أن هذا السبب الأخير يمثل درسا هاما حيث يرتبط في مصر بالحملة ضد التمويل الأجنبي والربط بين هذه المنظمات الغربية ومصادر تمويلها كارتباطها بإسرائيل وغيرها مؤكدا أن الدور الذي لعبته هذه المنظمات يلغي هذه الفكرة، وضرب مثالا بالمظاهرات في أمريكا ضد توجيه ضربة عسكرية لأفغانستان.

وأشار عبد الرازق إلى أهمية الدور الشعبي مستقبلاً ودور المنظمات غير الحكومية في التأثير على المستوى العالمي ووجوب مواصلة النضال في مصر من أجل قانون جديد للجمعيات الأهلية يرفع القيود ويمكنها من مواصلة دورها داخل مصر وخارجها.

وفي نهاية حديثه دعا عبد الرازق كل الذين شنوا حملات مغرضة ضد منظمات حقوق الإنسان إلى حد اتهامها بالخيانة والعمالة إلى أن يقدموا اعتذارا علنيا لهذه المنظمات والتي يستحق دورها التحية والتقدير.

وتحدث د. مصطفى عبد الغفار -وهو قاض مصري شارك ضمن وفد مركز القاهرة في مؤتمر ديربان- مؤكدا أن ما تحقق في ديربان كان نجاحا غير مسبوق حيث شهد نشاطا وحركة دؤوبة وكانت المفاجأة في التضامن غير العادي من منظمات العالم وهو ما ظهر في نسبة التصويت في المؤتمر غير الحكومي.

وقال إن الإعلان النهائي للمؤتمر غير الحكومي حقق سقف المطالب العربية ولم ترفضه سوى المجموعة الصهيونية من بين ٤١ مجموعة. وأشار إلى ضرورة استثمار هذا النجاح على مستويين الأول يتمثل في القضية الفلسطينية والثاني في المجتمع المدني في مصر والوطن العربي حيث لأول مرة يجد المجتمع المدني صدى له عند الرأي العام وأيضا عند الحكومات والتي لم تكن العلاقة معها طيبة، أما على صعيد الرأي العام فقد بدأ المواطن العادي يعرف لأول مرة الفرق بين المؤتمر الحكومي والمؤتمر غير الحكومي ويهتم بعمل المنظمات غير الحكومية.

وأضاف أن الحكومات بدأت تشعر بأهمية المجتمع المدني وإمكانية أن يكون عاملا مساعدا لها في العديد من القضايا والمؤتمرات والمواقف.

وأشار إلى أنه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية فيمكن استثمار نجاح مؤتمر ديربان في بعض جوانبها مثل القضية المرفوعة ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون وذلك بالمساعدة بالجهد القانوني والأكاديمي والتعاون بين المنظمات العربية غير الحكومية ليس فقط في هذه القضية ولكن في قضايا أخرى والبحث في الأنظمة القانونية للدول الأخرى لاستخراج منها ما يمكن أن يستوعب بلاغات مشابهة للذي تم تقديمه ضد شارون.

وتحدث بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان فأشار بداية إلى أنه لم يسبق لأي مؤتمر دولي قبل ديربان و تحت إشراف الأمم المتحدة أن تم وصم إسرائيل بجريمة الأبارتيد والتي لم يوصم بها من قبل سوى جنوب أفريقيا.

وأشار إلى أن إدانة إسرائيل بهذه الوصمة من المفترض أن ترتب مسئوليات على المجتمع الدولي في التعامل مع إسرائيل بما في ذلك حصارها ووقف التعامل الاقتصادي معها.

وأشار إلى أن الدعم الحقيقي للقضية كان من منظمات غير حكومية خاصة الدولية منها من خلال قيامها بما عجزت عنه الأمم المتحدة بسبب أن مقاليد الأمم المتحدة- ليست في أيدي شعوب وإنما في أيدي مجموعة قليلة من الحكومات على رأسها أمريكا مشيرا إلى أن الامم المتحدة لم تتمكن من القيام ببعثة تقصي حقائق واحدة بينما قامت المنظمات الدولية بنحو ١٢-١٥ بعثة حقائق كانت نتيجتها دعم مباشر للانتفاضة.

أضاف بهي قائلا أن الإنجاز الهائل الذي حصلنا عليه في مؤتمر ديربان كان أول مغزى له أنه بالتحالف مع المنظمات غير الحكومية بالعالم نستطيع أن نحقق مالم نحققه لسنوات طويلة ونحصل على إنجاز وانتصار غير مسبوق على الساحة الدولية.

وأشار إلى أن عددا هاما من اليهود سواء في إسرائيل أو في أمريكا لعبوا دورا في تحدي منظمات المجموعة الصهيونية مثل الحاخامات الذين رفعوا شعارات تقول أنهم يهود ولكنهم ضد العنصرية وأن إنشاء إسرائيل كان نكبة لأنه أجج موجة كراهية لليهود في العالم.

وأضاف أن المجموعة الصهيونية حينما انسحبت من المؤتمر لم يسع وفد أو شخص واحد إلى محاولة إقناعها بالاستمرار في المؤتمر وإنما حدث العكس حيث وقف الآلاف يصفقون ويهتفون.. "الحرية لفلسطين".

قال بهي: كل ما طالبنا به كعرب في المؤتمر غير الحكومي حصلنا عليه وعندما قالت روبنسون إن لغة البيان الختامي للمؤتمر غير الحكومي كانت ملتهبة فإنها كانت محقة، فاللغة كانت أقوى لغة كما لو كانت خارجة عن مؤتمر عربي فقط حتى أن أحد المشاركين العرب قال إنه لم يتبق لنا سوى المطالبة بتحرير فلسطين من النهر إلى البحر.

وأضاف أنه رغم الاتفاق على عوامل موضوعية هامة وراء تحقيق الانتصار في المؤتمر غير الحكومي مثل عقد المؤتمر في جنوب أفريقيا وتعاطف شعبها وحدوثه في نفس فترة الانتفاضة وتأجج المشاعر معها إلا أنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن هذه العوامل جميعها كانت متوافرة للمؤتمر الحكومي لكن لم يكن لها أي تأثير فيه، وهو ما يعني ترجيح أن العامل الحاسم في تحقيق هذا الانتصار كان في قوة تنظيم وتنسيق المنظمات غير الحكومية العربية وهو ما لعب دورا حاسما في هذا المجال.

أحمد يوسف القرعي:
مؤتمر ديربان ورقة رابحة جاءت في وقت عصيب.

وأشار إلى أن الحكومات العربية لم تعقد اجتماعا رسميا واحدا للتنسيق أو التحضير للمؤتمر وقد كان مقررا أن تعقد مؤتمرا تنسيقيا في المغرب، لكن الحكومات اختلفت ولم ينعقد هذا المؤتمر فذهبت هذه الحكومات للمؤتمر بدون حد أدنى للتنسيق وذلك لخوف هذه الحكومات من إثارة موضوعات خاصة بها مثل موضوعات المرأة أو الأقليات.

أكد بهي أن ذهاب الحكومات بدون حد أدنى للتنسيق أو جدول أعمال متفق عليه جعل من السهل التلاعب بالموقف الحكومي عن طريق التهديد الأمريكي بالانسحاب ثم الانسحاب الفعلي وقيام الأوروبيين بلعب دور الكارت الاحتياطي بالتهديد بالانسحاب أيضا وهو ما وضع الحكومات العربية في مأزق وحرج من إفشال مؤتمر تنظمه حكومة أفريقية صديقة.

وأشار إلى أن أداء المنظمات غير الحكومية والتزامها بقضايا شعوبها ومواطنيها أوضح من هو المشكوك في تمويله الأجنبي وهل هو المنظمات أم الحكومات.

واستخلص بهي أن المؤتمر جدد للمرة العشرين التأكيد على أهمية الدور الحاسم الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في العالم وفي كل مرة كانت تخرج فيها المنظمات غير الحكومية تدافع عن الشعوب سواء في سياتل أو جنوة أو ديربان كانت تقدم البرهان المتكرر على أنها تعبر عن الضمير الإنساني والعالمي في تبني قضايا الشعوب وفي ديربان تأكد أن الموقف ليس مجرد موقف من قضايا العولمة وانعكاساتها السلبية ولكن له أبعاد تمتد لتشمل الموقف من إسرائيل.

وأضاف أن الأهم هو أنه رغم حجم التحديات التي كانت موجودة في التهديد بالانسحاب أو وقف مخصصات الأمم المتحدة أو تمويل المؤتمرات الدولية إلا أن موقف المنظمات لم يتزحزح رغم انضمام ماري روبنسون للموقف المضاد.

وأعلن بهي أن مظاهرة ٣١ أغسطس التي شارك فيها نحو ٤٠ ألف متظاهر تم الإعلان في نهايتها عن إنشاء التحالف العالمي ضد العنصرية.

جاء التاسع عشر من نوفمبر يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني- ليطرح مجددا إشكاليات تعزيز التضامن الدولي مع القضية الفلسطينية وخاصة في ظل التصعيد المستمر للممارسات الوحشية على أيدي سلطات الاحتلال ضد الشعب الفلسطيني. في هذا الإطار تأتي مساهمة بهي الدين حسن، وديابه أو جهجه بمقاليهما ليضعا أمام القارئ المؤشرات الفعلية لفرص بناء حركة تضامنية عالمية والتحديات التي تقف عائقا أمام تفعيل دور التحالفات العالمية في هذا الإطار. وبينما يراهن بهي الدين حسن على مؤشرات عديدة تعلو من خلالها أسهم المجتمع المدني العالمي القادر على تحقيق مزيد من الإنجازات على طريق ما تحقق في دربان، فإنه يتوقف أمام إشكالية دور الحكومات العربية والإطار الإقليمي الناظم لها ومدى قدرة العالم العربي، بما في ذلك أحزابه ونقاباته على التعامل بلغة وديناميكية مناسبة تتيح له التفاعل مع العالم. وعلى الجانب الآخر فإن جهجه بقدر ما يثمن دور التحالف المدني العالمي فإنه يلفت النظر إلى أن ذلك وحده لا يكفي لإنجاح مشروع لوبي عربي دولي فعلا في ظل واقع الغياب العربي داخل المجتمعات الأوروبية والأمريكية، وأن ملايين المواطنين العرب في أوروبا وأمريكا عليهم دخول المعترك السياسي وممارسة حقوقهم السياسية كمدخل ضروري لأي تأثير عربي على سياسة بلدانهم الجديدة.

فرص عولمة التضامن مع الشعب الفلسطيني

هل يقوى العرب على استثمارها؟

بهي الدين حسن

يحل يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني هذا العام، بينما تشهد حركة التضامن الفعلية مع الكفاح المرير لهذا الشعب مؤشرات تدل على احتمالات جدية لتطور هذه الحركة العالمية إلى آفاق جديدة، الأمر الذي يلقي مسئوليات أكبر على أكتاف الحكومات العربية ممثلة بالجامعة العربية، والشعوب العربية ممثلة بأحزابها السياسية ونقاباتها ومنظماتها غير الحكومية.

لا يتسع المجال لرصد تفصيلي لكل المؤشرات، ولكن قد يكفي مؤقتا الإشارة إلى مؤشرين هامين، أولهما هو إجماع المنظمات غير الحكومية المشاركة في المؤتمر العالمي ضد العنصرية في دربان الصيف الماضي (أكثر من ٣٠٠٠ منظمة) على إدانة إسرائيل والتضامن مع الشعب الفلسطيني وإقرار مجموعة من التوصيات غير المسبوقة. لقد كانت الأغلبية المشاركة هى لمنظمات الجنوب، الأمر الذي قاد إلى الاستنتاج بأن منظمات الشمال قد يكون لها موقف مختلف، وذلك استنتاج غير دقيق.

- وهذا يقودنا إلى المؤشر الثاني، وهو النهوض الذي تشهده حركة التضامن مع الشعب الفلسطيني في أوروبا بالذات، والتي قررت منظماتها عقد اجتماع إقليمي لها في برلين يومي ٢٨ و٢٩ نوفمبر، بهدف التوصل لأول مرة إلى خطة تنسيق مشتركة وتشكيل لجنة تنسيق أوروبية مشتركة بين هذه المنظمات. وهى أول محاولة جادة لإعادة بعث هذه الحركة التي كانت إحدى ضحايا اتفاق أوسلو، الذي أشاع وهم أن القضية الفلسطينية قد تم حلها، وبالتالي فإن دور هذه الحركة قد انتهى!

جدير بالذكر أن آخر مؤتمر إقليمي أوروبي لهذه الحركة انعقد منذ نحو سبع سنوات، ثم توقفت تماما أعمال التنسيق، بل تلاشت المنظمات ذاتها في بعض دول أوروبا.

غير أن مؤشرات النهوض الأوروبي لا تتوقف عند هذا الاجتماع، بل تشمل عدداً من الاجتماعات والتظاهرات خلال نفس الأسبوع، والتي يجري عدد منها بتنسيق وتشاور بين هذه المنظمات وسكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية في مؤتمر دربان.

لقد أتيح لكاتب المقال مؤخرا حضور اجتماع في لندن بين أعضاء السكرتارية العربية وممثلي منظمات التضامن مع الشعب الفلسطيني في بريطانيا، بحضور ممثلين من جنوب أفريقيا واليابان ومنظمات حقوقية دولية، استهدف الاجتماع دراسة سبل تفعيل الحركة، وكيفية الاستفادة من زخم مؤتمر دربان، وبشكل خاص مهمات مناهضة العنصرية الإسرائيلية، وخلال ذلك تبين بشكل ملموس حجم الجهد الذي تقوم به هذه المنظمات لتوعية الرأي العام البريطاني.

وكان قد سبق ذلك اجتماع مماثل في أسبانيا بمشاركة جنوب أفريقيا أيضا ومنظمات أوروبية أخرى. وفي الثاني والثالث من ديسمبر تعقد مجموعة العمل حول فلسطين بالشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان الاجتماعي التأسيسي لها، وذلك بمبادرة واقتراح أيضا من بعض أعضاء السكرتارية العربية، والذين سيشاركون فيه، ويضع هذا الاجتماع الخطوط العريضة لمهام المجموعة في الفترة القادمة، وسبل تكوين رأي عام أوروبي ضاغط من أجل حقوق الشعب الفلسطيني. وفي يومي ٤/٥ ديسمبر ينظم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون بالقدس الأعضاء بالسكرتارية العربية- مؤتمرا دوليا موازيا في جنيف للمؤتمر الذي تعقده في ٥ ديسمبر الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف،- وتقاطعه أمريكا وإسرائيل أيضا- يبحث كلا المؤتمرين في سبل حماية الشعب الفلسطيني. ولكن المؤتمر الحكومي تقرر له مسبقا أن ينتهي بتوصيات باهتة لا تساوي تكاليف انعقاده. لذا فقد بادرت المنظمتان الفلسطينيتان بالدعوة لمظاهرة احتجاجية في صباح ٥ ديسمبر أمام مقر انعقاد المؤتمر الحكومي، وستشارك في المظاهرة المنظمات الأوروبية والدولية المعنية بحقوق الإنسان، وبالتضامن مع الشعب الفلسطيني.

هناك عوامل رئيسية وراء هذا التطور، الأول هو البسالة التي برهن عليها الشعب الفلسطيني من جديد، خلال عام من الانتفاضة المتواصلة، رغم جسامة التضحيات، وتوحش آلة الحرب الإسرائيلية التي بلغت مستويات غير مسبوقة. الأهم من ذلك هو الدور الذي قام به الإعلام العالمي المرئي منه بشكل خاص في نقل هذه البسالة والوحشية إلى بيوت الناس في أركان الأرض، الأمر الذي يستنهض أعمق الدوافع الأخلاقية والإنسانية، خاصة مع الإدراك المتزايد لشلل مؤسسات المجتمع الدولي عن القيام بأي دور لحماية هذا الشعب، وإجبار إسرائيل على الانسحاب

نشر هذا المقال بجريدة الأهرام في ٢ / ١٢/ ٢٠٠١ .

والانصياع لعشرات القرارات التي أصدرتها هذه المؤسسات على مدى أكثر من نصف قرن.

العامل الثاني، هو الانتصار التي انتزعته قضية الشعب الفلسطيني في منتدى المنظمات غير الحكومية في المؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان، رغم ضراوة وشراسة المواجهة وحجم التحدي، المتمثل بجبهة عريضة ضمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا وإسرائيل وغيرها، من أجل منع إدانة إسرائيل بكلمة واحدة، فنجحت للأسف أن تفرض إرادتها على أغلبية حكومات العالم، لتخرج وثيقة وصفها وزير خارجية إسرائيل حينذاك، بأنها تشكل أكبر هزيمة للدبلوماسية العربية منذ عام ١٩٦٧.

بينما نجحت المنظمات غير الحكومية في فرض إرادتها على هذه الجبهة، لتخرج بوثيقة تتضمن أقوى وأشمل إدانة لإسرائيل منذ نشأتها، وانتهت بمجموعة من التوصيات العقابية التي لم يسبق أن اجتمعت معا في وثيقة دولية من قبل، وذلك بفضل الدور الديناميكي الذي لعبته سكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية. فقد أدانت المنظمات غير الحكومية في العالم إسرائيل بوصفها نظاما للفصل العنصري/ الأبارتيد، الأمر الذي يتطلب من المجتمع الدولي فرض نظام شامل من العزل والعقوبات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية مماثل لما اتبع من قبل على جنوب أفريقيا، إلى أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وتزال الأسس العنصرية التي أنشأت عليها. وأدانت إسرائيل بارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية، الأمر الذي يتطلب محاكمة المسئولين الإسرائيليين أمام محكمة دولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وغير ذلك من التوصيات الهامة.

كانت هذه هى المرة الأولى التي تدان فيها إسرائيل في مؤتمر دولي تشرف عليه الأمم المتحدة بتهمة الأبارتيد، والتي تعتبر هى في حد ذاتها جريمة ضد الإنسانية وفقا للاتفاقيات الصادرة عن الأمم المتحدة- الأمر الذي أصاب إسرائيل بصدمة هائلة، عكست نفسها بسطوع في الصحافة الإسرائيلية، ووصفها أحد أعضاء الكنيست المشاركين في مؤتمر دربان بأنها أشد صفعة تلقتها إسرائيل منذ يونيو ١٩٦٧.

هذه الثنائية التي جمعت في لقطة واحدة بين انتصار غير مسبوق وضغط دولي شرس لم يستطع أن يبدل كلمة صياغة واحدة من إعلان دربان، شكل مصدر إلهام جديد لروافد الحركة الأخلاقية التي تتجمع في العالم في الأعوام الأخيرة، والتي تسعى لعالم أكثر إنسانية وعدالة، وأقل فقرا واضطهادا، والتي تشكل المنظمات المناهضة للعولمة مكونها الأساسي حتى الآن، وتضم أيضا منظمات حقوق الإنسان والسلام والبيئة وغيرها.

وهذا يقودنا إلى العامل الثالث، وهو التقارب والتفاعل الذي بدأ مؤخرا بين حركة مناهضة العولمة، وحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني.

مرة أخرى، كانت دربان هى محطة هامة للالتقاء الكبير، وخاصة من خلال التنظيم المشترك لمظاهرة الحادي والثلاثين من أغسطس في دربان التي ضمت نحو ٦٠ ألف متظاهر. لقد كان التخطيط المبدئي هو أن تكون مظاهرة احتجاجية ضد العولمة في نفس يوم افتتاح المؤتمر الحكومي في دربان، ولكن الاتصالات التي أجراها ممثلو سكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية أدت إلى إقناع المنظمين بأن تكون مظاهرة ضد العولمة وإسرائيل أيضا. ولكن على الصعيد الميداني اكتسحت الشعارات والرموز والهتافات من أجل فلسطين وضد إسرائيل المظاهرة، الأمر الذي كان اختبارا عمليا لم يسع إليه أحد- لمدى استعداد حركة مناهضة العولمة للتفاعل وتبني القضية الفلسطينية.

إن هذا التفاعل ما زال في بداياته، وهناك محطات متتالية سيجري خلالها تعميق هذا التفاعل، كأحد مرتكزات خطة عمل بعيدة المدى بدأت سكرتارية منظمات حقوق الإنسان العربية التي شاركت في دربان بوضعها موضع التنفيذ، تطبيقا للقرار المعلن في نهاية مظاهرة ٣١ أغسطس، بتشييد تحالف عالمي ضد العنصرية الإسرائيلية.

هذا التحالف العالمي لا يستبعد الحكومات، ففي نهاية المطاف، يستهدف إنشاء هذا التحالف أن تتخذ الأمم المتحدة قرارات محددة تجبر إسرائيل على تنفيذ ما سبق أن اتخذته مؤسسات المجتمع الدولي من قرارات بخصوص الشعب الفلسطيني، وهذا لن يتم إلا بمشاريع قرارات تقدمها وفود حكومية، وتعتمدها في النهاية الحكومات الأعضاء، فهى وحدها التي تملك حق التصويت، بينما لا تتمتع المنظمات غير الحكومية سوى بالدور الاستشاري والتعبوي، بما في ذلك التنسيق والتحالف في مناسبات محددة مع حكومات ما لإخراج قرارات بعينها.

السؤال المطروح في مداولات المنظمات غير الحكومية العالمية منذ دربان، هو ببساطة: إلى أي حد يمكن التعويل على دور الحكومات العربية في إطار هذه الحملة التعبوية؟!.

التقدير الأرجح في مشاورات المنظمات غير الحكومية سلبي للغاية، للأسباب التالية:

١- الموقف المتخاذل الذي اتخذته الحكومات العربية في مؤتمر دربان، مما ساهم في خروج الإعلان الحكومي خاليا من كلمة إدانة واحدة لإسرائيل.

٢- الانطباع السلبي السائد لدى أوساط الرأي العالمي في الشمال والجنوب عن عدم احترام حقوق الإنسان في العالم العربي، وتقييد نشاط المنظمات غير الحكومية فيه، الأمر الذي يستوجب نبذ أي شبهة علاقة بين المنظمات غير الحكومية العالمية وهذه الحكومات، حتى لا تصاب قضية التضامن مع الشعب الفلسطيني بأضرار إضافية.

٣- ضعف التنسيق بين الحكومات العربية ذاتها، بل واتسامه بالتخبط والتعارض علنا، حتى فيما يسمى بقضية العرب المركزية -أي فلسطين- الأمر الذي يعرض للإصابة بالضرر الجسيم كل طرف يبني حساباته على التعامل مع الحكومات العربية ككتلة واحدة منسجمة.

٤- هيمنة الرهان لدى السياسة الرسمية العربية- على دور الإدارة الأمريكية في تمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه! رغم الفشل الذريع لهذا الرهان على مدى أكثر من نصف قرن، بينما تراهن المنظمات غير الحكومية على دور الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك الأمريكي والأوروبي- في الضغط لتغيير مواقف حكوماتهم من القضية الفلسطينية.

في هذا السياق يثور التساؤل عما يمكن أن تفعله الجامعة العربية؟ بوصفها الإطار الإقليمي المعبر عن الإرادة السياسية للدول العربية، وخاصة في ظل قيادة أمين عام جديد طموح لتغيير الصورة الانطباعية السلبية السائدة عن العرب ومؤسستهم الإقليمية.

التساؤل يمتد ليشمل أيضا النقابات والأحزاب السياسية في العالم العربي، التي تقلصت علاقاتها بالعالم الخارجي إلى درجة غير مسبوقة، واقتصر دورها على النطاق القطري، وقليل منها للغاية الذي يحتفظ بعلاقات نشيطة حتى على المستوى الإقليمي العربي، الأمر الذي يؤدي إلى خسارة العالم العربي لقوى حية هامة لا بديل عنها- كان من الممكن أن تلعب دورا فعالا في تنشيط تضامن الفعاليات المناظرة لها في المجتمع المدني العالمي، وخاصة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وفي حقبة فوارة بالاحتمالات الإيجابية، والسلبية أيضا.

إن أحد أهم دروس مؤتمر دربان، هو أن رهان المستقبل يجب أن يكون على المجتمع المدني في العالم، وهو قادر على إنجازات أخرى لا تقل عما تم في دربان، بقدر ما نتوصل هنا في العالم العربي للغة والصيغة والديناميكية المناسبة للتفاعل في العالم.

مصالح العرب في الغرب
بين أسطورة اللوبي اليهودي وواقع الغياب العربي

دياب أبو جهجه

رئيس الرابطة العربية والأوروبية

في عام ١٩٤٨ و بينما كان العرب ينتظرون بين لحظة وأخرى إعلان قيام دولة إسرائيل كانت الدوائر السياسية في واشنطن تشهد نقاشاً حاداً بين الرئيس ترومان وأوساط وزارة الخارجية، حول الموقف الذي ينبغي على أميركا اتخاذه إزاء الإعلان المزمع للدولة اليهودية. فبينما كان موقف وزارة الخارجية ينص على عدم الاعتراف بإسرائيل تجنبا لدفع العرب في أحضان الاتحاد السوفيتي في فترة كانت بوادر الحرب الباردة قد بدأت بالظهور، تمسك الرئيس ترومان بموقفه المؤيد للاعتراف بالكيان الصهيوني. الأمر تفاقم إلى درجة التصادم بين ترومان و وزير خارجيته آنذاك مارشال، فمارشال كان يعتبر أن الاعتراف بإسرائيل مناف للمصلحة القومية الأميركية و كان يأخذ على ترومان انصياعه لضغوطات اللوبي الصهيوني لاعتبارات انتخابية. وكان الاعتراف الأميركي بإسرائيل النجاح الأول في سلسلة نجاحات مجموعات الضغط اليهودية في أمريكا.

منذ ذلك الحين لم يعد هنالك عربي لم يسمع بهذا اللوبي الشهير والكل حمله مسؤولية نكسة حينا و هزيمة أحيانا. إلا أن مفهوم اللوبيينغ كغيره من المفاهيم وصل مشوهاً إلى العقل العربي و ارتبط بخرافات نظرية المؤامرة التي تتحدث عن سيطرة اليهود على العالم بشكل يجعل أي محاولة للعمل ضد الصهيونية في الغرب تبدو و كأنها أحلام يقظة. لكن الواقع غير هذا، فاللوبي الصهيوني موجود و فاعل إلا أنه كغيره من المنظومات البشرية له نقاط ضعفه. المشكلة الحقيقية كانت تكمن في غياب العمل العربي المضاد وفي عدم فعالية المقاربات العربية لهذا العمل. منذ منتصف التسعينات بدأت تبرز على الساحة عوامل جديدة قد تغير بعض المعادلات القائمة، العامل الأهم كان بزوغ البراعم الأولى للمجتمع المدني التي استفادة من ثورة الاتصالات الحديثة لمد روابط ما بينها على المستوى العربي ومن ثم البدء في بناء علاقات وصداقات دولية. هذه المنظمات أدركت الدور المتزايد لمثيلاتها من المنظمات غير الحكومية في العالم وحاولت الاستفادة من علاقاتها معها من أجل وضع القضية الفلسطينية على الأجندة الأهلية الأوروبية تحديداً. العلاقات التي بنتها هذه المنظمات مع مثيلاتها في بلدان العالم الثالث ساهمت بنجاح هذه المهمة نسبياً خلال مؤتمر دربان الأخير. إلا أن عمل التشبيك والترابط الناجح مع المنظمات الأهلية والحقوقية لا يعتبر كافياً لموازنة تأثير منظمات الضغط الصهيونية، وهو لا يعدو كونه عامل لا بد له من عوامل أخرى لكي تتفاعل معه لإنجاح مشروع لوبي عربي دولي حقيقي، وسنقوم هنا بسرد موجز لهذه العوامل الضرورية بتصورنا.

لا بد لأي مجموعة ضغط عربية أن تحاول التأثير على السياسة الداخلية للدول الغربية ودفعها في اتجاه قد لا تمليه المصلحة القومية المباشرة للدولة المعنية. من الصعب أن يصل التعاطف و التفهم مهما عظما إلى تحقيق هذه النتيجة، كما أن التأثير بالرأي العام عبر تحالفات مع المنظمات الحقوقية لن يدفع دولة ما إلى تغيير جذري في سياستها، فهذه المنظمات لا تنتمي غالباً إلى الخط السياسي الأساسي والمؤثر في بلادها ودعمها لقضية ما قد يحقق انتصارات معنوية إلا أنه لن يصل إلى قلب المعادلات القائمة على مراكز القوى السياسية والاقتصادية. إن السياسة الخارجية للدول الغربية لا تحددها منظمة العفو الدولية ولا "غرين بيس" او التكتل المناهض للعولمة، ولنفترض جدلاً أن كل هذه المنظمات تبنت بشكل كامل الموقف العربي من قضية فلسطين فإن هذا لن يؤدي إلى تغيير فعلي في سياسات الدول الغربية. حتى أنه في بعض الحالات قد يؤدي هذا التبني إلى نتيجة عكسية، فمثلا من المعروف أن معظم المنظمات المؤيدة للقضية الفلسطينية في أوروبا تنتمي إلى التيار اليساري المتطرف، وهذه المنظمات لا تتمتع بمصداقية حقيقية في مجتمعاتها بل على العكس فإن صورة التطرف الإيديولوجي المتلازمة معها لدى الرأي العام الواسع قد تنتقل إلى أي قضية تتبناها هذه الحركات. إن نجاح اللوبي الصهيوني مبني على عوامل أربعة، أولاً وجود جاليات يهودية كبيرة في البلدان الغربية تتمتع بحقوق المواطنة وممثلة داخل الطبقة السياسية الأساسية و تحديداً في الحركتين الاشتراكية والمسيحية الديمقراطية في أوروبا المراد فتين للديمقراطية والجمهورية في أميركا. فالجالية اليهودية عبر المشاركة السياسية وعبر قوتها الانتخابية الموجهة من خلال منظماتها تلعب دوراً مهماً في تحديد نتائج الانتخابات والائتلافات الحكومية. ثانياً القوة الاقتصادية والمالية المؤثرة لهذه الجالية و التي تتيح لها لعب دور بارز في تمويل الأحزاب و الحملات الانتخابية. ثالثاً الوجود الإعلامي الفاعل للجالية اليهودية سواء عبر الحملات الإعلامية المركزة أم عبر امتلاك وسائل إعلام خاصة بها.

رابعاً تجبير عقدة المحرقة إلى الحد الأقصى لخدمة المصالح الآنية لدولة إسرائيل إضافة إلى الموروث الحضاري المشترك لما يسمى بالحضارة اليهودية المسيحية. في مقابل هذا تفتقر الجالية العربية إلى أي تمثيل سياسي فعلي مستند على منظمات عربية أوروبية أو أميركية قوية قادرة على خلق أطر مشتركة وإستراتيجية تأثير سياسية فاعلة. غياب القدرة الاقتصادية نظراً للوضع الاقتصادي الصعب للجالية العربية المهاجرة حديثا نسبيا، وندرة وجود الكوادر في صفوفها وافتقارها إلى المداخل الإعلامية. يضاف إلى ذلك التباعد الحضاري الملموس بين الغرب والحضارة العربية الإسلامية والنزعات العنصرية والعدائية النابعة عن هذا الواقع، كل هذه عوامل لا تساعد الجالية على منافسة اللوبي الصهيوني. نقطة القوة الوحيدة التي تتمتع بها الجالية هي الكثرة العددية التي بالإمكان ترجمتها إلى قوة انتخابية إذا ما توفرت أطر تنظيمية فاعلة للعمل العربي المشترك على المستويين الأوروبي و الأمريكي إلا أن المحاولات في هذا الإطار لا تزال في مراحلها الأولى. هذه القوة الانتخابية قادرة إذا ما جيرت بطريقة صحيحة مستهدفة الأحزاب الرئيسية ومتزامنة مع دخول سياسيين عرب المعترك السياسي من خلال هذه الأحزاب مدعومين من المنظمات العربية سوف تشكل وسيلة ضغط وإغراء فعلية قد تدفع الطبقة السياسية إلى أخذ أجنده المنظمات العربية بعين الاعتبار في برامجها السياسية. من هذا المنطلق لا بد من العمل على تنظيم الجاليات العربية في الخارج وتحديداً منظمات الجيل الثاني والثالث في إطار إستراتيجية واضحة.

إن قيام لوبي عربي فاعل في أمريكا وأوروبا من دون العرب الأميركيين والأوروبيين كمحرك مركزي له مشروع فاشل سلفاً. الملايين من العرب هم اليوم مواطنون في أوروبا وأمريكا، وحقوقهم السياسية هي المدخل لأي تأثير عربي على سياسة بلدانهم الجديدة ولكن المشوار لا يزال في بدايته.

نشر هذا المقال بجريدة الأهرام في ١٩ / ١٢/ ٢٠٠١ .

جانب من مظاهرة الاحتجاج في جنيف على مؤتمر الأطراف السامية ويرى خلف علم فلسطين خضر شقيرات (إلى اليمين) وراجي الصوراني (في الوسط)

استخفاف صارخ بقواعد القانون الدولي الإنساني

بدعوة من المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بغزة وجمعية القانون بالقدس، وبالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، شهدت العاصمة السويسرية يومي الرابع والخامس من ديسمبر مؤتمرا موسعا بمشاركة لفيف من المنظمات الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية وشخصيات مستقلة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني.

المبادرة بعقد هذا المؤتمر غير الحكومي جاءت ردا على النتائج الهزلية المتوقعة لمؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة الذي دعت إليه الحكومة السويسرية بناء على إلحاح الأمم المتحدة وعشرات المطالبات من المنظمات الحقوقية بهدف بحث السبل الكفيلة بضمان احترام إسرائيل للاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون قد أعلنا في بيان صحفي إدانتهما الشديدة لمسودة الإعلان التي أعدتها الحكومة السويسرية واعتمدها مؤتمرا الأطراف السامية بدون اقتراع في جلسة مغلقة واستنكارهما تعمد إقصاء المنظمات غير الحكومية عن المشاركة في المؤتمر. وأكد البيان الصادر عن المؤسستين الفلسطينيين أن مسودة الإعلان تكشف عن عزم الأطراف السامية على التهرب من التزاماتها القانونية بموجب اتفاقيات جنيف، مشيرا إلى افتقار المسودة إلى أية إجراءات قابلة للتطبيق من أجل ضمان انصياع إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، كما خلت من أية إدانة لإسرائيل على انتهاكاتها المنظمة والجسيمة للقانون الدولي الإنساني. وحذر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان وجمعية القانون من أن الأطراف السامية المتعاقدة تكرر بذلك كارثة اجتماعها السابق في يوليو ١٩٩٩ والذي شكل انتكاسة للقانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، وهو الاجتماع الذي انفض بعد ١٥ دقيقة فقط من انعقاده دون اتخاذ أية إجراءات بدعوى "إعطاء فرصة للسلام".

وأكدت المؤسستان الفلسطينيتان ضرورة تطبيق القانون الدولي الإنساني وبخاصة اتفاقية جنيف الرابعة من الناحية القانونية والفعلية وشددا على أن احترام الاتفاقية يشكل أساسا ضروريا لأي سلام عادل ودائم.

هذا وقد استنكرت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والعربية والدولية المشاركة في المؤتمر الموازي "غير الحكومي"، الإعلان الصادر عن مؤتمر الأطراف السامية لأنه لم يتصدى للانتهاكات السافرة التي تقوم بها إسرائيل بالمخالفة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة، كما لم يتمخض عن أية خطوات فعالة لوضع لهذه الانتهاكات وأكد الإعلان إدانته لموقف الولايات المتحدة وإسرائيل ومقاطعتها للمؤتمر الأطراف السامية وسعيها للحيلولة دون انعقاده، وكذلك محاولتها تسييس مبادئ القانون الدولي الإنساني. وأكد الإعلان أن تشجيع الأطراف السامية لإسرائيل للاستمرار في خرقها للاتفاقية يعد بمثابة تقويض للقانون الدولي الإنساني. وشدد الإعلان على رفض المنظمات المشاركة التذرع بالاعتبارات السياسية لتعليق تطبيق القانون الدولي أو الزعم بأن من شأنه عرقلة عملية السلام، مشيرا لأن تجربة السنوات الشعر الماضية كافية للبرهنة على أن تغييب القانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية قد أسهم في تردي الأوضاع الإنسانية.

وأضاف إعلان المنظمات غير الحكومية أن التصعيد المستمر للانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقية جنيف سواء من خلال الاغتيالات والتصفية الجسدية والتعذيب، أو من خلال توسيع النشاط الاستيطاني والمضي في إجراءات هدم المنازل وتخريب الممتلكات، يظهر الحاجة الماسة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

وطالب الإعلان الدولي الأطراف السامية بضرورة تبني خطة تدريجية لفرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على إسرائيل لإجبارها على احترام بنود الاتفاقية وقبول الحماية الدولية للشعب الفلسطيني. وطالب الإعلان كذلك الدول الأطراف بوقف المساعدات العسكرية لإسرائيل والامتناع عن تقديم أي دعم للنشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة. وجدد الإعلان المطالبة بإنشاء محكمة دولية خاصة لمحاكمة مرتكبة جرائم الحرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحث الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف على المسارعة بالتصديق على النظام الأساسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية.

وقد دعت المؤسستان الفلسطينيتان لمظاهرة احتجاجية أمام مقر مؤتمر الدول الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة شارك فيها أعضاء المؤتمر الموازي وممثلو المنظمات الدولية والجالية العربية في جنيف وأعضاء بالبرلمان الأوروبي وإعلان احتجاجهم على تخاذل المجتمع الدولي في تحمل مسئولياته تجاه حماية الشعب الفلسطيني.

بعد رفض الحجج الإسرائيلية

الطريق بات ممهدا لمحاكمة شارون

فشلت محاولات القانونيين والمحامين الإسرائيليين لتعطيل سير إجراءات محاكمة مجرم الحرب آرييل شارون على جرائمه في صبرا وشاتيلا أمام القضاء البلجيكي. ففي الثامن والعشرين من سبتمبر ٢٠٠١ أعلن النائب العام البلجيكي رفض كل الدفوع التي تقدم بها محامو شارون لتعطيل نظر الدعوى واعتبرها غير مقبولة، وأكد النائب العام أن القضاء والمحاكم البلجيكية مؤهلة تماما وصاحبة اختصاص في نظر القضية المرفوعة ضد شارون وآخرين، وأن الاتهام الرسمي لشارون المتضمن ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يعد مقبولا.

وبموجب هذا التصريح فقد عضد النائب العام البلجيكي أن تصدر محكمة الاستئناف قراراً إيجابيا استنادا إلى اختصاص القضاء البلجيكي في نظر الدعوى ضد شارون، وأن تأمر المحكمة بمواصلة التحقيقات في الوقائع المتضمنة بالدعوى. وقد اعتبرت اللجنة العربية والأوروبية التي لعبت دورا هاما في تحريك الدعوى بمساندة محامين بلجيكيين- أن إعلان النائب العام البلجيكي يشكل نقطة فاصلة في تقدم الدعوى، ورجحت أن تساير المحكمة ما انتهى إليه موقف النائب العام طالما يجري الاحتكام للقانون البلجيكي. وأكدت اللجنة في بيان لها أن تبني النائب العام الموقف القانوني للجنة العربية الأوروبية قد

من ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا

مهد الطريق لمحكمة الاستئناف لقبول ذات الموقف، وحال تحقق ذلك فإنه يعني كما قالت اللجنة- انتصارا عظيما للعدالة والديمقراطية في بلجيكا. وتعهدت اللجنة ببذل قصارى جهودها لسد كافة الثغرات في الدعوى وتحصينها من أية تدخلات سياسية. ومن هذا المنطلق فإن اللجنة تعتبر مثول كل الأطراف المتورطة في مذبحة صبرا وشاتيلا أمام القضاء هو المدخل القانوني المناسب لتأمين الانتصار في هذه القضية.

وهو ما يعني أن محاكمة شارون لابد وأن تطول قادة ميليشيات الكتائب اللبنانية التي تتحمل المسئولية المباشرة عن ارتكاب مذبحة صبرا وشاتيلا.

محاكمة عزمي بشارة تفضح العنصرية الإسرائيلية

أصدرت السكرتارية العربية لتجمع منظمات حقوق الإنسان بياناً أعربت فيه عن إدانتها الشديدة لقرار الكنيست الإسرائيلي برفع الحصانة عن النائب العربي عزمي بشارة وتقديمه للمحاكمة بسبب آرائه المعلنة والمناهضة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والممارسات العنصرية داخل إسرائيل، والتي عبر عنها في عشرات المناسبات، وعلى وجه الخصوص خلال ندوات المؤتمر العالمي ضد العنصرية بدربان حيث كان المتحدث العربي الرئيسي في المؤتمر، والوحيد خلال المائدة المستديرة مع رؤساء الحكومات المشاركة في المؤتمر، حيث اختارته السكرتارية العربية ليمثلها في عرض رؤية المنظمات غير الحكومية.

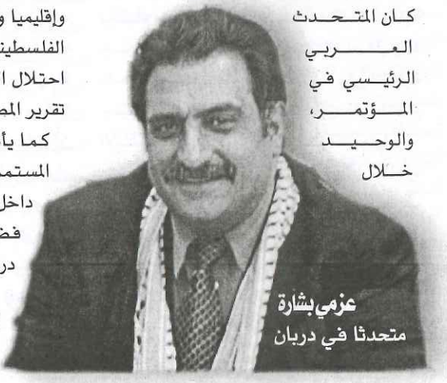
عزمي بشارة متحدثا في دربان

أضاف البيان إن قرار الكنيست لا يستهدف وحسب التكيل بعزمي بشارة، ولكن يكشف أيضا النزوع المتزايد لدى أجهزة الدولة الإسرائيلية لقمع تطلع الأقلية العربية لوضع حد لصنوف القهر العنصري ضدها -والتي أدانها مؤتمر دربان- ولسعاها للتواصل عربيا وإقليميا ولدعم نضال أشقائهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل التحرر من نير احتلال الأبارتيد الإسرائيلي، ونيل حقهم في تقرير المصير.

كما يأتي هذا القرار متوازيا مع التحرش المستمر بمؤسسات حقوق الإنسان العربية داخل إسرائيل وممثليها الذين شاركوا في فضح العنصرية الإسرائيلية في مؤتمر دربان.

كما يكشف تصويت الأغلبية من أعضاء الكنيست لصالح القرار المذكور عن الطابع العنصري للديمقراطية التي يحلو لإسرائيل التشدق بها، ويظهر مدى تفشي العنصرية في المجتمع الإسرائيلي على المستوى البرلماني وداخل الجهاز القضائي الذي شارك في إعطاء التبريرات التي تسبغ المشروعية على هذا القرار العنصري، ووظفت في إطاره الأغلبية المطلقة -القائمة على أساس عنصري- أدوات اللعبة البرلمانية لمصادرة حق الأقلية العربية في التنظيم السياسي والمشاركة على أساس قومي فضلا عن حقها في التعبير عن إرادتها.

ودعت السكرتارية العربية في بيانها المفوضية السامية لحقوق الإنسان للتنديد العلني بهذا القرار، وضرورة إدراج هذه القضية على جدول أعمال الاجتماع الذي دعت إليه المفوضية المنظمات غير الحكومية في السادس من ديسمبر ٢٠٠١، بهدف بحث آليات تطبيق إعلان وبرنامج العمل المنبثق عن المؤتمر العالمي ضد العنصرية. كما حثت المنظمات غير الحكومية في العالم على مواصلة المهمة التي بدأتها في دربان لتطوير آليات العمل الكفيلة بمحاصرة النظام العنصري الإسرائيلي، ووضع حد لآخر نظم الفصل العنصري في عالمنا.

آراء ومساهمات

الحريات العامة في الأردن إلى أين؟

نظام عساف

مدير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان

يشهد الأردن في الفترة الأخيرة حوارات في أوساط الرأي العام حول ما إذا كانت الحريات العامة في الأردن تتعرض إلى تقييد أم إلى ضوابط؟.

ففي الشهور الأخيرة، وبعد حل مجلس النواب قبل انتهاء ولايته، صدر عن الحكومة عدة قوانين مؤقتة مثل قانون الانتخابات وقانون الاجتماعات العامة وقانون محكمة أمن الدولة وقانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون العقوبات والتي استهدفت تعديل نصوص محددة يظهر من خلالها التوجه نحو تقييد بعض الحريات العامة.

وقبل طرح السؤال عن انسجام هذه القوانين مع نصوص وروح الدستور الأردني، لابد من توضيح النقاط الرئيسية التي تضمنتها هذه القوانين وشكلت نقاط خلاف حولها في أوساط الرأي العام المحلي، إذ يرى فيها كثير من الناس مظاهر تراجع في المسار الديمقراطي الأردني.

بخصوص قانون الانتخابات المؤقت جرى فيه الإبقاء على نظام الصوت الواحد، مع العلم أن كثيراً من الدوائر الانتخابية لها أكثر من مقعد نيابي، أما الاعتراض على قانون الاجتماعات العامة فقد انصب على نقطة صلاحيات الحكم الإداري بعدم الموافقة على الاجتماعات العامة، التي تعتبر إحدى وسائل التعبير عن رأي الناس، واعتبار رأيه نافذا لا يجوز الطعن فيه.

في حين تضمن قانون محكمة أمن الدولة نصا لا يجيز الطعن بقراراتها في مجال الجنح لدى أية محاكم أخرى، بينما تضمن قانون العقوبات الأخير نصوصا تجيز إغلاق الصحف وسجن الصحفي وهو ما لم يكن منصوصا عليه سابقا.

أما بخصوص قانون أصول المحاكمات الجزائية فقد نص على زيادة مدة التوقيف من ٢٤ ساعة إلى ٧ أيام في القضايا العادية من قبل المدعي العام وكذلك صلاحية رئيس الوزراء في إحالة أي قضية إلى محكمة أمن الدولة.

أضف إلى كل هذا مسألة تأجيل الانتخابات النيابية إلى إشعار غير مسمى.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل هذه القوانين المؤقتة التي صدرت مؤخرا تتوافق مع نص وروح الدستور الأردني في المادة ٩٤ منه؟ إذ حددت هذه المادة جواز إصدار قوانين مؤقتة في الأمور التي "تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير".

يرى بعض المسئولين في جمعيات حقوق الإنسان أن صدور هذه القوانين لا يستند إلى وجود ظروف طارئة تستدعي تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير وترجع أسباب ذلك إلى وجود مراكز قوى تتحكم في اتخاذ القرار تشعر بأن المسار الديمقراطي الذي تسير عليه الأردن يتعارض مع مصالحها الاقتصادية والسياسية والشخصية، ويؤكد أصحاب هذا الرأي بأنه لا توجد مبررات لإصدار قوانين مؤقتة، ويلاحظون أن إصدار مثل هذه القوانين المؤقتة يأتي في سياق هجوم مراكز القوى على الديمقراطية والحريات العامة.

كما يرى نشطاء بارزون في مجال حقوق الإنسان وجود معاداة متزايدة للحريات والحقوق من قبل السلطة التنفيذية منذ أكثر من عام ويتم التراجع عن التنمية السياسية وسلب المواطنين الأردنيين من الحريات التي يتمتعون بها من خلال قوننة الاتجاهات التراجعية هذه عبر القوانين المؤقتة التي صدرت مؤخرا.

ويلاحظ هؤلاء النشطاء أن قانون الاجتماعات العامة، الذي أعطى للحاكم الإداري أن لا يوافق على الاجتماعات العامة واعتبار قراره نهائيا لا يجوز الطعن فيه، لا ينسجم مع المادتين ١٥,٧ من الدستور التي تنص على أن الحرية الشخصية مصونة وأن حرية الرأي مكفولة ويمكن التعبير عنها بسائر الوسائل.

ويرى بعض المحللين والسياسيين والأكاديميين ونشطاء حقوق الإنسان بأن السلطة التنفيذية ما زالت تتجاهل الإرادة الشعبية المعارضة "لقانون الصوت الواحد"، ويرجع بعضهم توجه السلطة التنفيذية إلى وجود منظمات أهلية فاعلة للمواطنين يمكن أن تؤثر على توجهاتها وخياراتها السياسية، والثانية تتمثل في الخوف الموجود في أوساط معينة داخل السلطة التنفيذية بسبب شعورها أن توجهاتها السياسية لا تحظى بتأييد شعبي، ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن السلطة التنفيذية تسعى إلى جعل الناس يقولون نعم لما تريده السلطة مع إبقاء ديكور ما يظهر من خلاله أصوات قليلة معارضة.

ويرى بعض البرلمانيين أن مظاهر التراجع الديمقراطي في الأردن يتجلى في صدور القوانين المؤقتة وقبلها تعديل التعليمات الخاصة بانتخاب طلبة الجامعة الأردنية الذي أعطى صلاحية لرئيس الجامعة بتعيين ما نسبته ٥٠٪ من مجلس الطلبة وتعيين رئيس المجلس إضافة إلى إجراءات دمج البلديات قبل انتهاء المدة القانونية لرئيس وأعضاء المجالس البلدية، وحل مجلس النواب قبل انتهاء ولايته التي نص عليها الدستور.

ويرى بعض الأكاديميين أن الديمقراطية في الأردن تواجه معوقات ويرجعون ذلك

إلى حداثة الديمقراطية في الأردن والظروف غير الطبيعية التي مرت على الأردن، ناهيك عن كون الأردن دولة من العالم الثالث، ويضيفون أنه بالرغم من ذلك يمكن تجاوز هذه المعوقات تدريجيا.

ويرى بعض الصحفيين أن صدور القوانين المؤقتة الأخيرة ينذر بوجود أجواء سياسية جديدة لصالح تغول السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، ويطرحون تساؤلات حول ما إذا كان هذا التوجه الجديد مؤقتا مرتبطا بالظروف الراهنة أم هو توجه نهائي؟ ويميل أصحاب هذا الرأي إلى الاعتقاد بأن الأردن قد فشلت في الانتقال إلى العمل المؤسسي القائم على تداول السلطة التنفيذية، وأن التقييد على الحريات العامة لا يساعد على مأسسة الحياة الديمقراطية.

وبالمقابل يرى بعض المحللين أن ما أقدمت عليه الحكومة مؤخرا من إصدار قوانين مؤقتة قد تم استجابة لاستحقاقات أملتها الظروف المحيطة بالأردن وبخاصة الحرب التي تشنها الإدارة الأمريكية ضد أفغانستان، وأن الغرض من إصدار تلك القوانين هو مجرد تسجيل موقف أردني رسمي يؤكد للعالم أن الحكومة الأردنية تتخذ موقفا داعما لهذه الحرب.

وللخروج من هذا الوضع يرى العديد من الأكاديميين والسياسيين والصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان ضرورة إعادة التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وإنشاء محكمة دستورية مستقلة، وأن تكون القوانين والتشريعات منسجمة مع الرأي العام، وتوفر إرادة سياسية فعلية لتطوير الديمقراطية وصيانة الحريات العامة ودعم الأحزاب السياسية وتحديث القوانين وإزالة النصوص التي تقيد الحريات العامة.

وختاماً فإن هذه القوانين التي صدرت مؤخرا تحظى بشرعية قانونية، إلا أنها تفتقر إلى الشرعية السياسية والدستورية.

مشكلات التحول الديمقراطي في إريتريا

ياسين محمد عبد الله

كاتب إريتري

مع إن إريتريا نالت استقلالها عن إثيوبيا عام ١٩٩٣ إلا أنها لا تزال تعيش تحت ظل حكومة انتقالية وتخضع لنظام الحزب الواحد. فالدستور الذي تمت إجازته من قبل المجلس الوطني (البرلمان) في عام ١٩٩٧ والذي كان من المفترض أن يقود البلاد إلى نظام تعددي جمد في البداية لأسباب غير معروفة، ولاحقا بسبب الحرب مع إثيوبيا. وعند إنهاء الحرب في العام الماضي بدا أن عملية التحول الديمقراطي ستستأنف مرة أخرى عندما كون المجلس الوطني لجنتين واحدة لإعداد مسودة لقانون الأحزاب السياسية والثانية لإعداد مسودة لقانون الانتخابات التي تقرر إجراؤها في ديسمبر من العام الحالي. لكن عملية التحول الديمقراطي، والتي لم تحظ أبدا بقبول التنظيمات المعارضة المتواجدة خارج البلاد لاعتقادها بأنها لن تقود إلى ديمقراطية حقيقية، تعطلت مرة أخرى عندما قام رئيس الدولة بتجميد عمل لجنة قانون الأحزاب وأقال رئيسها محمود شريفو من منصبه كوزير للحكومات المحلية بسبب خلافات تتعلق بأسلوب عمل اللجنة.

برز أول صراع علني داخل الجبهة الحاكمة إلى السطح في مايو الماضي عندما وجهت مجموعة من خمسة عشر شخصا من قيادات الحزب الحاكم وأعضاء البرلمان رسالة علنية إلى أعضاء حزبهم يتهمون فيها رئيس الدولة أسياس أفورقي بتعطيل عملية التحول الديمقراطي في البلاد و تجميد عمل مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية بالتدخل في عملية القضاء.

وفي سبتمبر الماضي اعتقلت السلطات الإرترية ١١شخصا من الذين وقعوا على الرسالة المشار إليها (هم الذين كانوا داخل البلاد) بتهمة تعريض الوحدة والسيادة الوطنيتين للخطر. ثم قامت هذه السلطات بإغلاق الصحف المستقلة واعتقلت عشرة من الصحفيين العاملين فيها لتدخل عملية التحول الديمقراطي إلى طريق مسدود وتتبدد الآمال في تحول سلمي من نظام الحزب الواحد إلى نظام تعددي. وقد انتقدت منظمات حقوق الإنسان الدولية هذه الإجراءات واعتبرتها خروقات خطيرة لحقوق الإنسان ودعت الحكومة الإريترية إلى إطلاق سراح المعتقلين وتقديمهم لمحاكمة عادلة وإلى رفع الحظر عن الصحف المستقلة.

بجانب المشكلات المشار إليها، فإن عملية التحول الديمقراطي في إريتريا واجهت وتواجه تعقيدات تتعلق بطبيعة الممارسة السياسية في فترة الكفاح المسلح من جانب وبالتكوين الديني والثقافي المتعدد للسكان من جانب آخر. فالجبهة الشعبية التي انفردت بالسلطة في البلاد بعد الاستقلال حققت ذلك من خلال خوض صراعات عنيفة ضد منافسيها الأمر الذي أورث البلاد تقاليد غير ديمقراطية في الممارسة السياسية تعتمد العنف والإقصاء وعدم الاعتراف بالآخر.

ولعب أسلوب التعاطي الحكومي مع التكوين الديني والثقافي المتعدد في إريتريا -حيث يدين نصف الإريتريين بالإسلام والنصف الآخر بالمسيحية ويتحدثون تسع لغات- دورا سلبيا بالنسبة لفرص تطور الثقافة الديمقراطية إذ ساهمت سياسة الحكومة في هذا المجال، والتي اعتبرها الكثيرون تفضيلية لثقافة وطائفة واحدة، إلى زيادة التوتر الاجتماعي وقللت من فرص نمو وتطور الثقافة الديمقراطية في البلاد. كما لعبت الصراعات الإقليمية التي تورطت فيها إريتريا في السنوات التالية لاستقلالها دورا سلبيا في المسار المفترض لعملية التحول الديمقراطي السلمي كونها وفرت المناخ الداخلي الملائم لتمرير الإجراءات الاستثنائية.

ومن المتوقع الآن أن يكون للأزمة التي نشبت بين إريتريا والدول الغربية دورا سلبيا أيضا بالنسبة لفرص التحول الديمقراطي في البلاد. الأزمة نتجت بسبب احتجاج تلك الدول على الاعتقالات الأخيرة وتعطيل الصحف المستقلة ثم فاقم منها طرد الحكومة الإريترية السفير الإيطالي أنتوني باندیني والذي يمثل أيضا الاتحاد الأوروبي ورد دول الاتحاد الأوروبي بسحب سفرائها من إريتريا احتجاجا على طرد السفير باندیني. هذا إضافة إلى اعتقال السلطات الإريترية لاثنين من الموظفين الإريتريين العاملين لدى سفارة الولايات المتحدة في أسمرا واتهامهما بالتجسس وهو ما اعتبره المراقبون ردا من الحكومة الإريترية على البيان الذي أصدرته الولايات المتحدة وانتقدت فيه الإجراءات المتخذة ضد الإصلاحيين والصحافة المستقلة. إن من شان التدهور الحالي لعلاقة إريتريا مع الدول الغربية، بجانب تأثيره الاقتصادي المدمر، أن ينعكس سلبا على عملية التحول الديمقراطي بسبب الدور الرقابي والتشجيعي الذي كانت تلعبه هذه الدول في مسار العملية الديمقراطية والذي أهلها له كونها أكبر مانح لإريتريا

تفادياً للفشل

الدوحة تستبعد المجتمع المدني ومناضلي الشوارع

داليا السيد يوسف

محررة الصفحة الاجتماعية بموقع إسلام أون لاين

يبدو أن ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية في ١١سبتمبر لم يكن محفزاً على تغيير وجهة قطار العولمة لتبقى مسيرته بلا مراجعة حقيقية ، بل ربما دفعت تداعيات هذه الأحداث "منظمة التجارة العالمية " إلى التشبث أكثر بأرضيتها في مؤتمرها الوزاري الرابع بالدوحة والحرص على عدم تكرار ما وصف بالفشل في سياتل، وهو ما جاء على لسان مايك مور مدير عام المنظمة من أن "الفشل يعني تهميش المنظمة وتعطيل دورها في تنظيم حركة التجارة الدولية ".

عسكرة العولمة

وفي ظل تصاعد منحنى الأحداث فيما بعد، من شن الولايات المتحدة لما أطلقت عليه حرب ضد الإرهاب، والتي بدأتها بأفغانستان جعل المعارضين والمطالبين بالمراجعة يرون " عسكرة العولمة " إحدى تجليات التطبيقات المجحفة لنظام اقتصادي يفتقد إلى العدل و الاتزان بما يبرر ظهور الإرهاب. وعلى الجانب الآخر أظهرت الدول -التي تبنت دعاوى المنظمة ووقفت ورائها- موقفها على أنها كانت ترمي لتعجيل المسير وترى الحل في طريق تشجيع حرية التجارة وفتح الأسواق وغيره، وتجاهلت بذلك -ولمصالح معروفة وإن كانت متشابكة- المطلب الدائم للدول النامية وكثير من المنظمات الغير حكومية باجراء عملية تقييم دقيق ومراجعة للآثار المنعكسة لقواعد التجارة الحالية وخاصة مسألة التعريفات الجمركية وغيرها مما أثر على الصناعات وسوق العمالة المحلية.

إن دعاوى المراجعة إنما تطالب بكبح جماح مسيرة أسقطت في طريقها الكثير وهو ما تبلور في معارضة إطلاق جولة جديدة للمنظمة أو مناقشة قضايا كالمنافسة والاستثمار... وتوسيع أجندة المنظمة المتخمة بالفعل، والتي لا تسمح بقراءة المشهد الضبابي القائم داخل المنظمة وسبل إدارتها، وهو الأمر الذي جعل إحدى المنظمات الأهلية تفند إدعاء المنظمة بأن متظاهري سياتل هم السبب في منع الدول الأعضاء من إبرام اتفاق هناك ووصفت ذلك بأنه رؤية خاطئة ومبسطة وأن الأمر إنما يكمن في تقليص المشاركة الفعلية للدول النامية داخل المنظمة.

وفي هذا السياق ذكر لي مارتن خور مسئول شبكة دول العالم الثالث أن مسئولي الأمن في سياتل كانوا يمنعون وزراء تجارة بعض الدول النامية من الدخول إلى جلسات المفاوضات خلال الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة التجارة، أما الأمر الثاني الذي يساهم في عدم الاتفاق فهو عدم السماح لسلع الدول الأقل نموا بالنفاذ إلى أسواق الدول الغنية.

ورغم الخلافات الواسعة التي ظهرت في سياتل، إلا أن ذلك كله لم يكن مقنعا أو مرجحا لمحاولات تحجيم تأثير المنظمات غير الحكومية بدءاً من تقليص المشاركة. إذ لم يسمح سوى لـ ٣٨٨ جمعية فقط بالحضور إلى الدوحة، مرورا بحصر التمثيل في شخص واحد لكل منظمة وانتهاء باختيار المكان.

لماذا الدوحة؟

فقد اعتبر كثيرون الدوحة اختيارا له مغزى وقد عبر عن ذلك ما قاله فيليب تويفورد أحد مديري منظمة أوكسفام الدولية: "أخشى أن تكون الدوحة سياتل بدون مناضلي شوارع" وبدا أن لطرفة منظمة "جرين بيس" السلام الأخضر شئ من الصلة بالواقع حيث ذكرت في بيانها النهائي في ديسمبر ١٩٩٩ عند انهيار المؤتمر الوزاري للمنظمة: "لمنظمة التجارة خياران الآن إما أن تعقد اجتماعها التالي في بيونج يانج بكوريا الشمالية بهدف تجنب احتجاجات المجتمع المدني أو أن تغير موقفها فتسمح بديمقراطية أكبر ومشاركة للرأي العام".

ومع هذا فقد حثت اغلب الجمعيات غير الحكومية قطر على السماح لها بالتحرك والانطباع السائد بأن الدوحة تعاملت مع الأمر بشكل احتفالي وتنظيمي بعيدا عن ردود الأفعال تجاه تعقيدات القضايا المطروحة وتشابكاتها.

انعدام الشفافية

لا يستطيع المرء أن يدعي أن لمنظمة التجارة العالمية كواليسها التي يمكن الجلوس فيها والمتابعة والالتقاط لفهم أشياء عن طرق إدارة هذا الكيان. ولذلك أسبابه مما تشكو منه مرارا دولا وجمعيات، من انعدام الشفافية وحصر المفاوضات في المنظمة في كثير من القضايا الهامة بين عدد من الدول دون غيرها تبعا لشبكة القوى والمصالح. لكن الجلوس والمتابعة في كواليس المشهد ككل تساهم في فهم المقولات المتسرية والمعادة عن المنظمة.

فعلى سبيل المثال كانت خبرة الدول النامية والجمعيات الأهلية في التعامل مع مسودة الاتفاق عاكسة لأحادية الجانب التي تتمتع بها هذه الاتفاقات إذ وصف كثير من النشطاء المسودة بأنها كانت "بدون أقواس" بمعنى أنها لم تحتوى بدرجة كافية على اعتراضات وتحفظات بعض الدول الأعضاء في كثير من القضايا، وكذلك لم تشر إلى الرؤى البديلة فقد تجاهلت المنظمة اقتراحا من نيجيريا بدمج هذه الرؤى للوفود المختلفة في نص يتم مراجعته وإعطائه لكافة الوزراء ليروا الجانب الآخر من القضية، وذلك من أجل مساعدتهم للوصول لقرار معتمد على معلومات كافية ، بل إن الرسالة التفسيرية -التي أرسلها مدير المنظمة مرفقة بالنصوص إلى وزير التجارة القطري لم تشرح التباينات في وجهات النظر التي ظهرت بين الأعضاء .

كسر الحصار

ومع هذا كله فإن محاولات التضييق على الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني والجمعيات غير الرسمية في المشهد ذاته كانت فرصة لمتابعة محاولات تحايل دوائر المجتمع المدني على هذا الوضع وخلق ثقوب للنفاذ والتأثير في الحدث -الذي بدأ من ٩ إلى ١٣ نوفمبر ٢٠٠١ بالدوحة- وذلك باللجوء لتفانين تحركات المجتمع المدني على اتساعه وتضارب الرؤى والمصالح داخله هو الآخر.

إن القارئ لتفاصيل الأدوار التي باتت حركات ودوائر المجتمع المدني تقوم بها يدرك أن مساواتها بمجرد الاعتراضات والاحتجاجات أمر يشوبه شئ كبير من

التسطيح ، إذ أن هذه الدوائر نفسها تتنوع في ردود أفعالها فبينما تطالب بعضها بهدم كيانات ثقافة العولمة ونموذجها المهيمن، تسعى أخرى لفهم هذه الكيانات رغبة في إصلاحها من الداخل وتحجيم تأثيراتها، بل وفهم حقيقة أسباب تغولها وفسادها لاستيعاب الدرس في حالة خلق البديل، وهو ما تمارسه بعض الجمعيات والكثير من المراكز البحثية. وهي في ذلك تستدعي الرسميين وغير الرسميين للوقوف على تصورات واضحة للحركة، وعلى ذلك يمكننا أن نبلور عدة أدوار فعلية تقوم بها كيانات المجتمع المدني بجانب قيادة حركة الاحتجاج الاعتراض، ومنها:

- العمل على الحد من تغول منظمة التجارة العالمية وتفردها بمساحات لا تخصها، وذلك باستدعاء الكيانات الدولية الأخرى المعنية بهذه المساحات ومن ذلك دعوة مركز قانون التنمية المستدامة الدولي CISDL بكندا والذي أكد على ضرورة تدخل وتأثير منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، المفوضية العليا لحقوق الإنسان، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقيات التجارة الحرة على أهداف وبرامج الجهات المذكورة سلفاً.
- العمل كدوائر وسيطة بين بعض الأصوات من الرسميين في الدول النامية وغيرها ممن تتفق رؤاهم ومصالحهم مع رؤى المواجهة والبدائل من جهة ونشطاء ومتخصصي الحركة المدنية وتبادل المعلومات والحقائق. وقد كان وزير التجارة التنزاني ورئيس مجموعة الدول الأقل نموا LDC مثالا جيدا على ذلك في الدور الذي قام به في مؤتمر الدوحة.
- طرح وتقديم رؤى بديلة عبر العمل في برامج عملية والاختصاص بالبحث في مساحة ما تكون نقطة الانطلاق، وتتحدد المواقف من القضايا المختلفة عبرها ومن ذلك ما طرحته منظمة السلام الخضر من نظرية "التجارة الآمنة".

ومن الواضح أن الأدوار تتمايز وتتبلور يوما بعد يوم وتحتاج من النشطاء إلى الممارسة والإنضاج.

وقد كان للمتابعة القريبة لحركة المنظمات غير الحكومية في الدوحة على ضعفها موحية، حيث حاولوا التغلب على الضعف العددي بالظهور الكثيف إعلاميا ، واللجوء إلى العروض الهزلية بدلا من التظاهرات العامة التي تكشف ضعف التمثيل. وكان من ذلك المسرحية التي أقاموها في خيمة أمام شيراتون الدوحة حيث الفاعليات الرسمية محاولين التعبير عن دوافع الاحتجاج والآثار المنعكسة من السياسات المتبعة، وكانت الوسائل الأخرى من مطويات وإعلانات وقوائم تعارف وتبادل خبرات، ونشرات تصدر يوميا تجمع بين المعلومات المتوافرة لدى الكافة عبر تسريبات من قاعات الاجتماعات الرسمية عرفت باسم BRIDGE في صورة حية لشكل من أشكال الإعلام البديل بل والمباشر الفوري ، كل هذا بالإضافة إلى وجود سفينة رينبو وارير RAINBOW WARRIOR التابعة لجماعة السلام الأخضر والتي كان الصعود عليها والتعرف على طاقمها وأهدافهم، و هؤلاء الشهود من المجتمعات المدنية المختلفة، صياد هندي، برلماني تشادي مزارع أمريكي.. لتقديم شهاداتهم عن آثار سياسات منظمة التجارة عليهم.

هذه المتابعات كانت دروسا وخبرات واقعية للنشطاء في مناهضة الظلم الناشئ عن النظام عالمي القائم.

بحثاً عن دور عربي

وبعد ترف المشاهدات والمتابعات يأتي عبء القراءة والتحليل والبحث عن مكان لدور عربي، إذ بدا التواجد العربي في الدوائر الغير رسمية الحلقة الأشد ضعفا لا من حيث العدد فقط (لم يحضر المؤتمر سوى ثلاث شخصيات عربية) بل من حيث طبيعة الحضور والتمرير ولترويج لقضايانا.

وتأتي هنا أهمية البدء في إعداد جبهة من المهتمين بل الفاهمين القادرين على فك طلاسم المشهد العالمي ثم إسقاطه وإنزاله على مجتمعاتنا وإعداد أجندة تخصنا، ويأتي تحريكها عبر جبهات وتحالفات متحركة مع الدوائر المختلفة محليا ودوليا.

إن الحركة العالمية التي بدأت تتشكل، تبرز فيها مساحات كثيرة يمكن شغلها ومداخل واسعة لطرح القضايا وبناء التحالفات لكن ذلك كله إنما يحتاج إلى وعي حقيقي وجدية في الأداء وهما مفتاحي التأثير في واقعنا، إذا ما أردنا ذلك.

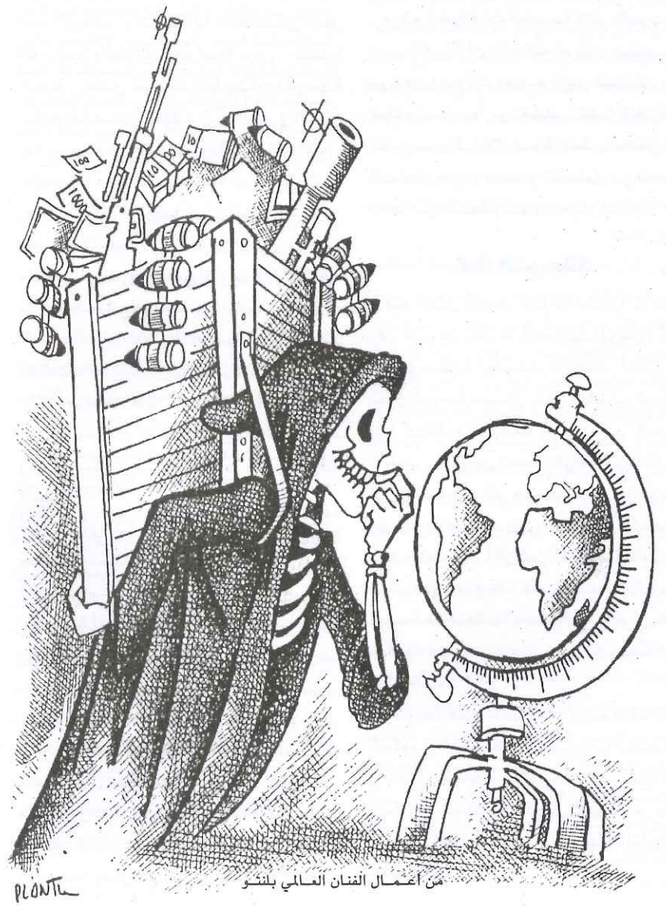

من أعمال الفنان العالمي بلنتو

إضاءة

أفضت سياسة الاستبداد والقمع لعقود من الزمن في المملكة المغربية إلى تعريض الآلاف لظواهر الاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال التعسفي والإعدام خارج نطاق القانون أو بعد محاكمات جائرة.

وبفضل النضالات المتواصلة للحركة الحقوقية والقوى الديمقراطية في المغرب، وفي ظل التطورات الإيجابية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة أضحى ملف الانتهاكات الجسيمة ومناهضة الإفلات من العقاب عليها على رأس قائمة الأولويات ، ولم يعد مقبولا طي صفحة الماضي برمته دون التوصل إلى مقاربة عادلة ومنصفة في معالجة هذا الملف أو بالتجاهل لمطالب الضحايا وذويهم والحركة الحقوقية بل والتزامات الدولة نفسها بمقتضى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

وتكتسب الجهود المبذولة في هذا الصدد أهمية فائقة باعتبارها مبادرة إستثنائية لا قبيل لها في العالم العربي حيث تسعى هذه الجهود إلى الوصول للحقيقة وإنصاف الضحايا ورد الاعتبار للمجتمع وخاصة أنها تجري في ظل نفس النظام السياسي المسئول عن اقتراف تلك الجرائم في حقبة سابقة، كما أن الرغبة في التوصل إلى هذه المقاربة العادلة تتم في إطار حوار متصل تشارك فيه كل الأطراف المعنية بما في ذلك المؤسسات الحقوقية والقوى السياسية وممثلي الحكومة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والضحايا وعائلاتهم.

في هذا الإطار تلقي "سواسية" الضوء على ما انتهت إليه المناظرة الوطنية التي عقدت بالتعاون المشترك بين الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، وبمشاركة فعاليات حقوقية وسياسية ونقابية وجهات رسمية ومؤسسات وطنية وشخصيات مدنية في الفترة من ٩-١١ نوفمبر بالرباط، حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب تحت شعار: من أجل الحقيقة والإنصاف، وذلك من خلال الإعلان الصادر عن المناظرة

الحقيقة والإنصاف

أوان الحساب على الانتهاكات الجسيمة في المغرب

بعد مناقشة ودراسة مختلف المقاربات والمقترحات الإجرائية الرامية إلى طي صفحة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان على أسس معيارية سليمة وإلى استئصال أسباب هذا النوع من الانتهاكات وتوفير كافة الضمانات التشريعية والمؤسساتية والسياسية والإدارية والتربوية والحمائية للحيلولة دون تكرار مآسي الماضي، اعتمد المشاركون الإعلان الختامي الذي أكد على التضامن الكامل مع الحركة المطلبية للضحايا والالتزام بالكشف عن مصير باقي المختطفين وإطلاق سراح الأحياء منهم وتسليم رفات المتوفين منهم واستنكار التجاهل الواضح للاحتياجات الخاصة للضحايا في مجال الرعاية الصحية ومجالات العمل والتأهيل وحرمان البعض منهم من حقهم في التنقل.

وسجل الإعلان قلق المشاركين إزاء التلكؤ الرسمي في الاستجابة لمطالب الحركة الحقوقية المغربية بشأن الكشف عن الحقيقة وجبر الضرر وتعويض الضحايا وإعادة الاعتبار لهم وللمجتمع وحفظ الذاكرة والعمل على ملاءمة القوانين المحلية للمواثيق الدولية والقيام بالإصلاحات السياسية والدستورية والمؤسساتية.

وشدد الإعلان على أن المعالجة الموضوعية والسليمة لملفات الانتهاكات الجسيمة تتطلب الجرأة والإرادة السياسيتين والاعتراف بالحقائق والاقتناع بأن طي صفحة الماضي لن يتم بمعزل عن ترضية الضحايا وكشف الحقيقة.

وأكد الإعلان التزام الجهات الداعية والمشاركين بالعمل على تدبير ملف الانتهاكات الجسيمة بشكل يحقق مصالح الضحايا وينير الحقيقة ويعيد الاعتبار للضحايا والمجتمع، ويؤسس للمستقبل. ويؤهل البلاد للاصطفاف في مصاف الدول الديمقراطية.

وقد تبنى المشاركون في المناظرة العديد من التوصيات من أجل القطيعة مع مظالم وفظاعات الماضي، من أبرزها:

١- الإسراع بالتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبرفع التحفظات الخاصة بالمادة ٢٠ والفقرة الأولى من المادة ٣٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب وبالاعتراف باللجنة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كآلية من آليات الإنصاف والتظلم، والتصديق على اتفاقية روما بشأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٢- النص في الدستور على أولوية المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصدق عليها في مجال حقوق الإنسان على القوانين الوطنية، ومبدأ فصل السلطات وضبط مدلوله وأحكامه، ومفهوم السلطة القضائية المستقلة، وتعزيز دور سلطات الوزير الأول ومأسستها، وتعزيز صلاحيات البرلمان في نطاق التقصي إزاء كل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإعادة النظر في المجلس الدستوري بما يعزز استقلاله ودوره الرقابي.

٣-ضرورة أن يعزز التشريع المغربي مبدأ قرينة البراءة وكل ضمانات حقوق الدفاع على مستوى الحراسة النظرية والتحقيق وسائر أطوار المحاكمة العادلة والمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام، إدماج التعريف الكامل للعناصر المادية والمعنوية المكونة لجرائم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وكل أشكال التعذيب، والنص على معاقبة المتورطين فيها واعتبار كل تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم، وعلى عدم استفادة مرتكبيها من الحصانة أو العفو أو التماس الرحمة.

٤-كفالة الضمانات التي تعزز مبدأ الاستقلالية للسلطة القضائية، وتفعيل الدور القضائي للمجلس الأعلى للقضاء على أساس

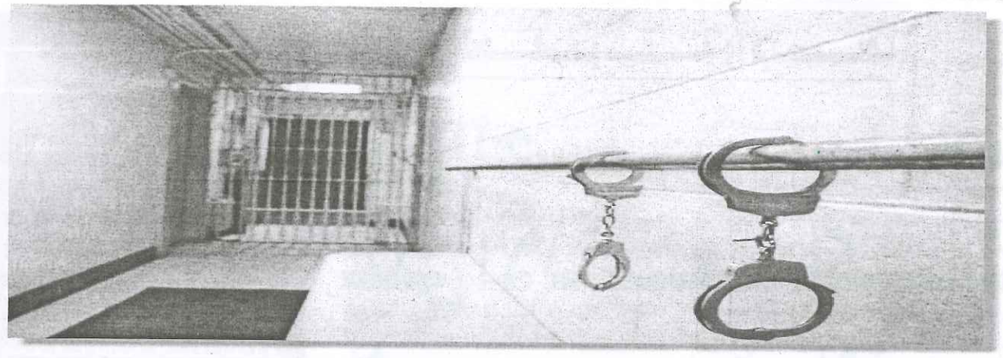

النزاهة والشفافية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية والخاصة.

٥-رفع كافة القيود على ممارسة الحريات العامة ووضع حد لأية متابعة بسبب الانتماء أو الرأي أو التعبير أو المعتقد وبإلغاء العقوبات السالبة للحرية في جنح الصحافة المرتبطة بالرأي وبتخويل القضاء وحده اختصاص البت فيما يتعلق بالمخالفات والجنح الخاصة بالصحافة.

٦-التزام السلطات العمومية بالقواعد القانونية وأحكامها ووضع أنظمة مراقبة عصرية شفافة على مختلف الأجهزة الأمنية وإخضاعها لسلطة الحكومة وتأهيل وتدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين على قيم ومبادئ حق وق الإنسان

٧-إدماج مبادئ وقيم ومفاهيم ومعايير حقوق الإنسان في الثقافة العامة والتربية وفي البرامج التعليمية واعتبار التقرير الذي ستصدره لجنة الحقيقة أداة مرجعية لقراءة التاريخ المغربي المعاصر وتقييمه على نطاق واسع في مختلف أسلاك التعليم ومعاهده ومؤسسات مساعدي العدالة والنهوض بالدور التنويري لوسائل الإعلام بمختلف أشكالها وبالمؤسسات الوطنية المتخصصة بحقوق الإنسان،ووضع آلية للوساطة والتدخل الحمائي لتوثيق ولتعزيز رعاية وإنصاف ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٨-الإعمال الفعلي للإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم من القيام بوظائفهم في نطاق دولة الحق والقانون.

كما طالبت المناظرة السلطات العمومية بتحمل مسئولياتها تجاه الضحايا ذوي الحالات الصحية المستعجلة، وإطلاق سراح من تبقى من المعتقلين السياسيين، والكشف عن مصير باقي المختطفين، وتسليم رفات المختطفين المتوفين وتسوية المراكز القانونية لذويهم، وتمكين من لم يستفد من قرار الإرجاع إلى العمل من وظائف تكفل سبل العيش الكريم وإدماج كافة الضحايا اجتماعيا وإعادة تأهيلهم، ورفع كل القيود المعرقلة لحق قدماء المعتقلين السياسيين والمنفيين في الحصول على حق السفر ومغادرة التراب الوطني.

وأكدت المناظرة دعمها المطلق لعائلة الشهيد المهدي بن بركة في استكمال تدابير وإجراءات البحث عن الحقيقة وتمكين العدالة من الاستماع إلى الشهود. وناشدت الدولة المغربية والفرنسية والأمريكية بالعمل على رفع السرية عن كافة الوثائق المسوكة من طرف أج هزتها الأمنية بشأن اختطاف وتصفية الشهيد المهدي.

واستنادا إلى مقتضيات القانون الدولي لحقوق الإنسان واستلهاما لبعض التجارب الوطنية عبر العالم في معالجة انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة المرتكبة في عهد سابق، وانطلاقا من أن جبر الضرر عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في عهد سابق لا ينحصر في بعده المادي فقط بل يشمل أيضا الاعتراف بالمسئولية التي لحقت أشخاصا وعائلات ومجموعات من جراء ارتكاب جرائم معينة والتعسف في استعمال السلطة، أكدت المناظرة ضرورة الكشف عن الحقيقة وتحديد المسئوليات حول تلك الانتهاكات، وذلك بهدف وضع حد للإنكار والتستر الذي انتهجته الدولة خلال عقود من الزمن، وشددت على أن ذلك لن يتحقق إلا بإحداث لجنة مستقلة بنص قانوني يحدد الهدف من إنشائها واختصاصاتها وطريقة تشكيلها من بين شخصيات تتمتع بالنزاهة والالتزام بمبادئ وقيم حقوق الإنسان ومشهود لها بالكفاءة والاستقلالية وأن توفر لها كافة الموارد المادية واللوجستيكية بتحقيقات معمقة ومحايدة بخصوص كل ملفات الانتهاكات الجسيمة، ولها أن تستعين بوحدات متخصصة وفرق عمل من الخبراء ونشطاء حقوق الإنسان وأن تخول لها كل الصلاحيات للحصول على كل المعلومات الضرورية للبحث لدى كل جهة ارتأتها، استدعاء كل شخص يفترض ضلوعه في هذه الانتهاكات لسماع أقواله.

ولذلك أوصت المناظرة بتشكيل هيئة وطنية للحقيقة بهدف الكشف عن الحقيقة بخصوص الانتهاكات الجسيمة المرتكبة منذ الاستقلال من أجل:

التحقيق والتثبت من مصادر هذه الانتهاكات وتحديد المسئوليات وإصدار توصيات بشأنها ، وإعداد تقرير بشأن أشغال ونتائج الهيئة ونشره، وإعداد توصيات بشأن التدابير والإجراءات المتعين اتخاذها لجبر الأضرار ورد الاعتبار للمجتمع وحفظ ذاكرته وكذا بشأن الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية والتربوية والإعلامية والحمائية الضرورية لتفادي تكرار ما حدث في الماضي.

وطالبت المناظرة بأن تبني عمليات تعويض الضحايا أو ذويهم ماديا ومعنويا على قواعد العدل والإنصاف.

واعتبارا لمسئولية الدولة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طالبت المناظرة الدولة بتقديم اعتذار علني ورسمي للضحايا والمجتمع عما جرى.

ودعت لاتخاذ كل التدابير والإجراءات الاجتماعية والثقافية والتربوية للحفاظ على ذاكرة المجتمع والأمة وعلى رأس ذلك مؤسسة وطنية لحفظ الذاكرة تصبح بمثابة مركز مرجعي ومصدر رئيسي لثقافة حقوق الإنسان، ووضع نصب تذكاري وتحويل المراكز الكبرى للاختفاء القسري إلى مراكز لحفظ الذاكرة.

وقد قرر المشاركون في المناظرة تكوين لجنة المتابعة من الجهات الداعية للمناظرة، ولها أن تستعين بشخصيات وطنية وهيئات حقوقية أو تضمها، ويمكن لها اللجوء لمساعدة خبراء وأخصائيين في المجالات ذات الصلة.

وتتحدد مهام لجنة المتابعة في إعمال وتفعيل أرضية وتوصيات المناظرة من خلال التوعية والتعبئة، وتوثيق الانتهاكات المرتبطة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وتقديم المقترحات والقيام بالاتصالات والدفاع عن التوصيات الصادرة عن المناظرة لدى الجهات المعنية.

قراءة في كتاب

وسط حملات الكراهية والتشويه العمدي للإسلام وصورة المسلمين في الغرب بعد أحداث الثلاثاء الأسود ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة وتداعيات تلك الأحداث التي راجت في ظلها عديد من الأطروحات العنصرية القائمة على نظرية صراع الحضارات، فإن كتاب "الإسلام وحقوق الإنسان" للكاتب العراقي المعروف عبد الحسين شعبان، وعرضه الذي خص به الكاتب العراقي أيضا عزيز الحاج "سواسية" يكتسبا أهمية إضافية في الرد على هذه الحملات والإدعاءات، برغم أن الكتاب وعرضه أعدا في وقت سابق على تفجر الأحداث الدامية والحرب على أفغانستان وانهيار نظام طالبان الذي قدمت ممارساته مادة ثرية لتشويه صورة الإسلام.
والكتاب وإسهام عزيز الحاج بعرضه هو بمثابة دعوة لكل المفكرين للبحث والتنقيب والبرهنة على اتساق مبادئ الشريعة السمحة مع قيم الحرية والتسامح وحقوق الإنسان والتصدي لكل الأطروحات التي تضع الإسلام والثقافة الإسلامية في موقع الصدام مع حقوق الإنسان ومع مقتضيات التطور الإنساني

الإسلام وحقوق الإنسان

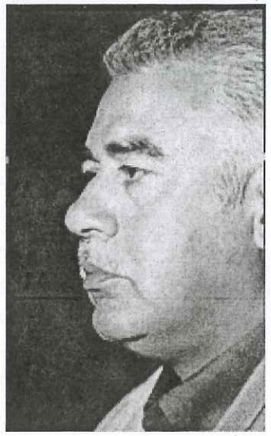

عبد الحسين شعبان

عزيز الحاج

كاتب ومفكر عراقي معروف

تؤكد المعلومات والوقائع الموثقة أن أكثرية الدول الموقعة على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاجتماعية والثقافية تنتهك بهذه الدرجة أو تلك ما سبق أن تعهدت به أمام المجتمع الدولي. ولعل ممارسة التعذيب بأشكاله الجسدية والنفسية من أكثر الانتهاكات شيوعا وكذلك الاعتقالات الاعتباطية والزج في السجن بلا محاكمات أصولية وبحرمان المتهم من أبسط حقوقه القانونية والإنسانية. وتكتب حكومات لا عد لها مواد في دساتيرها الدائمة أو المؤقتة عن تحريم التعذيب وعن حرية الرأي والتعبير وغيرها من الحقوق الأولية للإنسان، ولكنها تنتهك بلا تردد وبقسوة تتراوح درجاتها تلك النصوص.

ويختص العالم العربي بحالات الانتهاك الأكثر ممارسة وشناعة وبالأخص في الدول الشمولية وشبه الشمولية، ومن مصائبنا وفي بلدان إسلامية أخرى أن ثقافة العنف المنافية لثقافة حقوق الإنسان لا تحتكرها الحكومات وحدها في هذا البلد أو ذلك، بل وتشمل أيضا تيارات وجماعات معارضة ومتطرفة تمتهن التعصب والقسوة امتهانا سواء كان ذلك باسم الدين او أي قناع آخر.

وقد أسئ إلى أبعد الحدود على مدى العقدين الأخيرين بخاصة إلى جوهر التعاليم الإسلامية وجرى التعتيم على ما نادت به من تسامح والتحلي بالرفق وبروح الأخوة والداعية إلى الحوار مع الآخر... وجادلهم بالتي هى أحسن.

وفي الوقت الذي يتسلط فيه سيف التعصب والتكفير على المفكرين والمبدعين في عدد من الدول العربية والإسلامية وإذ يبرهن الطالبان مثلا على انقطاع تام لا عن العصر وحده بل وأيضا عن سلوك الرسول وممارسات صدر الإسلام يصدر كتاب **"الإسلام وحقوق الإنسان"** للأستاذ عبد الحسين شعبان ليقدم لنا صفحات مضيئة من التراث وليرد في وقت واحد على الحكام المستبدين والتيارات المتطرفة وأيضا على الأطروحات العنصرية في الغرب كنظرية صدام الحضارات والخطر الإسلامي المزعوم.

يستعرض الباحث حركة حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية ويتوقف عند المنعطف الهام لعام ٤٨ بإقرار الإعلان الدولي لحقوق الإنسان وما تلاه من اتفاقات دولية ملزمة وخصوصا عقدي ١٩٦٦. ولكن هذه المبادئ والتوجهات كانت نتيجة عمل إنساني مشترك منذ القدم شارك فيه الإسلام بتحديد وتوكيد عدد من المبادئ الهامة التي تقترب من نصوص اليوم. من ذلك مبدأ المساواة. الناس سواسية كأسنان المشط". ومبدأ الحوار "وجادلهم بالتي هى أحسن" والأخوة "وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا". وحرية الإنسان" لم تستعبدون الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا". وغيرها من القيم والمبادئ . ويقف الأستاذ شعبان لدى حلف الفضول الذي نشأ في أواخر القرن السادس الميلادي أي قبل الإسلام ولكن الرسول أبقى عليه وتبناه رغم إلغائه لكل أحلاف الجاهلية .وكان الحلف المذكور يدعو إلى رفع الظلم والمساواة والوقوف ضد الظالم واللجوء إلى هيئة الفضلاء لرد الظلم.

إن حقوق الإنسان ليست بدعة غربية كما ينادي المتزمتون والاستبداديون من كل فصيل وإن ممارسات الكيل بمكيالين التي تمارسها أوساط غربية في التعامل مع حقوق الإنسان ليست حجة لرفض هذه الحقوق. وأما مقابلة حقوق الإنسان بحقوق الشعوب فإنها هى الأخرى مرفوضة فالنوعان من هذه الحقوق مترابطان. ونعرف أنه في أيام الحرب الباردة كانت الدول الاشتراكية ودول نامية كثيرة تهاجم طرح انتهاك حقوق الإنسان في بلدانها بحجة أن ذلك شان داخلي وكذلك بإثارة الظلم الذي كان يخضع شعوبا بأسرها و منها الشعب الفلسطيني. ورأينا أنظمة عربية تسحق الحقوق الأولية للمواطن وتستعمل كل القسوة معه بحجة تحقيق التقدم والعدالة الاجتماعية وهذا ما رأيناه في النموذجين الناصري والبعثي. ولكن أية عدالة اجتماعية إذا كان المواطن محروما

من حق الرأي والتعبير عنه وإذا كان يعاقب ويعذب ويعتقل لسنوات طويلة أو يقتل تحت التعذيب.

وإلى جانب اتجاه المنكرين أصلا لحقوق الإنسان كبدعة أو بضاعة غربية هناك اتجاه آخر يعالجه الكاتب وهو الخاص بمفهوم أن كل شئ موجود في الشريعة. وأصحاب هذا الاتجاه لا يأخذون بالاعتبار التطور الحضاري والتراكم الثقافي الدولي الذي حصل في ميدان الفكر السياسي وتطور شكل الدول الحديثة واتساع قاعدة المشاركة. الخ..

وهناك أصحاب المفهوم الانتقائي حسب توصيف الباحث وهو مفهوم يحاول التوليف بين مفا هيم حقوق الإنسان المعاصرة والتراث بإهمال النقاط الحساسة والساخنة، أي اختيار ما هو مناسب. وفي الخمسينيات والستينيات حاولت تيارات قومية ويسارية إزالة التعارض بين الإسلام السياسي والماركسية، ومحاولات مماثلة أخرى كانت تصطدم بنقاط الاحتكاك والتماس كنظام العقوبات الإسلامي والموقف من حرية التعبير والموقف من المرأة أو من الأقليات القومية والإثنية.

وثمة مفهوم يدعوه الكاتب بالاغترابي ويقصد به دعاة ترك التراث جملة وتفصيلا. وأما الموقف الذي يراه الباحث أنه الصحيح، فإنه في نظره المفهوم الحضاري على حد تعبيره. وهذا المفهوم يعتقد أن الإسلام يمثل حضارة كاملة ولا يمكن تجاهل تأثيره السابق الحالي واللاحق في الحضارة الإنسانية والفكر البشري بما في ذلك فكرة حقوق الإنسان. هذا المفهوم يؤمن بتفاعل الحضارات والمسيرة الفكرية المشتركة للإنسانية. وعدا العلمانيين فإن أنصار التيار الإسلامي المتنور يشاركون في هذه الأفكار والتحليلات. أما المتعصبون باسم الإسلام والتراث فإنهم يلتقون مع دعاة التعصب الفكري في الغرب من أصحاب صدام الحضارات.

يقول المؤلف.. وإذا قارنا فكرة التواصل الحضاري والتفاعل الثقافي نستطيع القول أن الإسلام السياسي المنفتح لا يجد غضاضة رغم الخصوصيات الثقافية والدينية- من اعتماد المعايير العالمية المشتركة التي تمثل المشتركات الإنسانية للفكر البشري برمته ومنها فكرة حقوق

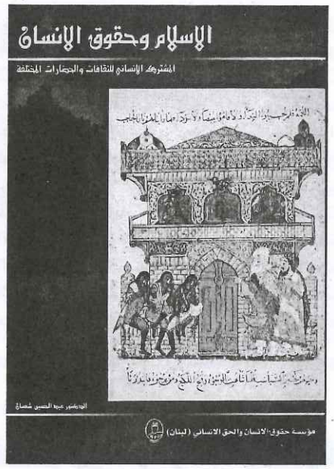

الإنسان .. وهذه الفكرة وإن إرتدت الثوب الغربي الذي ظهرت بحياكته ونسيجه الأوروبي الأمريكي في العام ١٩٤٨ إلا أنها كانت تمثل امتدادا حضاريا وثقافيا للشعوب زاد تعميقه في اتفاقات دولية شارعة ومعاهدات دولية جماعية تشكل النظام أو القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان.

ويمكن القول أنه لو بحثنا عن الثقافة الأشمل لتطلعات البشر في الحرية والكرامة لكانت هى ثقافة حقوق الإنسان التي تتجاوز الحدود والمسافات والقارات.

ومن النقاط الساخنة الجديدة التي يعالجها الكتاب من الناحية القانونية والسياسية موضوع التدخل الإنساني أي التدخل لغايات إنسانية وهو الذي بموجبه جرى التدخل في حالة كوسوفو وبعض الحالات الأفريقية التي شهدت مجازر عرقية أو دينية على نطاق واسع. ومرة أخرى فإن من الصحيح أن هناك أمثلة صارخة من الازدواجية في استعمال هذا الحق في العشر سنوات الماضية. ولكن ازدواجية أمريكا أو غيرها ليست مدعاة لرفض المبدأ نفسه. والأهم أن تحدد بوضوح تام في ميثاق الأمم المتحدة المعايير التي يجب بموجبها استعمال حق التدخل المسلح لأغراض إنسانية أي إنقاذ أقليات أو شعوب صغيرة من المذابح الحكومية والعقاب الجماعي.. فالأمر لا يجب تركه إلى اجتهادات الدول المتفذة وحدها التي غالبا ما تقدم اعتباراتها المصلحية. ويلاحظ الكاتب أن القرار ٦٨٨ عن العراق الصادر عام ١٩٩١ بعد عمليات التنكيل الواسعة بالأكراد وجماهير الجنوب كان يراعي مبدأ التدخل الإنساني. وكان القرار الوحيد لصالح الشعب. ولكن الاعتبارات الدولية والإقليمية والمصالح الخاصة لم تدرج القرار في إطار باب العقوبات السابع من الميثاق فبقى قرارا مهملا بل يتيما ولحد يومنا هذا.

ويتوقف الكاتب في الفصل الرابع عند أفكار إنسانية رائدة للإمام علي ثم عند حلف الفضول. وينتقل لمناقشة موضوع التسامح في الإسلام. ومع أن مفهوم التسامح ورد مع لوك والمفكرين الفرنسيين في عصر التنوير، إلا أنه قد جاء في الشريعة الإسلامية ما يفيد التسامح كتأكيد القرآن على تعدد الشعوب والملل وعلى مبدأ أنه "لا إكراه في الدين" وعلى أن "في اختلاف ألسنتكم وألوانكم لآيات للعالمين" وغيرها. والحقيقة أننا اليوم أحوج من أي زمن مضى إلى الحوار العقلاني والاعتراف بالآخر والانفتاح على الثقافات والعروق. لقد دفعت شعوب المنطقة أثمانا فادحة جراء عقليات الاستبداد ورفض الآخر والتكفير والتأثيم والتفسيق ففشلت عمليات الإنماء وسلبت الأرض رغم العنتريات الصاخبة ولغة الحرب وطمر الإنسان وأهدر الفكر وانسحقت الكرامات. وإذا كان العرب يشكون ويحتجون على الغطرسة الإسرائيلية فلا ينبغي نسيان عقم وأضرار سياسات وعقليات المزايدة والانفصام وممارسات الاستبداد التي قزمت المواطن واحتقرته وأذلته. وقد غلبتنا إسرائيل لا بأسلحتها بقدر ما بأنظمتنا نحن الاستبدادية والتضييق في بلداننا على الحريات العامة الشخصية وغلق منافذ الفكر والسماح بأن تكتسح الساحة أكثر الأفكار ظلامية وتخلفا وعنفية. وأما الإسلام الحنيف الذي نشكو صورته السلبية في الغرب فإن المسئول عن ذلك ليس العنصريون هناك وحدهم، بل قبلهم التيارات المتزمتة المتطرفة التي يقدم النموذج الطالباني الأكثر تخلفا بينها وبعدا عن العصر والإسلام معا. ونرى أن الأحزاب والتنظيمات الإسلامية المتنورة والمفكرين الإسلاميين واسعي الأفق مدعوون قبل سواهم إلى إضاءة الجوانب التنويرية في الإسلام ولا سيما مثل الحرية والتسامح والتساوي بين البشر لأن الفكر المتخلف المتعصب ليس هو الممثل الحقيقي للإسلام.

بيان للسكرتارية العربية لمنظمات حقوق الإنسان

انتصار جديد للتحالف العالمي ضد العنصرية على المنظمات الصهيونية

حقق التحالف العالمي ضد العنصرية انتصارا هاما جديدا على المنظمات الصهيونية، إذ أعلنت السيدة ماري روبنسون المفوض السامي لحقوق الإنسان، خلال اجتماعها في ٦ ديسمبر مع اللجنة التنفيذية الدولية لمنتدى المنظمات غير الحكومية للمؤتمر العالمي ضد العنصرية دعمها للإعلان وخطة العمل الصادرين عن المؤتمر غير الحكومي، وقالت أنها أدركت بعد المؤتمر مدى أهمية الإنجاز الذي حققته المنظمات غير الحكومية، فحيثما ذهبت في شتى أرجاء الأرض، عبر الذين اجتمعت معهم وتحدثت إليهم عن مدى الإلهام الذي بثته توصيات المنظمات غير الحكومية في نفوس وضمائر المناضلين ضد العنصرية في العالم.

وكان قد سبق الاجتماع حملة خطابات من المنظمات الصهيونية على مدى شهرين تدعو السيدة روبنسون لدفن الإعلان وخطة العمل، كما قاموا بالربط بين هجمات ١١ سبتمبر الإرهابية ونتائج مؤتمر دربان، الذي وجه انتقادا شديد اللهجة إلى الممارسات العنصرية ضد العرب داخل إسرائيل، والضفة الغربية وغزة والقد ، وطالب بفرض نظام ، وعقوبات شامل . إسرائيل مماثل لما ف ضه المجتمع الدولي على النظام العنصري الس بق في جنوب أفريقيا، إلى أن تذعن لقرارات الأمم المتحدة وتنسحب من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد سبق هذا الاجتماع في نفس اليوم، اجتماع آخر لماري روبنسون مع السكرتارية العربية لمنظمات حقوق الإنسان، التي مثلها بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، وخضر شقيرات مدير جمعية القانون بالقدس، وراجي الصوراني مدير المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

وقد جرى خلال الاجتماع تبادل وجهات النظر حول تقييم نتائج مؤتمر دربان، والمواقف التي اتخذتها السيدة ماري روبنسون خلال المؤتمر، والتي شكلت حينذاك صدمة لمنظمات حقوق الإنسان والرأي العام العربي والعالمي. كما جرى تقييم مؤتمر الأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة الذي انعقد في جنيف قبل الاجتماع مع السيدة روبنسون بيوم واحد. وأكد أعضاء الوفد العربي أن انتهاء هذا المؤتمر دون اتخاذ قرار يلزم إسرائيل بإنفاذ التزاماتها بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة، هو مثال إضافي على تخلي المجتمع الدولي عن مسئولياته تجاه الشعب الفلسطيني، وأعرب أعضاء السكرتارية العربية عن تقديرهم لخطاب ماري روبنسون في المؤتمر، الذي أدان بلغة شديدة اللهجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة العقاب الجماعي والاستيطان، ولكنهم أكدوا أنهم كانوا ينتظرون من السيدة روبنسون أن تدين أيضا موقف المؤتمر المتخاذل، وعدم قيامه بالتوصية بإجراءات عملية محددة تلزم إسرائيل باتباعها، واكتفائه ببيان إنشائي.

وفي نهاية الاجتماع سلمت السكرتارية العربية إليها عريضة أعدتها السكرتارية ووقعت عليها عشرات المنظمات الدولية، تطالب ماري روبنسون بالتدخل لإنصاف عزمي بشارة الذي يتعرض لمحاكمة في اليوم العالمي لحقوق الإنسان بسبب مواقفه دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني.

وكانت جمعية القانون والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان قد عقدوا مؤتمرا موازيا في جنيف للمؤتمر الحكومي، فضحوا خلاله تخاذل المجتمع الدولي عن تحمل مسئولياته تجاه حماية الشعب الفلسطيني، وطالب الإعلان الختامي بإيفاد قوة حماية دولية، وفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية وعسكرية على إسرائيل.

كما نظمت المنظمتان مظاهرة احتجاجية في جنيف بقرب مقر المؤتمر الحكومي، شارك فيها أعضاء المؤتمر الموازي، وممثلون للمنظمات الدولية والجالية العربية في جنيف وأعضاء بالبرلمان الأوروبي، كما بعثت المنظمات الفرنسية بأتوبيس خاص من باريس حمل وفدا من أعضائها للمشاركة في المظاهرة. ثم عقد خضر شقيرات وراجي الصوراني مؤتمرا صحفيا في اليوم التالي.

وكانت المنظمات الصهيونية قد حاولت تنظيم مظاهرة قبل المظاهرة العربية، إلا أنها لم تنجح سوى في إقناع ١٢ شخصا فقط بالمشاركة!.

جدير بالذكر أن مقر الأمم المتحدة قد شهد في جنيف أيضا مؤتمرا لممثلي المنظمات التي شاركت في دربان، حيث جرى تقييم نتائج المؤتمر، وآفاق تنفيذ توصياته، وأجمع المتحدثون على التمسك بتوصيات المؤتمر غير الحكومي والعمل على تنفيذها معا، باستثناء ممثلي المنظمات الصهيونية التي انصب حديثها على نقد إعلان المؤتمر ورفضه والمطالبة بنسيانه تماما. كما وزعوا منشورات تحت عنوان "انتصار العنصرية في مؤتمر مكافحة العنصرية"!.

وقد تحدث في المؤتمر كل من بهي الدين حسن عن السكرتارية العربية، وخضر شقيرات كعضو في اللجنة الدولية، وأكد كلاهما أن المنظمات العربية تسعى خلال العام القادم بالتعاون مع المنظمات العالمية إلى إنشاء تحالف عالمي ضد العنصرية الإسرائيلية، وأكدا أن دربان فتحت فصلا جديدا في كفاح البشرية، يستلهم كفاح شعب جنوب أفريقيا ضد العنصرية، وأشارا إلى أن خطوات الإعداد لذلك بدأت بعقد اجتماعات تشاورية في مالاجا بأسبانيا، ولندن في بريطانيا، وبرلين بألمانيا، ولم تنته في جنيف بسويسرا. وبعد إلقاء كلمتهما قام أحد أعضاء وفد الحاخامات الأمريكيين اليهود المعادين لإسرائيل والصهيونية، بمصافحتهما وتهنئتهما وسط دهشة المشاركين في الاجتماع، وإحباط وفد المنظمات الصهيونية. وقد أعرب وفد الحاخامات اليهود عن استعداده لإيفاد بعثة لتقصي الحقائق في فلسطين، لكن إسرائيل ترفض السماح لهم بالدخول.

وقد جرت أيضا اجتماعات مكثفة بين السكرتارية العربية وممثلي تجمع المنظمات الأفريقية، وتحالف المنظمات غير الحكومية في جنوب أفريقيا (سانجوكو)، لتعزيز أواصر التنسيق العملي المشترك في كل من أفريقيا والعالم العربي، واتفق على عدة خطوات مستقبلية مشتركة.

وخلال يومي ٢و٣ ديسمبر عقدت الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان الاجتماع التأسيسي لمجموعة العمل التي شكلتها حول فلسطين، واستضاف الاجتماع مجلس الكنائس العالمي في جنيف. وشارك فيه بهي وخضر وراجي، فضلا عن غسان عبد الله منسق المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان في لبنان، وانتهى الاجتماع بوضع خطة عمل بعيدة المدى لاستنهاض الرأي العام الأوروبي فيما يتعلق بفلسطين، كما اختير خضر شقيرات منسقا لأعمال المجموعة، التي ستبدأ نشاطها فور اعتماد اللجنة التنفيذية للشبكة للخطة، وذلك خلال اجتماعها القادم في فبراير باليونان.